



Princeton University Library



32101 067422160

مجموعة المبادئ القانونية

التي قررتها

المحكمة الإدارية العليا

في مجلس الدولة

١٩٥٩ - ١٩٦٢

Syria al-Malikani al-Idariyah al-Ulya

مجموعة المبادئ القانونية

Majma'at al-mabadi'

التي قررتها

المحكمة الإدارية العليا

في مجلس الدولة

١٩٥٩ - ١٩٦٢

(RECAP)

7979

.796

محضر الاجتماع

بافتتاح أعمال المحكمة الادارية العليا

في يوم السبت ٩ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠ •

برئاسة السيد الاستاذ السيد علي السيد رئيس المجلس •

واجتماع السادة الاساتذة عبد الرؤوف سلطان • نائب رئيس المجلس
وعلي ابراهيم بغدادي • ومصطفى كامل اسماعيل • ومحمود محمد
ابراهيم • وعبد المتعم سالم مشهور • وحسني جورجى المستشارين •
والسادة الاساتذة جميل القدسي • رئيس هيئة المفوضين بالاقليم
السوري ومحمد فهمي طاهر • والدكتور عبد الاله الخالي المفوضين •
والسيد ميخائيل ابراهيم كاتب الاجتماع •

افتتح السيد الاستاذ رئيس المجلس الاجتماع بالكلمة الآتية :

باسم الله الحق ، الحكم العدل ، أحكم العادلين لا معقب لحكمه ،
أعدل الحاكمين لا مبدل لكلماته ، استخلف القضاة للحكم بين العباد ،
فقال وهو خير القائلين : « واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » ،
وجعل على قدر الاستخلاف خطر المسؤولية امامه ثوابا وعقابا ، « ياداوود
انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ، ولا تتبع الهوى
فيضلك عن سبيل الله • ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد
بما نسوا يوم الحساب » • باسم الله الهادي القاهر فوق عباده تفتتح
أعمال المحكمة الادارية العليا •

وإذا كنا نستشعر خطر المسؤولية الملقاة على عاتق المحكمة أمام الله والناس ، باعتبار كلمتها هي القول الفصل في المنازعات الادارية ، وفي تأصيل أحكام القانون الاداري ، وهو غير مقنن كالقانون المدني أو التجاري مثلا ، وفي تنسيق مبادئه تنسيقا يربط بين شتاتها ربطا محكما ينأى بها عن التناقض والتعارض ، ويوجه بها نحو الثبات والاستقرار ويطورها تطورا يتكيف وفقا لاحتياجات المرافق العامة ، وحسن سيرها بفهم ناضج مستير ، ونظر ثاقب بصير ، يلبس مركز التوازن الحق بين الصالح المتعارضة من عامة وخاصة ، فيفصل بينها فصلا حكيما حتى تقوم تصرفات الادارة على ركنين ركينين من العدالة والحق وتسير على سنن القانون وهديه ، فتكون كلمته هي العليا ، اذ سيادة القانون ، كما لا يخفى ، هي دعامة النظام وملاك الحكم في كل دولة مستتيرة رشيدة — اذا كنا لذلك كله نستشعر جسامه المهمة وعظم المسؤولية الملقاة على عاتقنا ، فاعتمادنا قبل كل شيء على الله الموفق توجه اليه بقلوب خاشعة مخلصه ليهدينا سبلنا وليهيئ لنا من أمرنا رشدا . ثم ان لنا بعد ذلك في جهود السادة المفوضين والسادة المحامين عن أطراف المنازعات حكومة وأفرادا خير عون على المارة الطريق — وفي الحق فاذا كان القضاء هم حماة العدالة قضاء وتعاذا بأحكامهم ، فان الجميع قضاة ومفوضين ومحامين اتما هم خدمتها في الهيكل وسدتها في المحراب يعملون متعاونين للكشف عن وجهها المشرق الرحيم البسام ، وإقامة ميزانها بالقسط بين الانام .

وفقنا الله جميعا الى ما فيه الخير والصلاح .

ثم القى السيد الاستاذ جميل القدسي رئيس هيئة المفوضين الكلمة
الآتية :

سيادة رئيس وأعضاء المحكمة الادارية العليا
يسر هيئة مفوضي الدولة أن تفتتح هذه المناسبة السعيدة ، فتعلن

عن شعورها المباش في هذا الحدث التاريخي العظيم . لانعقاد أول
جلسة لمحكمة الادارة العليا في دمشق من سادة رئيس المجلس
الاساد اسد على السيد رئيس والامانة المستشارين اسادة علي
ابراهيم بعددتي ومصطفى كامل اسماعيل ومحمود محمد ابراهيم وعدد
المعلم مسلم مشهور وحسي حورجي عرس أعضاء .

هذه الهيئة الكريمة لم تكثرت نوعها اسفر . ولم تأبه لدمشق
في سائر ايامها بين صهرها . لا لبرهة واسيحة في ربيع دمشق
احتمل ولا لسمع الصر دليق الخلاب في عومها الفجاء . بل عمدوا
السير ليعملوا بها سرف عنهم واشهر من حد وشهد وحريم في سبيل
ارساء قواعد العدالة بين المواطنين والحكومة الممثلة بدوائرها ومؤسساتها
لادارية في انفسها لم يعقل فيها ودعا لليون مجلس الدولة . حل
هذه الهيئة الكريمة في دمشق بالاداء مرة بين أهلها ودوبها المواضع .
شرف على أن أشعه العدل مصنعة نافذة الى كل جزء من أجراء الجمهورية
بدون أي فرق بين اقسام وقسم أو بلد وبلد . وتقسيم الدليل سماع
عدى أن من العدل الاداري ثرار معين صاف بدل ماءه شراح ملاد
من أدناها الى أقصاها .

ان هذه الهيئة الكريمة مقدره لاهمية الدور الذي تقوم به في دروة
القضاء الاداري والمسطرة التي في حوزها لاصدر الاحكام العدة
القضائية في لا مراعاة بعدها . صدر أحكام هي في الوقت نفسه
مبادئ قانونية عامة تصلح أن تكون كوكبا يسترشدهم بهديه ويسير
بقصوة القضاء الاداري بجميع فروعها وتشكلاته . فحين يباشر بحضور
هذه الهيئة ، مقدرين قيمتها المعنوية وما تركه من تدراسة في توجيه
القضاء الاداري في ربوعنا . فكيف لا نظربا السرور في هذا اليوم
السعيد الذي كان من تداح الوحدة الماركة التي جمعت بين قصة
الافسين ومخاميرهم يجلسون جسا الى حب تقسمهم دولة واحدة وحكومة

واحدة • ان هذه البادره اطيه مقدمه للوحده العربية الشاملة المقدسة •
 اد أنها اعلان لعالم أجمع أن انقضاء في هذه الجمهورية قضاء واحد
 نقضاً ومحامين من رومة واحد ونحو واحدة يسرون الى هدف سام
 واحد وهو احقاق الحق ودرهاى البطل واعادة فلسطين العادل في هذه
 البلاد لسلم المواثون وينساوى الجميع في صه • وقديما قيل العدل
 اساس الملك •

ان هيئة مفوضي الدولة لترحب ستقدم هذه الهيئة الموقرة اد حلت
 في بيده دمشق على ارحب واسعة، وهي اد تعرب عن شعورها في
 هذه جلسة التارخية، وقد تعرب عن شعور انقضاء الاكرمين • والله
 سأل أن يسدد حصانا نحو دمين أهداف الأمة • متعين في أعمالنا
 وجه الله والمصلحة العامة •

ثم القى الاستاد سعيد العزي عن المحامين الكلمة الآتية :

سيدى اريس • سادتي المستشارين • انه لعمر عظيم أن وقف
 للمرة الاولى في مثل اوحده الماركة سى كاس حينا وأصحت حقيقه
 دية أن أف هذا الموقف لترحب لكم لا ناسي فقط ، بل ناسم جميع
 المحامين • وان قد لسا من خلال الكلمات التي تفصل بامعناها اسيد
 ارتكس الروح اضبة المعه والنمسك بأهدب اشرع واعانون وبسا أمر
 الله أن نعيم العدل في فضله ، وان تكون هذه الحصوه مباركة في
 سبل توحيد اشريع • نحن نريد أن تكون وحدتنا شاملة في جميع
 النواحي السياسية واقتصادية والعملية • وهى الوحدة التي سحبا
 ورفاق فيها رهرة شبابنا فوصبا ايها والحمد لله • وان تكون هذه
 الوحدة نواه لوحدة عربية شاملة لان العرب لا يعيشون الا في ظل
 دستور واحد هو القرآن •

نشكركم على ما تحملتم من مشقة في سبل ارساء أسس اعدانة في
 الجمهورية العربية المتحدة •

وقال الاستاذ مصطفى الباردي المحامي والاساذ بكلية الحقوق الكلمة
الآتية :

باسم أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أتقدم لسيادتكم بأسمى عواطف
الشكر اذ تفصلتم فقدمم الجلسة بدمشق مصداقا للوحدة ، فحيثما
جئتم بأسم في بلدكم وان لفقر جميعا عظم المسئولية ، ورحو أن
يطمئن في رحابكم كل حائف ، لان كمتكم هي الحق ولا تحشون فيه
لومة لائم .

وقال الدكتور السيد صبري المحامي الكلمة الآتية :

سيدي الرئيس .. سادتي المستشارين

أرى واحدا على من أن أبدا مراقتي أن أشرك مع زملائي في
تجبة هذه لمحكمة الادارية العليا مؤسسة أول اجتماع بها في دمشق
قلب اعروبه الدرس واما اد أقوم بهذا الواجب أشعر بشرف مردوح .
شرف في احدى صورتيه يشترك معي فيه زملائي أعلاء المحاماة سوريه
حظية وشرف في صورته الاخرى لا يشاركني فيه أحد .

ثم شرف الذي يشاركني فيه زملائي محامو سورية ، ويرجع الى
عراهم بأن يكونوا ونا معهم أول من شهد الحسة الاولى لهنتكم
المؤمرة بدمشق وان يكونوا أول من يحييكم من المحامين فيها في ظل
أول خطوة مباركة من خطوات الوحدة اشامة للامة العربية المجيدة .

وَمَا اشرف الذي لا يشاركني فيه أحد فهو من مصداقات القدر .
د شاءت الظروف أن أكون أول من يحيي محكمة القضاء الاداري عندما
انعقدت بالقاهرة لأول مرة بهيئة دوائر محتتمة في شهر اكتوبر من عام
١٩٥٠ ، به شاءت الظروف أن أكون أول من يحيي المحكمة الادارية
العليا عند انعقادها بالقاهرة لأول مرة في شهر اكتوبر من عام ١٩٥٥ .

وتشاء الظروف في هذا اليوم أن أكون أول محم من الاقليم الحوبي
يحيي هذه المحكمة عند انعقادها بدمشق لسنة الاولى .

واسي لعلي يقين بأن شعب السوري اسفل الذي ينسك بحقوقه
وبتمت في الدفاع عنها في حراة العربي الحر . سجد حتما في أحكامكم
ما ثبت ايمانه في سيادة القانون في ظل قضاء عادل ، اضعيف لديه
قوى حتى يأخذ الحق له والقوى لديه ضعيف حتى يأخذ الحق منه .
ولست أحد حتما تحه رملائي وتحيتي لكم من أن أكرر ما ذكرته في
تحيتي لكم عام ١٩٥٥ .

« اذا كان العدل هو أسس الحكم . فالقضاء هو مصدر هذا العدل ،
فهو قلة المظلوم وملاد المهضوم . « المشكاة التي فيها المصباح ، وما دم
المصباح يصي ككوكب دري ، فأمل كل فرد في الحصول على حقه نفدو
ايمانا راسخا في العدالة ، التي أتم أنها القضاء العظام ، حماها في كل
وقت وفي كل جماعة » .

دمشق في ٩ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠ .

رئيس مجلس الدولة

جلسة ٢٢ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد الاساد السيد علي سيد رئيس مجلس الدولة
وعضوية سنده الاساتذة علي ابراهيم عددي ومصطفى كامل سعدل
ومحمود محمد ابراهيم وعبد اسع ماله مشهور المستشارين *

القضية رقم ٢ لسنة ٢ القضائية (١) :

(أ) ميعاد سني يوم + دسوى الاعاء + تسوية + ماعد + مده
خدمة سانه - مات حجم العائدات السخدية واعتبار مده خدمة أدت
في وظيفة عامة داخله في ملاك في عدد خدمات مقبوه في حساب
الماعد - ممر من قبل دسوى السوية - مده حصوه للموايد
مقرره لمعن بالاعاء في قبل مديون ٥٥ ١٩٥٩ - أساس ذلك *

(ب) تقاعد + فسسى + حسه + وصفه عامه - استواء -
اسوريين والفسطيسين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة
العامة ، مع الاحتفاظ بالحصة الاصلية لكل - شمول لافادة من نظم
المقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها - أساس ذلك -
المرسومون التشريعيون رقم ٣٣ ب ١٧ ٩ ١٩٤٩ و ٧٢ ب ١٧
٢٦ ٩ ١٩٥٣ و مديون رقم ٢٦٠ اصدار في ١٠ ٧ ١٩٥٦ *

(ج) تقاعد + حسه + فسسى - ثوب اوقته باجمهورية
سورية عند نشر القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٦ وشمله وصفه داخله في
ملاك مائتم و داته خدمة تدخ في عدد احدات مقبوه في حساب
مقاعد - اوقته من تحكه المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ بنظم
الرواتب التقاعدية *

١ يمثل هذه المادى نصب المحكمة في داب الحصة في التقصيا
ارام ١ سنة ٢ في ١٢٠ سنة ٢ في ج / ١١ سنة ٢ في ش / ١٢٠ سنة
٢ في ج / ١٢ سنة ٢ في ش / ١٤٠ سنة ٢ في ج / ١٣ سنة ٢ في
ش / ١٥٠ سنة ٢ في ج / ١٤ سنة ٢ في ش *

١ - أن ما يطلبه المدعي من إعادة جسم العائذات التقاعدية واعتبار مدة الخدمة التي أداها في وصية عامة داخلية في الملاك في عدد الخدمات المقبولة في حساب استقاعه إنما يتطوّل على مسرعة تسرح في عدد « أسعار الحصة بالمرات والمخاض والمكافآت المسحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم » ، التي نص عليها بند « ثانيا » من المادة ٨ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، والتي يحضّر مجلس الدولة بهه قضاء ادعى دون غيره بالفصل فيها ، وله فيها ولاية اقتضاء كمنه ، بما يتفرع عنها من قرارات واجراءات تروّط بها وتعدّ عنصر من عناصرها ، إذ يقوم نزاع فيها على مراكز قانونية يتعلّق أركانها الحق فيها - ن ثلّ لهم - من القانون مباشرة ، غير رهين بإرادة الإدارة أو سلطتها التنفيذية ، ويهدف بها دور الشأن إلى تقرير أحقيتهم في الأداة من مرانا قاعده ونبوة . ولا تعدو القرارات التي تصدرها الإدارة في خصوصها - أي كان فهمها لهذه القاعده - أن تكون بهذا لحكم القانون ، وهذا الوصف قائمها تمتد من قبل دعاوى السنوة لا الالقاء ، ولا يحضّر فيها في ظل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لشرط رفعها في الموعد المقررة لطلب بالالقاء .

٢ - أن ما نصت عليه اداة الشاة من ارسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٥ من حصر الادوة من أحكامه في الموصفين الملكيين و العسكريين المتضمنين و افراد أسرهم بالجنسية السورية قبل الأحداث الحاصّة بالسلطيين العرب و بأوضاعهم في الاقليم اسوري . وما قصت به المادة الاولى من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ تاريخ ٢٧ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩ الحاص نظام الروتب لتقاعدية من تطبيق أحكامه على موظفي الجمهورية السورية ودوهم الحائزين على الجنسية السورية . اما يناول الاحكام المطمة

لاوضع السوريين فيما يتعلق بأوضاعهم من حقوق التقاعد ، تجعل
الحماية السورية ثمرات لهذه الأداة ، وذلك قبل شوء الأحداث المثار
إليها ، فلا يصحح - والعامة هذه - حقيقة مع أداة فلسطينيين أن كانوا
يقدون من تلك الأحكام بصوص شريعة لاحقة تلك الأحداث سوف
يقيم وبين السوريين أصلا في هذا الخصوص .

وقد رأى الشارع حكمه على سياسة وقومه ثلثها بطروف
الاستثنائية التي يمر بها الفلسطينيون العرب أن يسوى سهم ومن
السوريين في حقوق والمراد العامة بوضع ، فصدر لهذا العرض
المرسوم التشريعي رقم ٣٣ تاريخ ١٧ من الطول (سبتمبر) سنة ١٩٤٩
باعتبارهم من شرط الحماية المصوص طلب في أعرفه الأولى من المادة ١١
من قانون الموظفين الأساسي سند ضمتهم إلى صف في أدوار الدولة
والمؤسسات العامة . وفي معاملتهم كسوريين من هذه بوجهه مع
احصائهم بحسبهم لأصله من أجل الأوضاع سياسية والدولة .
ورقة فاروق الحمية . بترتيب المرسوم بين سوريين ، يتضح
شأن هؤلاء الفلسطينيين هذا ذلك شأن السوريين فيما يتعلق بمسائل
الثروة وأصناف الأخرى . بواقعهم لا يمكن لاحتياط في سلك
وطبقة العامة والاحتشوع لسلطة التي بحكمها . بما في ذلك ما يرميه
على شاعرها من وحيث وما يرتبه من مراب . ومنها حقوق التقاعد متى
تخفف لشخص الشروط المطلقة فبأن لا اكتساب المركز ، بوبى انداتى
فيها . وقد أورد المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٣ بصادر بمرسوم
أوضاع الفلسطينيين هذا المعنى فيما نص عليه من بظام ثلث الفلسطينيين
للتقاعد معهم في وزارة شريعة والتعليم في الملائمة ، بيسمون إليه
(لاتدائي أو اشوي) بالفرق ووفقا لبيددي ، تنى فيها ، كما أفر
صراحة بحق هؤلاء الفلسطينيين في تقاعد فيما قضى به أعمار بده
جذاب الخدمات بعينه من أجل التقاعد للفلسطينيين الذين يدخلون

في ملاك اتعظيم الكسوي أو الابدائي بموجب أحكامه من تدرج صدور المراسيم أو القرارات المتضمنة دخولهم في هذا الملاك . وينصح من هذا سبلا لا يدع محالا بلشك أن الشارع قد اعتر المساواة بين السوريين أصلا وبين الفلسطينيين في جميع الحقوق والمزايا المترتبة على الوظيفة العامة . بما في ذلك لإفاده من نظم التقاعد متى توافرت في حق صاحب الشأن شروطها ، ثم ما مبني معروءة منه من حيث المداء ، ولذا صدرت تشريعات التشرعية الخاصة بموضعي ورائه المعروف من الفلسطينيين من حيث التثبيت والتقاعد على هذا الأساس . ثم أكد ذلك القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ الصادر بعد ذلك في ١٠ من بوز (يولية) سنة ١٩٥٦ والذي نص في عبارته « ملحقه على المساواة التامة بين هؤلاء وأولئك في جميع ما نصت عنه القوانين والألظمة السابقة المتعلقة بحقوق وسوطف وعمل وانعارة وخدمة العلم » مع احداث الفلسطينيين بحسبهم الأصلية ، وفماهر من ذلك أنه اعتر المدكورين كالسوريين تماما في كل ما تقدم من حقوق . وهي التي تدرج فيما يسمى في الدساتير بالحقوق العامة لمواطنين ، وإن كان قد احتفظ بأجسية الأصلية لكل . وغني عن قول أنه يقصد بالحقوق المتعينة بالوسمة الحقوق والمزايا المترتبة على نظام القانوني للوسمة بمعناه العام بقدر يخص أو تميز أو المنفردة منه ، والمحقق يجري على التلافة ما لم يحد أو يخصص نص خاص . ويحلل في نظام القانوني اعاد بلوصفه الاحكام والمزايا الخاصة بالتقاعد لانه فرع من النظام المذكور . فيمد منه السوري والفلسطيني سواء سواء متى توافرت في حقه الشروط القانونية المتعلقة بذلك . وكون المشرع قد معالج نظام التقاعد بقانون خاص مستقل عن قانون الموظفين الاساسي ليس معناه أن النظام المذكور منفصل عن النظام القانوني بلوظيفة . بل هو فرع منه في المفهومات القانونية الادارية العامة كسلف البيان ، وعاية الأمر أن المشرع يفصل هذا نظام

يعانون خاص لما يحدث في أمور أخرى خاصة بالوظيفة العامة فيما ينمق قواعد معين أو الرفع أو التأديب . أو بالنسبة الى فئات أو هئات خاصة من الموظفين كالعصاة أو المعكرين أو الشرطة أو موظفي الجمارك أو غيرهم . كل هذا مع التسليم بأنها جميعا تشريعات تعمق الوضعية لبعضها البعض . كما أن كون الموظف لا يعيد أحيانا من مرايا النعمة لا يرجع الى أن نظام التقاعد في انهم القانوني مفصل عن نظام الوضعية البعض . بل قد يرجع الى عدم توفر الشروط الواجب توافرها لاستحقاق التقاعد . واسوربون و فلسطينيون في ذلك على حد سواء .

٣ اذا كان اثبات أن المدعي من فلسطينيين العرب المقيمين بأراضي الجمهورية السورية عند تاريخ نشر القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ ، وكان يعمل وطبقة داخلية في الملك الدائم ويؤدي خدمة تدخل في عدد خدمات المقولة في حساب التقاعد ، انه يعيد من أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٤ سنة ١٩٤٩ الخاص بنظام الرواتب التقاعدية .

جلسة ٢٦ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد الامداد السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وعضوه اساده الاسامه علي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل سماعين
ومحمود محمد ابراهيم وعبدالمعظم سام مشهور شارس .

القضيتان رقم ٣ و ٤ لسنة ١ القضائية *

(أ) موصف * دسورية النواحي * حصص اعضاء الادارى .
نصن بغير طريق الادبى * صرف من اخدمه - امدده ٨٥ من ٥٠٠
موصفين لا سى رقم ١٣٥ تاريخ ١٠ ١ ١٩٤٥ - نصها على حق
مجلس او راء في صرف موصفين من خدمه . حد اقصاه . لأسباب
رجوع به سادتها - دسورية حد اقص - هذه احارها اعمى في
رسوم سادر ما صرف من خدمه على هذا الوجه بأن صرف من صرف
امراجه - غير دسورى - تأسيس ديث - يعرض المادة ٨٥ المشار
بها مع امدده ١٢٢ من دسور سنة ١٩٥٠ الى ائلف لاحصاين
لمحكمة اعمى في تصان الاعمال والقرارات الادريه والمرسوم المحامه
مدسور و اعمى او لمرسيم التسليمه - وجوب تعليق الدسور
على اعمى - احصاين هذه محكمة بغير طليات الاعفاء احصاه
قرارات الصرف من اخدمه . صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ -
احصاين مجلس مدونه بهينه قصه ادارى بغير ملات العاء قرارات
المشار اليها(١) *

(ب) قرار ادارى * شر * موصف * قتل بغير لطريق الادبى .
صرف من اخدمه * شكل اقرار الادارى - الصرف اقبابى لا يؤيد
معدوما بيب في الشكل الا اذا كان الشكل بغير ركبا لقيامه - اذا لم

(١) يمثل هذا البندا قضت المحكمة في ذات الجلسة في القضيتين رقمي
١٦ سنة ٢ ق ٢٩٠ لسنة ٢٢ ح / ٢٤ لسنة ٢ ق ٢ .

مكن اشكل رك . فان كان جوهره وجب استبدؤه — اذا لم يكن
اشكل جوهريا فلا يؤثر في صحته القرار وسلامته — القرار الاداري
تصرف قانوني — تعريف قرار اداري — نشر القرار الاداري — احراء
لاحق لا يربط اثره الى ذات القرار ولا يمس صحته .

(ج) موظف . فصل بغير الطريق التأديبي . تصرف من الخدمة .
سلوك ساسي . تسريح . رؤساء البعثات السياسية — مرده الى قانون
الموظفين الاساسي (ومن ذلك المادة ٨٥ مه) والقوانين الاخرى — المادة
٧٧ من دستور اسوري الصادر مه ١٩٥٠ — نصها على أن رئيس
الجمهورية هو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات
الاحبة ويصل اعتماد رؤساء البعثات السياسية لديه — مجال هذا
الاعتماد يتحدد في نطاق العلاقات الدولية دون المساس بدعواعد وسي
تنظم لمركز القانوني للموظف .

(د) قرار اداري . موظف . فصل بغير الطريق التأديبي . تصرف
من الخدمة . تسبب القرار الاداري — الاصل أن الادارة غير ملزمة
بتسبب قراراتها الا ان نص اعتماد صراحة على ذلك — المادة ٨٥ من
قانون الموظفين الاساسي — لم توجب تسبب قرار التصرف من
الخدمة .

(هـ) قرار اداري . موظف . فصل بغير الطريق التأديبي . تصرف
من الخدمة . اساءة استعمال السلطة . سلطة الادارة التقديرية في تصرف
الموظفين من الخدمة وفق للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي —
لا معقف عليها في ذلك الا اذا اساء استعمال سلطتها بأن تعبت في اصدار
قررها غير وجه المصلحة العامة — صدور قرار التصرف من الخدمة لعاية
حزبية — يصمه بعيب اساءة استعمال السلطة .

١ — ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ الصادر في

١٠ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٤٥ . بعد تعديلها بالمرسوم التشريعي رقم ٣٣ الصادر في ٣٠ من سبوت (نوفمبر) سنة ١٩٤٩ . ثم بالمرسوم التشريعي رقم ٦٥ الصادر في ١٦ من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٢ . ثم بالمرسوم التشريعي رقم ١٦١ الصادر في ١٠ من آذار (مارس) ١٩٥٢ .

٢- أصبح هذا جرى كالتالي : « يجوز لمجلس الوزراء لأسباب يعود إليه سدرها ، يقرر صرف مخصص من رتبة كات من الخدمة . ويشي من ذلك عصفه مدين لا يجوز مجلس وزراء صرف أجدهم من الخدمة إلا بأمر من المحكمة . هذه ذاتي من مرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٩٥٢ و هذه ذاتي من مرسوم التشريعي رقم ١٠٢ المؤرخ في ١٩٥٢ ٢ ٣ ١٩٥٢ أمده بمادة ٢ من المرسوم التشريعي رقم ٤٧ المؤرخ في ١٩٥٢ ١ ٦ . - لا تصرف في هذا القرار يكون معطلا أو أن ينقص الأسباب من حيث تصرف من الخدمة . - شرح الموضع المقرر صرفه من الخدمة بمرسوم غير تابع لأي طريق من طرق الخدمة . و قدس حقوقه وفقا لما يكون استعاده . - رد المستوى المتدني أو في سببه ضد هذا نوع من المراسم إذا كان منها ٥٠٠٠ . و صاهر من هذه مادة أنها تنص على ذلك (أولها) حكم موضوعي هو أن مجلس الوزراء أصبح يملك سلطة صرف الموظف من رتبة كات من الخدمة . هذا أمده البدن يصرفهم من الخدمة حكم خاص . وذلك لأسباب يرجع إليه وحده بمديرها . مما مده أنه ترخص في ورث ملائمة صدر قرار الصرف وفيه نقصان أمضجه أمامه سلطة تديرية لا معقب عليه وفيه ما دام لا يصدر هذا قرار باعث من إساءة استعمال السلطة ، ولا شبهة في دستورية هذا النص . و (الثاني) حكم متعلق بتحديد الإحصاءات التقاضي هو ما نص عليه الفقرة أشته من المادة المذكورة من عدم حوار النص في المرسوم الصادر بالتصرف من الخدمة على هذا الوجه بأي طريق من طرق المراجعة . مما سمع مع جهات القضاء من نظر

- 14 -

بمحكمة التمييز . ولكن صدر بعد ذلك دستور ١١ من تموز (يولية) سنة ١٩٥٣ ماضي السد ٣ من المادة ١١٧ بمعنى أن « ٣ - تنظر محكمة العليا بصورة أصلية أيضا وتبت بصورة مبرمة في طلب انطباق الأعمال وقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية اذ تقدم بالشكوى من يصدر منها » . وبذلك أعاد هذا الدستور إلى المحكمة العليا ولايتها المخصصة السابقة في نظر طلبات ابطال الأعمال والقرارات الادارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية كما كانت في دستور سنة ١٩٥٠ ولما صدر قانون المحكمة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ في ١٥ من كانون الاول (ديسمبر) سنة ١٩٥٣ تبعاً للدستور المذكور رد اختصاص المحكمة العليا في ابطال القرارات والمراسيم بصورة مطلقة بمرفق ولا شريطة كما وردت في الدستورين السابقين . وفي سنة ١٩٥٤ عندما انتهت فترة اعتصاب السلطة وأعيدت الحياة الدستورية الشرعية السابقة إلى البلاد ، اعتمد دستور سنة ١٩٥٠ دليلاً وكان له ثم بعض في نكته بقره . وهو الذي كان ينطبق الولاية للمحكمة العليا في بطلان قرارات الادارية والمراسيم بدون قيد أو شرط . ثم أكد ذلك بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٨ من أيار (مايو) سنة ١٩٥٤ ماضي بعض القوانين والمراسيم التشريعية ، الذي قضى بالغاء بعض القوانين والمراسيم التشريعية التي صدرت في الفترة المشار إليها ، ومن بينها المرسوم التشريعي رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ المتضمن وقف العمل ببعض الأحكام المتعلقة بصلاحيات المحكمة العليا وأحداث غرفة ادارية في محكمة التمييز ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المتضمن تأييف المحكمة العليا .

ونخص ما تقدم أن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ معدلة بالمرسوم التشريعي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ فيما قضت به في فقرتها الثالثة من أن « سرح الموظف المقرر صرفه من الخدمة

مرسوم غير تابع لأي مرسوم من مرسوم المراجعة ... تعتبر من الحياة الدستورية غير نافذة باسمه أي المحكمة بعد ما دامت تعرض - في تنفيذها لأختصاص هذه المحكمة مع مادة ١٢٢ من دستور سنة ١٩٥٠ التي نصت لأختصاص تلك المحكمة - ذلك لأختصاص الذي أكدته الدستور الصادر في سنة ١٩٥٣ على لوجه الفصل الثاني من المرسوم الدستوري من طبعه خاصة بصفي عليه صفة القانون الأعلى وبمسمى السيدات ، فهو بهذه المثابة سيد القوانين جميعها بحسبانه كقيل العريين وموئلها ، ومبدأ الحياة الدستورية وعدم نقدها ، ويستتبع ذلك أنه إذا تعرض قانون عادي مع دستور في أية منازعة من المنازعات التي تطرح على المحاكم فقامت بذلك بديها صموه مشررها أي القانون هو الأجدر بالتصديق ، وجب عليها عدم قيام هذا المرسوم بـ تطرح القانون العادي وبهمه وتعبت عليه الدستور ونسفه بحسبه القانون الأعلى الأحقر بالأصاح . وإذا كان القانون عادي فمن عندئذ فيرد ذلك في الخصومة إلى سيادة الدستور فعليا على سائر القوانين ، تلك أسباده التي يجب أن يلزمها كل من الشارع عند إصداره قوانين ومن نصي عند تصحيحه أيها على حد سواء . ومن ثم فما أنشأه الدستور السوري في اختصاص المحكمة العليا في الفصل بقرارات الإدارية والمراسيم لا يفيد قانون ما دام لم يفوض من الدستور نص خاص في هذا لتقييد أو استبعاد . وبناء عليه بفس الاختصاص معقودا تلك المحكمة بهذا الاملاق على الرغم من التقييد بـ مادة ٨٥ سابقة الذكر . ولا حجة فيه بفس عليه المادة ١٦٣ من الدستور من أن التشريع القائم المختلف به يبقى دفعا مؤقتا إلى أن يعدل بما يوافق أحكامه ، ولا فيما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٤ من أن القوانين والمراسيم التشريعية صادرة من سلطة غير شرعية قبل أول آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ والتي لم تلغ بفس تشريعي تبقى سارية المفعول إلى أن تعدل

من قبل سلطته المختصة . بعد انصرف الاوسى الى امر سوء التبريعي
رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ بقى به كفى قائما وقت صدور دستور سنة ١٩٥٠ .
وعنه امتداد اشارة الى القوانين الدستورية .

ولا غير من هذا اوضح صدور الدستور المؤقت للجمهورية العربية
المنجدة في ٥ من آذار (مارس) سنة ١٩٥٨ لأن صدره لا يعنى أن
سقط جميع حكمه واشترعات السابقة منه ، بل يثبت فيها ما يعارض
مع حكمه . وهذا هو ما يردده المادة ٨ من هذا الدستور . انى
نصب على أن « كى ما قررته التشريعات المعمول بها في كى من ضمنى
مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور بقى سارية المفعول في نطاق
الأقسام المقرر بها عند اصدارها » . ونحو انباء هذه التشريعات أو
بعضها ، وفقا لنظام المقرر بهذا الدستور « . وقد كان مما تقدم أنه عند
صدور هذا الدستور كان موضع القانونى اعتمد في الاقسام السورى
هو الاطلاق لاحتصاص للمحكمة . على على رغم من انفس الواردة في
المادة ٨٥ من قانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٥ . وبحث على الفصل السابق
المادة « . ولم يرد في قانون في ظل الدستور المؤقت بعد هذا
الاحتمال في الاقسام المذكور . كما أنه صدر القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة حدد
اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء دري على اوجه اثنين به . وأن
يصمم في من خاص يردده فيه اسند الواردة في المادة ٨٥ لمشاريتها
بالسنة الى الاقسام الشخصية . ومن ثم تكون المحكمة العليا السابقة
بدمشق ومن بعدها مجلس الدولة بجهة قضاء دري ، غير ممنوعين
من نظر صلاحيات القضاء الادارية آتية الذكر .

٢ - ليس كان نشر امرسوم الصادر بشرف المسمى من الخدمة قد
اعمره ما نشر اليه المسمى من أنه وقع تباعا بشره في الجريدة الرسمية
بعبارة تفيد نشره برسم رئيس الجمهورية لا نشره بسلطة مجلس

اورراء الا انه يجب عليه ان الاصل في تصرف النقودى انه
 لا يوجد معدوم بعد في الشكل لا اذا كان شكل معبر بحكم قانون
 ركب تصد هذا التصرف . وقرار لاداري هو تصرف نقودى . وله
 بعد قانون شكل ركب في اقرار موضوع اربع . اما اذا كان
 شكل من ركب ان مجرد شرم مضط في اقرار فان كان هذا الشكل
 جوهري ، كان لا معنى من استثنائه وفقا لما نص عليه قانون ما في دن
 اقرار واما مستحب لاحي . اما اذا كان غير جوهري فلا يعتبر مؤثرا
 في صحة القرار وسلامه . على ان ما يرسمه لمعنى من حيث في هذا
 شكل . بحيث عليه بشر ولا يسكن كان اقرار دته ولا صحته
 كصرف نقودى . دلت ان اقرار لاداري هو فصاح الجهة الادارية
 لمصلحة من اريد بها عارمة منها من سفته . يستثنى القوايين والنوائج .
 في الشكل الذي مضى ان يكون تصد احدات اثر نقودى معين على كان
 هذا ممكن وجازي . ومن سعة مضحكة عامة . وقد قسب ركب اقرار في
 هذا الموضوع . انه لا ياتى حد في ان مجلس ورر . قد وجه
 ارادته الى احدث هذا الار . وهو صرف احدث من حذمه . على الرغم
 من سعة . انه في رئيس الجمهورية . وقد اك مع مجلس في هذا الشأن .
 وقد سبق في امسوم يفعلون فيه . بالفعل شكله النقودى من سحبه
 الدستور . من حيث صيدوره من مجلس اورراء . شكلا شكلا مستحجا
 في حدود سفته وخصه في هذه الخصه به بدتها . وعرضه على
 رئيس الجمهورية . واصداره بعد د مضب عشره يوم . به يوقعه حاله
 رئيس وجه بخته ضمن المده نفسها . اني انحكمه عينا . فغير نافذا
 طبقا للمادة ٨١ من الدستور . اما عمله بشر في داتها فهي اجراء لاحق
 لا يعدون ان يكون ترحلا لما تمه . فلا يرتد اثره اني ذات اقرار ولا يمس
 صحته . وذا كان ثبت على فقد لحق بملفه بشر فقط . على ان هذا
 اعلى قد يداركه الاداره وقامت بتصحيحه فيما بعد .

٣ - لا وحه لما تبعه المديني على المرسوم الصادر بتسريحه من
 الخدمة من انه لم يصدر من رئيس الجمهورية اذني بملك وحده تسريح
 رؤساء البعثات السياسية بالنسبة للمادة ٧٧ من الدستور والتي تنص
 على ان رئيس الجمهورية هو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية
 لدى الحكومات الاحية ويقل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الاحية
 لديه - لا وحه ذلك ، لان هذا الاعتماد له محتله الخاص بالمفهوم
 المتسود به في الدستور ، هذا مفهوم اذني يتحدد في نطاق العلاقات
 بدولية ، دون مساس بمسؤولية تنظيم المركز القناصوي للموظف
 سواء في تعيينه أو تسريحه أو غير ذلك ، وتتي مرده الى القانون
 الاساسي الخاص بالموظفين واعوانين لآخرى ، ومن ذلك المادة ٨٥
 من قانون الموظفين الاساسي رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٥ التي نصت في
 فقرتها الاولى احكام الموضوعي الذي يحول مجلس الوزراء صرف
 الموظفين من الخدمة من أية مرتبة كانت للاسباب التي يترخص في
 تقديرها ، ولم شئ من ذلك سوى انقضاء ، ولو ان الشارع أراد
 استثناء اعضاء البعثات السياسية كان قد نص على ذلك أيضا
 نص خاص .

٤ - الاصل ان الادارة غير مبرمة بسبب قراراتها الا اذا نص
 القانون صراحة على وجوب هذا السبب . ونأسيما على ما تقدم
 فلا مفع فيما ذهب اليه المديني من ان المرسوم انصاف بتسريحه من
 الخدمة بالنسبة للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي قد صدر معينا
 لخطوه من التسبب ، ذلك لان هذه المادة لم توجب تسبب قرار انصرف
 من الخدمة ، بل انها نصت في فقرتها اذنية على أنه « لا يشترط في هذا
 القرار أن يكون معللا أو أن ينص على الاسباب التي دعت للصرف
 من الخدمة » .

٥ - ان المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي قد اطلقت يد الادارة

في صرف الموصفين من أنه مرتبة كانت من الخدمة إلا من استثنى منهم
بعض خاص للأسباب التي ترخص في تقديرها ، فلا معقب عليها وانحابة
هذه إلا اذا أساءت استعمال سلطتها في هذا الشأن بأن تسكت الحادثة
وتعين في اصدار قرارها غير وجه المصلحة العامة .

فاد كان الشك من ظروف الدعوى وملابسات اصدار قرار صرف
المدعي من الخدمة المضمون فيه أنه صدر بصورة غير عادية تنم عن
الخلاف في شأنه بين الوزارة وبين رئيس الجمهورية وقندك ، اذ رفض
توقيع هذا القرار فاصدرته الوزارة نفسها ، فإن هذا يؤيد صدق
ما يعمد المدعي على اقرار المذكور من أنه صدر بسبب حربي ، وسم
تقدم بحجه الادارية ما يفي ذلك على الرغم من ائحة المواعيد الكفة
لها لهذا الغرض ، ومن ثم فإن القرار المضمون فيه يكون قد صدر مشوباً
ببعض اساءة استعمال السلطة ، لانحرافه عن الحادثة ، ولصدوره بسبب
حربي لا مادية من المصلحة العامة ، وبالتالي قد وقع باطلاً وبغير اعماله .

جلسة ٢٦ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد لاسد السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وتصوبه السادة الاساتذة على اراهم بعداذى ومصطفى كامل سماعيل
ومحمود محمد اراهم وعند المسم سالهم مشهور المشربين .
القضتان رقما ٧ و ٨ لسنة ١ القصائية (١) :

(٢) حكم الالاء . مقصد عداء الفرار المعنى ومحو اثره من
وقت صدوره في انصوص والمضى الذى جرده بحكم . وحو
سعد الحكم كاملا غير مفوض على لاسد السيد الذى اقام عنه قضاءه
وفي انصوص الذى عداء والمضى وفي اساقى الذى جرده . اد كون
امرار المعنى صادر بالتصريح اسمع العاؤه فقالت اعاده بدعى كما
كان في وجهه اى كان يشعبها عند سريعه مرتسها ودرجنها كما لو
تصدر قرار بالتصريح . اسس ذلك وحو انصار وخسعة وكأها
به شمر قانون من الموصف المترح . اتخذى فى قانون المحكمة العد
السبعة بدمشى به تضمن بقا صريحا بمر سعد الحكم على هذا
نوحه . و ان حكم الالاء لم يصب فى مطوقه صراحة على هذه الاعادة
غير محدد . عدم حوا فقر سعد الحكم على مجرد اعاده الموظف
الى الخدمة فى مرتبه دى ودرجة قل . اعاد ديك بمشاه حراه تأدسي
مصم . عدم وجود وصفه شاعره دمالك من نوع تلك لى كان شعبها
المدعى قبل تسريعه يمكن اعادته اليها . لا يصح من سعد الحكم
تعهد كاملا .

(٣) حكم الالاء . موظف . سريعه من الخدمة . صدور حكم
المحكمة العليا بسبعة بدمشى دعادة الموصف المترح اى وطسبه .

(١) يمثل هذين البندين نص المحكمة فى الجلسة نفسها فى العصيتين
رقمي ٥ و ٦ لسنة ١ .

يصدر هذا مسورا من جانب الإدارة بوصفه في مرتبة دني ودرجه
أقل - غير حائر - انه من دسوى حديده سعود كما كان في وصفته
ديها مرسيا ودرجتها وراتها - صدور قرار سريجه من الخدمة
لا يفوه على عذر حديده مستفاد من سلوكه الوصفي - اعتبار ذلك
دا عني دعواه المذكورة وتحديد الحكم المحكمة بعد - انطواؤه على
مخالفة وإساءة السلطة - العاؤه •

١ - ان مقتضى الحكم الحائر انقواء الامر المنصبي لدى قضى العالم
القرار انصعوده - هو اتمام هذا القرار ومحو كثره من وقت صدوره
في الخصوص والبدنى لدى حذره الحكم - ان كان القرار الملغى صادر
بالتمريح - كما هو الشأن في خصوصية هذه الدعوى - استتم لعاؤه
فصل الحكم لمروه اذله لمدي كما كان في وصفه التي كان يشعبها
عد سريجه مرسيا ودرجتها كما لو لم تصدر قرار بالتمريح • ذلك
ان مقتضى عذر قرار التمريح ان لم يكن هو وجوب اعسار الوظيفة
وكذاها به شعرا فدون من توصف التمريح - ما يسع وجوب اعادته
فما ، ومن ذلك تحته من شعبها بعد قرار التمريح بقرار ما كان من
المتدور فدون اعذاره بولا انه سى على جنو ته بقرار التمريح باطل
هون • ان كان ير ما اعسار باطلا كذلك • ان ما سى على الباطل
بطل • وما كان لموقف التمريح بقرار البطل ليعسر ان صبه باوظفه
قد يقطع فدون حتى يحور ان شعب وصفه به • ومن ثم فلا
يصادف من هذا العذر محلا صححت • هذا وعني عن اقول ان اعادة
الموقف سى وصفه كما كان مرسيا ودرجتها هي من مقتضى حكم
العالم بحكم سروم بدوى • ومن هه يسط التحدي بان فدون
المحكمة العك الذى وقع سراع في ضله له يضمن نصا صريحا بزم
تسند الحكم عني هذا لوجه • كما يسط التحدي كذلك بان الحكم
اصادر من محكمة المذكورة دعاء قرار التمريح المدعى لم يص في

مبطوفة صراحة على هذه الاعادة . اذ ان تنفيذ احكام المشار اليه يح
 أن يكون كاملاً غير مقصور على الأساس الذي أقره عليه قضاءه وفي
 الخصوص مدى غناه وشموليته وفي التدرج حتى حدده . ومن هنا كان
 بامام أن يكون هذا التنفيذ موزوناً بميران التدوين في تلك السوحي
 ولاثار كافة حتى يعاد وضع الأمور في نصابها القانوني الصحيح . وحتى
 لا يمس حقوق ذوي الشأن ومراكزهم القانونية . ومن ثم فلا يكفي
 أن يقتصر تنفيذ الحكم على مجرد إعادة الموصف إلى خدمته . ولكن في
 مرتبة أدنى ودرجة أقل . والا تكن تؤدي هذا الحكم ثم يسد في حقه
 تنفيذاً كاملاً بل بعد تنفيذاً مسوراً مقبوساً . ولكل هذا يشبه تزييل به
 في مرتبة أبوطمقة أو في درجتها ، وهو خراء تدني مع . ولا يصح في
 تزييل مثل هذا تنفيذ المقوم ان يكون لأدركه قد حارب بعد
 اصداره فرارها المعب شغل وسعة مدعي . سواء بالعين فيها . بعد
 أو بتصرف آخر . فقامت تصرفها قد صغوبة قواها عدم وجود وطبعة
 شاعره . لذلك من نوع تلك التي كان يشغلها المدعي قبل تسريعه لممكن
 اعادته إليها ، ما دامت الإدارة هي التي تسمت بتصرفها غير السليم في
 إيجاد هذه الصغوبة وحق الوضع غير التدويني الذي كان مدار دعوى
 الانعاء . فلا يجوز لها . تتخذى بحسنها في إيجاد هذا الوضع الذي
 لا دس للمدعي فيه . اذ لا يجوز ان يصار للمدعي بذلك فكون صحة
 هذا خطأ . ولا مندوحة للإدارة واحدة هذه . من تدبير اوسائل
 باعاده الحق في نصابه بربولاً على حكم الانعاء ومبضاه وارالة العوائق
 التي تحول دون ذلك . اما بتخليل لوضعة التي كان قد فصل منها
 المدعي بقرار التبريح للمدعي وتعبه فيها ذاتها . أو بعين المدعي في
 وطبعة أخرى شاعرة من نفس المرتبة والدرجة ، واعتباره فيها قانون مد
 تسريعه لاول . لو اراحت الإدارة الاتقاء على الموظف شغل لوطبعة
 المدعي الاصلية . ذلك ان الاصل في الانعاء انه يرتب عليه رعرعة

جميع المراكز القانونية غير السليمة التي ترتب على اقرار المنع ،
ويصح من المنع في تنفيذ احكام احدى قضى بالمائة أن يعاد تنظيم
المراكز القانونية على مقتضى حكم الالغاء ، حتى ينال كل موظف ما كان
يستحقه بصورة عادية فيما لو لم ترتكب المخدمة في القرار المنع .

٢ - ذا كان انساب الادارة - بعد اذ نفذت حكم المحكمة اعلا
بدمشق الذي قضى بابطال قرار تسريح المدني سعديا مبنورا بوصفه في
مرتبة احدى سم تعقد عند هذا الحد . بل انها بعد اذ رفعت دعواه طالبها
اعادته كما كان في وظيفته ذاتها بمرسها ودرجها وراتبها - بادرت الى
اصدار قراره بتسريحه من الخدمة مرة اخرى مشددة في هذا التسريح
في أسباب لا تحرج في مصوبها عن الالغاء اسي استندت اليها في
قراره لاول تسريحه من خدمة ، وهو الذي قضى بابطاله بحكم
لمحكمة اعلا بدمشق ولما يرض على اعادته الى الخدمة . تلك الاعادة
نسي كانت محل النظر من حاشه ، وقد صدر منه ما يبرر قصته بقرار
جديد يقوم على عناصر جديدة مستفاد من سبوكه الوظيفي في تلك الفترة
ا سي بقراره اخرج فيها منحه وسبه لاستحقاق اسوري من بدرجة
الثانية . من يبدو أن هذا القرار وكأنه كان ردا على دعواه المذكورة .
فانصوى بذلك على نعت حكم محكمة اعلا بدمشق الذي حار قوة الامر
النفسي والذي يصر عوان لتخفيفه فيما قضى به في مطوفه وما قدم عليه
في أساسه الجوهرية امسلة بهذا المطوف ومقتضاه ، دون امكان العودة
الى اثره الرابع في هذا كله ، فوجب احترامه والبرول على حكمه
ومقتضاه ، والا كما تصرف الادارة بعد ذلك مخالفا للقانون ومشوبا
باساءة استعمال السلطة واجبا الناقض .

جلسة ٢٦ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رؤسـة السـد الاسـد علي اسـد رئيس مجلس الدولة
وعصوية السادة الاسادة علي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وحسنى حدرجى المستشارين .

المصـبة رقم ١١ سـنة ٢ المصـتبة (ح ٤) سـنة ٢ المصـتبة (ش)
(أ) دعوى • قبول الدعوى • صفه في الدعوى • موصف • تعيين •
دونان المحاسب • مصلحة الحدرجى • هي احدى الاداريه ذات شأن
في تعيين موصفتها وصاحبه المصبة في المصبة نفسها • لا يعبر من
دئ مرة حجة دونان المحاسب عراراب احدى الاداريه في هذا المصدد •

(ب) نظم • معاد روم بدوى • قبول الدعوى • ائمة الدعوى
فل موصي مدة شهر وقبل ان تحب لاداره عن النظم • قبولها ما دامت
هذه ائمة قد مضت حائل نظر بدوى دون سجدته الاداره للظلم •
رفع الدعوى رسم استجابه الاداره بظلمه وقبل مضي مدة الشهر • تقضى
سائته لاولها • اراء المدعي بمشرووب •

(ج) موصف • رفع • مصلحة الحدرجى • مافه • القرار رقم
٥٤٥ في ٢٩ ١٢ ١٩٤٣ • حنوه من عن يحظر الترفع في وظائف
مصلحة بخمارك اى كئ من درجه واحدة • هذا يحظر مسدد صمد
من سياسة نظم الدرجات وكيفية الترفع اليها • حتى ولو كان الترفع
موقفا بمحدد مسدته • لئسوه رقم ١٤٦٢ في ٥ ٤ ١٩٥٦ قطع كل
شبهة في هذا الشأن •

(د) موصف • رفع • تعيين • مسابقة • المسابقة التي تجرى للتعيين
في وظيفة عامة وبموجب سقيتها باب الترشيح للكافة • تأخذ حكم
تعيين • المسابقة التي سوجها لليون لمحقق من صلاحية المرشح

لترفع ويقتصر على موظفي الملاك - فحدد حكمه برفع ما يرد عليه من قود قانونية - وجوب مراعاة بنس المدة ١٧ من قانون الموظفين الأساسي التي تحصر برفع لأكثر من درجة - السماح بموظفي الملاك بدخول مسانعة يرتب على نتائجها - فجميع ما أكثر من درجة - لا يكسبها حد في هذا الترفع رغم نتائجها - معاملة ذلك بمادة سابقة بذكره .

١ - ان ما يدفع به مصلحة الخمارك بعدم قبول الدعوى شككاً تأسيساً على ان مدعى - مع اعترافها بان مدير الخمارك العام وضع مشروع قرار بمسئله في وصفه (رئيس مقرر) . وان ارفض حياء من قود دوان المحاسب - فدرجها دعواها ضد مدير الخمارك وحده . في حين ان المرسوم التشريعي رقم ١٨٧ مؤرخ في ٢٧ ١٢ ١٩٥٢ بتعديل الفقرتين (ب ، ح) من المادة ١٨٥ من قانون ديوان المحاسب حار مجلس الوزراء على امراض الادارة صاحبه شأن ان يصب من ديوان المحاسب - صر في قراره . وفي هذه حياء يعرف الامر على هذه حياء حياء ديوان محاسب - هذا يدفع في غير محله . ان ان مصلحة الخمارك هي اجهة الادارة ذات الشأن . وهذه الصفة مرسى سلفها ود احصاها كذا لثبوتها - فاعلم عن المسانعة . وهذه المثانة يكون صاحبه الصفة في المحاسبة القضائية . ولا يعبر من ذلك ان يكون دهاون قد حصل ديوان المحاسب صلاحية في مرجعه قرارات اجهات الادارة . وان يكون لجهة الادارة حق غنص في مراعاة ديوان المحاسب لدى مجلس الوزراء . فكل هذه نظمات داخلية فيما بين الادارة لتحتج على سب الدهاون . دون المساس بان يكون له لصفه في الخصومة القضائية من بين جهات الادارة .

٢ - لنس كون مدعى قد قدم دعواها قبل مضي مدة الشهر وفيل ان تجب الادارة عن نظلمها . الا انه ادعى الشهر المذكور

خلال نظر الدعوى ، ولم تنجب الادارة تنظيم المدعين ، بل صرحت
برفضه ، فانه بهذه المثابة يكون لرفع الدعوى محضه ، ويكون اندفع
عدم قبولها شكلا على أساس دفعها قبل فوات مدة اشهر على تقديم
تنظيم مردود . و لما يكون لهذا اندفع محله لكون الادارة قد سجلت
قرصا لطلبات المدعين قبل مضي لشهر سابق الذكر ، فيكون افعهما
للدعوى عندئذ سابقة لاوانها . وكان نقصي عندئذ بالرامهما بمصروفاتها .
أما وان الادارة أصرت على عدم حدة طبعها ، بل رفضه صراحة ،
والحصوله تكون - و بحده هذه - ما رأت دئمه ولها محل ، مما
لا مدوحة معه من قبل المحكمة فيها قضائيا .

٣ - نش كان اقرار رقم ٥٤٥ الصادر في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٣ المنصين
الانصام بعدد الموصفي جمارك قد خلا من نص صريح على حظر ارفع
في وسائل مصلحة الجمارك الى أكثر من درجة واحدة ، الا ان هذا
الحظر مستفاد صمما من سياسة تصم الدرجات وكيفية رفعها
بحسب استصيف والحداول الواردة به ، حتى ولو كان الترفع مسوي
«متحد مسابقة » على ان المرسوم رقم ١٤٦٢ الصادر في ٥ / ٤ / ١٩٥٦
الذي نص على ن . « يصف قانون الموصفين الاساسي على ادارة الجمارك
في كل ما لم ينص عنه صراحة اقرار رقم ٥٤٥ الصادر في ٢٩ / ١٢ / ١٩٤٣
المنصين نظام موصفي الجمارك وبعبارة « قد قطع كل شبهة في هذا
شأن ، ما دام أصبح من واجب الرجوع الى قانون الموصفين الاساسي
فيما لم يرد عنه نص خاص في القرار رقم ٥٤٥ سابق الذكر .

جلسة ٢٦ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد الأستاذ السيد علي اسيد رئيس مجلس الدولة
وعضوه السادة الأستاذ . علي ابراهيم عبادي ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وجدا اسمع سالم مشهور استشاريين *

القضية رقم ٩ لسنة ٢ القضائية *

(أ) تأديب • حرء تأديبي • تضم • فرار تأديبي • سحب قرار
لادري • مجلس تأديب • سلطه تأديبيه • اسفوفه بين انحرار سآديبي
صادر من مجلس الاديب وانحرار صادر من السلطه سآديبيه الرئيسيه —
مردده لى اسفوفس اسفوفه اسى نظم الادب وانى ما عناه المشرع
بمجلس سآديب — عدم شراف اسفوف من اقرارات التآديبيه الصادرة
من مجلس سآديب قبل اسفوف فيها بالاعاء — وجوب اسفوف من اقرارات
الصادره من سلطه سآديبيه الرئيسيه تام اهيئه الاداريه اني أصدرته
او الهبات اسفوفه قبل اسفوف فيها — حكمه ذلك •

(ب) تأديب • حرء تأديبي • تضم • فرار تأديبي • سلطه تأديبيه •
احاه الى الاستيداع — من لحرء سآديبيه امحوله لمدير عام الجمارك
طبقا لمدده ٣٥ من اقرار رقم ٥٤٥ لسنة ١٩٤٣ امضمم النظام سآند
لموسى جمارك في لافيم سورى — وجوب اسفوف من فرار الاحاه
الى الاستيداع قبل اسفوف فيه بالالغاء •

(ج) تأديب • حرء تأديبي • فرار تأديبي • مجلس تأديب • سلطه
تآديبيه • مجلس الصلطفه الحركه لمحدث بمفصى القانون رقم ٥٠
لسه ١٩٥٩ — محوله محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من
صلاحيات فى صادر الاجراءات التآديبيه — اقرارات التآديبيه الصادرة
من هـ مجلس تعتبر اقرارات تآديبيه رئاسيه لا اقرارات صادرة من
محاس تآديبيه — وجوب اسفوف منها قبل اسفوف فيها بالالغاء — مثال •

١ - ان المرد في الشريعة بين ما اذا كان اقراره محل الطعن بالالغاء يعتبر في التكليف القانوني قرارا صادرا من مجلس تأديب استبعد ولايته باصداره قطع في رئاسة بالالغاء امام مجلس الدولة بهيئة قضاء دري لعدم اجتهاد من لفظه منه مقدم . ثم انه ليس كذلك ويعبر قرار تأديب صادرا من سلطة رئاسة بعد اعطيه منه ولا امام الهيئة التي أصدرته او الهيئة وانصار المواعيد الشرود في هذا سظلم . وما يصدر من هذه الهيئة في لفظه هو الذي يحوز الصلح فيه بالالغاء امام مجلس الدولة بهيئة قضاء دري ، وذلك بالنسبة لغيره اشارة من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة لجمهورية العربية المتحدة - ان مرد هذه سقرة بين هذا قرار وذاك هو اى بخصوص الصوابية التي تنظم الأدب ، والى تحرق ما عده المشرع بمجلس التأديب .

ويبين من تنسي لخصوص الخاصة بدت ، سواء في نظام التأديبي في الأقسام الشدائي أو في الأقسام الجنائي . ان اعتقل في هذا الشأن هو بحسب طريقة التأديب . فيكون اقرار صادر من مجلس تأديب ذا اتحد التأديب صورة المحكمة أمام هيئة مشكله شكلا خاصا وقد لاوتساع واخرى ان معنه رسمها القانون يعني سرامها وتقوم أساسا على إعلان التوظيف مقدما بالهمة المسندة له ويمكنه من ادفع عن نفسه فيها على قرار المحاكمات مقدسه . ذلك كله قبل ان يصدر بقرار التأديبي في حقه . وباصداره يستبعد مجلس الأدب ولايته ويسمع عليه منحه أو الرجوع فيه . وان حار بعض فيه أمام هيئة أخرى قد تكون درجة مسدده اعلى أو درجة تعيق قانوني بشكل قضائي ، اما بطريق سمر أو ما يشبهه بالنقض أمام المحكمة الإدارية العليا . وقد يجمع بينه التأديبي بين الأمرين . حسب بقرار التأديبي لآخر سمر بأنه يصدر رأسا من السلطة التأديبية برئاسة غير وحول اتباع

الأوضاع والأحوال في مصر بعد الحكم الذاتي على جسم
مجلس آباء. وبعد الاستقلال السلطة التي تصدره ولايتها تصدره .
بل تمليك سلطة أو إرجوع شبه سلطة من له . ومن أجل ذلك أوجب
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن سلطة مجلس الدولة استقلاله
مجلسه وانحصار مواضع مقررته في هذا النظام . وإقرار تصريح
الذي تصدر في المجلس أو قرار إداري الذي يقرض أنه صدر فيه
. رفض بعدم الأخذ به في موجد المقررته هو الذي يكون محل العمل
وعدنا بحكمته في . وفي سبيل سريان هذا نظام وهي برغبة في نقل
المراتب إليها في موجد لا في طريق أسس . وذلك لعدم
من قرار استقلاله من أن رتب لإدارته . منظم من حق في نظامه .

٢ - من مراجعة عونس إقرار رقم ٥٢٥ الصادر في
٢٩ ١٢ ١٩٤٣ المجلس بناء على توصي المجلس الإداري بالإقليم
الذي أنه هو في ذات مجلس من ذات موصي المجلس على بناء
جميع من ذاتهم بحراء صدره سلطات الإدارية رأس . وأخرى
صدر بها قرار من مجلس ذاتيه . وله فصل الأوضاع والأحوال
واستلزمات في كل من إداري على نحو مبين في المود من ٣٥ إلى
٤٩ . وقد استند المادة ٤٤ في تدبير هذه إجراءات صلاحية توصي
الحراء المادة « بحق الموصي الإداري في المجلس (ب - ج)
عقوبات مخرجي الأولى وثانية » . ويشمل هذه الأخيرة بحسب نص
المادة ٣٥ عنوان « الأحكام التي الاستداع لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر » .
فما العقوبات من الدرجة الثانية لمحب أن تصدر من مجلس تأديسي
مركزة في مركز مديرية . إجراءات اعدامه . وهذا كات العقوبة التي صدر
في إقرار موضوع الفصل هي عقوبة الإحالة إلى الاستداع تأديسيا لمدة
ثلاثة أشهر . وهي من عقوبات الدرجة ثالثة بعد العقوبة (ب) مدة (٤)
من المادة ٣٥ بقية الذكر . وفيها صدر أصلا بقرار من المدير العام

لجمارك لا من مجلس أدب . وهذه المثانة قبل النظم أمام من أصدر
أجزاء أو أمام الهيئات الرئيسية ، بل يتعين فيها هذا الصم قبل وضع
الطعن طلب العائها أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري ، والا كان
الطعن غير معمول طبقا نص المادة ١٢ من قانون تنظيم مجلس الدولة .

٣ - ان حرر رئيس الجمهورية القانون رقم ٥٠ عام ١٩٥٩ في شأن
احداث مديرية شؤون اصابتة الجمركية ومجلس ضابطه وصلاحيه كل
سهم في لاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة . ان احدث في
مديرية الجمارك العامة مديرية تدعى « مديرية شؤون اصابتة
الجمركية » ، تشكل على الوجه الذي عيه ، وجوبها بعض الصلاحيات ،
ومن بينها ما نص عليه في مادته اثناسمة من أن « ينوب مجلس يسمى
(مجلس اصابتة الجمركية) مؤلف من مدير الجمارك العام رئيسا وأمر
اصابتة العام واحد المدوين ، يصدره وزير الجمارك ، أعضاء ، كفة
صلاحيات مدير الجمارك العام فيما ينمى بنمى موصي الصابتة الجمركية
وتقلهم وترفعهم وانهاء خدمتهم وفرض عقوبات الدرجة اثناسية بحفهم
وفي « اصدار التعليمات والقرارات الناطقة لشؤون اصابتة » . وما نص
عليه في مادته التاسعة من أن يرأس أمر الصابتة العام مجلس أدب ،
ويحل أحد معاويه محل المدير عضوا عندما يعتمد المجلس بالنظر في
قصايا رجال اصابتة المحالين الى مجلس الأدب ، فانه يكون قد أحل
مجلس الصابتة الجمركية محل المدير العام لجمارك فيما كان يمكنه
من صلاحيات لاصدار القرارات الادبية ، وهي بطيعتها من الاصل
قرارات تأديبية رئاسية لا قرارات مما تصدر من مجلس تأديبية ، يقطع
في ذلك أن مجلس الصابتة الجمركية لا يملك الا فرض عقوبات الدرجة
اثناسية ، يبب يصدر مجلس أدب ، الذي أبقى عليه في المادة التاسعة ،
قرارات بعقوبات أخرى . ولا يغير من هذا الفهم ان اصبح من حل محل
مدير الجمارك العام في صلاحياته في هذا الخصوص هيئة بعد أن كان

فردا ، اد العره بالصلاحيات وبطبيعة القرار على مقتضى الفرقة في
التكييف القانوني .

فاد ، كان الثابت ان القرار محل النزاع يعتبر قرارا صادرا من سلطه
تأديبه رئاسية لا من مجلس تأديب ، ولو انه صدر من مجلس الصلابة
الحركية ، فقد كان يتعين وفق حكم الفقرة اشية من المادة ١٢ من
دور مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، استظم منه أولا الى الهيئة
الادارية التي صدر به او الى الهيئات الرئيسية وانظر المواعيد المقررة
لبت في هذا النظم ، والا كان طلب العائنه راسا لمد مجلس الدولة
هسته قضاء اداري غير مقبول . واد كان المدعي قد بدر باقامة هذه
الدعوى راسا دون التظلم منه وانظر المواعيد المقررة لبت في هذا
التظلم فانها تكون غير مقبولة .

٤ - تحب التعرفه بين مسابقة تحرى لتعين في وصيفة عامة يفتح
بمقتضاها باب الترشيح لكافة من موصفين وغيرهم ومسابقة يستوجبها
القانون بلحقن من صلاحية المرشح لرفع وتقرر على الموظف في
الملاذ الذين يقصر القانون ارفع في تصافهم . ولأولى تأخذ حكم التعيين
يسما تأخذ الثانية حكم الرفع بما يرد عليه من فيود قانونية .

وبناء على ما تقدم كان يتعين على مصلحة الجمارك أن تقرر تلك
الاحكام بما تضمنته من حظر الرفع الى أكثر من درجة في الترفيع الى
الوظائف التي أعلنت عنها المسابقة موضوع خصوصية هذا اسراع .
وشن كان هذا الاعلان قد حاور به مدير الجمارك العام حدود سلطته
حين أحرر للحمراء من المرتبة الثامنة والدرجه الثالثة الدخول فيها
لترشيح لوظائف رؤساء مفار وهي من المرتبة السابعة والدرجة الثالثة
مما قد يترتب عليه اترفيح لاكثر من درجة ، وهذا مخالف لنص المادة ١٧
من قانون الموظفين الاساسي ، ففي عن العول أن هذا الحما في تأويل

القانون وتطبيقه ليس من شأنه أن يكسب بحصير الذي دخل هذه
 المسافة - وهو في المرساة الثامنة والدرجة الثالثة - حقا - في رفع هو
 محظور صلا - ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية - بعد المراجعة في هذا
 شأن قانونا - عن إصدار قرار سرفيح المدعيين إلى بلث الوعية - ولو
 أنهم بحث في المسافة وبراغها - تكون مخالفا للقانون .

• • •

جلسة ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد لاسد اسد علي اسيد رئيس مجلس الدولة
وعضوه سادة الاساتذة عبي اراهيم عدادتي ومصطفى كمال سماس
ومحمود محمد براهيم وسداسهم مشهور استشاريين .

نقطة رقم ١٠ لائحة ٣ القضائية .

حصاصات قضاء الاداري . موظفو اعمارك - تحديد المحكمة
المختصة بنظر المنازعات الخاصة بهم - مرد هذا الى تصنيف مراتب
هؤلاء الموظفين بما يتبع التصنيف الوارد في قانون الموظفين الاساسي
وبالنظر الى مستوي اوضاعهم بحسب اهميتهم وحسب مسؤولياتهم
في سلم الوظائف وتدرجها - المبدأ في ذلك هو باعتبار مرتبة الوظيفة
التي يتبعها قانون الموظفين معيارا في هذا التصنيف - مثل .

من كان ملاك موظفي اعمارك قد خلا من نفسه وظائفه التي خلقها
الى عرق - تصنيف المقصود في قانون الموظفين الاساسي . ولا بد لسي
مؤدى هذا ان يعبر جميع موظفي تلك الوظيفة في عداد موظفي الملاك
الاداري الذين بنظر المنازعات الخاصة بهم الى المحكمة الادارية . بل
امرد في تصنيف مراتب هؤلاء الموظفين بما يقابل التصنيف الوارد في
قانون الموظفين الاساسي هو بحكم ضائع لاشياء الى مستوى الوظيفة
بحسب اهميتها وحسب مسؤولياتها في سلم الوظائف وتدرجها . ونعني
عن امول المبدأ في ذلك هو باعتبار مرتبة الوظيفة التي يتبعها قانون
الموظفين لاساسي معيارا في هذا التصنيف . وان كان المرتب يرفع
بالوظيفة الى الخلية الاولى فما فوقها فان الاختصاص بنظر المنازعات
الادارية المختصة هؤلاء الموظفين يكون معقودا للمحكمة المتصلة الاداري .
والا فانه يكون للمحكمة الادارية .

وقد كان اشد ان المسعى قد رفع الى الدرجة الخامسة واستحق

بذلك راتب نواري الراتب المقرر لتدويرة الثامنة بالمرتبة الخامسة الداخلة
 في الفئة الأولى بحسب هذه السلسلة من قانون الموظفين الأساسي ،
 فإن الممارسة تكون والحالة هذه من اختصاص محكمة أعضاء الإداري
 دون المحكمة الإدارية وذلك باستقني لأحكام المادتين ١٣ و ١٤ من
 القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية
 العربية المتحدة . وإذا فسدت المحكمة الإدارية بدمشق في موضوع هذه
 الدعوى فيها تكون قد حورت اختصاصها ، ويكون اطمح في هذا
 الحكم — وقد تم على عدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى —
 على أساس سليم من القانون ، مما يتعين معه قبوله شكلاً ، والقضاء
 في موضوعه لصالح الحكم بصحوة فيه ، وإلزام المدعي بمصروفات الدعوى
 جميعها ، بما في ذلك مصروفات هذا النص ما دام قد أقامها — كما هو
 ثابت من صحيفة افتتاحها — أمام دائرة المحكمة الإدارية المعقدة في
 دمشق ، بحريضة المودعة ديوان المحكمة في ١٥ من نيسان (أبريل)
 سنة ١٩٥٩ في حل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢١ من شباط
 (فبراير) سنة ١٩٥٩ والمعمول به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في
 الجريدة الرسمية . وقد شر في يوم اصداره . ولا عذر له في انهم بأنه
 إنما قصد محكمة أعضاء الإداري الموالية لمحكمة العليا المعنية ، ما دام
 القانون المشار اليه يفرق في اسكوير وتشكل بين المحكمة الإدارية
 ومحكمة أعضاء الإداري وكذا في توزيع الاختصاص بينهما ، والمدعي
 وشأنه في رفع دعواه من حدود أمام المحكمة المختصة ان كان مازال
 بذلك وجه .

جلسة ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

برئاسه السيد الاستاد السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وعصوبة الادة الاساندة * علي ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وعبد المنعم سالم مشهور المستشارين *

القضية أرقام ١٦ لسنة ٢ القضائية (ج) ١٨٧ لسنة ٢ قضائية
(ش) ١٩٠ لسنة ٢ القضائية (ج) / ٢١ لسنة ٢ القضائية (ش) *
٣٧ لسنة ٢ القضائية (ش) *

(١) دعوى * فرار ادارى * ميعاد رفع الدعوى — سريانه من تاريخ
تبليغ القرار الاداري النهائي — مثال *

(ب) دعوى * ميعاد رفع الدعوى * تقديم طلبات ابطال القرارات
الادارية الى المحكمة العليا — جوهره عن طريق المحاكم الاخرى — المادة
٢٤ من الماوع رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالمحكمة العليا — دفع رسم
الدعوى يحفظ مواعيد رفعها ويوح قيدها في نفس اليوم — المادتان
١ — ١٩ من المرسوم التشريعى رقم ١٠٥ تاريخ ١٠/٤/١٩٥٣ والمادة
٩٦ من قانون اصول المحاكمات *

(ج) ترخيص * سلطة ادارية — المقصود تعبير (السلطة الادارية)
الواردة في المادة ١٥ من المرسوم التشريعى رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦
— لمحفظ هو الذى يمثل السلطة الادارية — أساس ذلك *

(د) فرار سطحي عام * فرار ادارى * اساءة استعمال السلطة *
متلخص — حظر شعبيها ليلال — لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم يحب أن
يكون في شكل قرار تنظيمى عام يمرى على المصاح كافة — حظر تشغيل
مطلحة بداتها ليلال بقرار فردي قبل أن يصدر هذا التنظيم العام — يصعب
بعيب اساءة استعمال السلطة — مثال *

١ - إذا كان ثابت أن الكتب الموقوع من أحد الموصفين من محافظ
 حسب تاريخ ١٣ ١٠ ١٩٥٧ والموجه إلى الشركة المدنية بالاعتماد
 توصيات اللجنة الفنية المخصوص عليها في المدة اثنى عشر من المرسوم
 اشرعي رقم ٣٨٢ الصادر في ٢ ٤ ١٩٤٦ في شأن تنظيم شبيبة أو
 استعمال لأية معدة حتى الساعات المحظورة أو حصره بالمساحة العامة ،
 سواء فيما يتعلق بما رتبته من توقف عن العمل ليلاً ، أو بقيام
 بالاشتغال التي غلبت - إذا كان ثابت أن هذه الكتب به تقدير
 ممن ينفذ حذر القرار المتأني بتسعة بمصيح وفيه عن إرادته الملزمة
 بالتوقف عن العمل ليلاً - بعد تقدير توصيات اللجنة في هذا وورن
 مساهمتها في سوء ظروف العمل وملازماته ، فإنه لا يمكن قبول أن
 هذه الكتب قد تسببت في الأضرار الجسيمة في هذا الخصوص .

غير أنه بتاريخ ٢١ ٧ ١٩٥٨ صدر كتاب من محافظ حسب الاتصال ،
 فصحبت فيه جهة الإدارة بشركة المدعى عن إرادتها الملزمة بتوقيف
 توقف عن العمل في المساحة سالمة - بعد ديهن المحافظ من تقدير
 ملائمة توقف العمل ليلاً بالمساحة أو عدم توقفه في ضوء ظروف
 والملازمات - في عملي رتب اللجنة معه وقررت إرادته الملزمة في هذا
 الخصوص على الشركة بصفة أمرة قطعية .

وعني هذا أن الكتب لا يمكن أن تكون هي التي تسببت في الأمر نهائياً ،
 ومن ثم يجب إيجاد حلول مناسبة من تاريخ المدعى .

٢ - أن المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ الخاص بالمحاكمة
 عملاً الذي رفعت الدعوى في حله من « على أن يقدم الأفراد دعاوهم
 بمرتبعة يرفعونها إلى رئاسة المحكمة العليا أو يعثون بها أنها باجدي
 الطريق بصفوتها » . وقد استمر قضاء تلك المحكمة على أن يقدم الأفراد
 لصلب انضال اقرارات الادارية عن طريق المحاكم الاخرى من الطريق

احتائز قانوناً من بعده في الأفراد هذه يسمى . كما أن المستند من نص المادتين الأولى و تسعة عشرة من المرسوم التشريعي رقم ١٥٥ الصادر في ٢ ١٠ ١٩٥٣ يحصن المرسوم و التمتع و الحفظ الاقتصادية و المادة ٩٦ من قانون أصول المحاكمات أن دفع رسم الدعوى يحفظ مواعيد رفعها و يوجب فيها في من التزم في دفع خاص برفق متسبل و هذا لأمنه مدنيه . و هذا كان ثابت من أوراق الدعوى أن لشركة مدنيه دفع رسم بتر من هذه الدعوى في ٢٥ من آب (أغسطس) ١٩٥٨ و من بعد في محكمة لاسف بحت في ذات اليوم . و كان اعراضه معون فيه قد صدر في ٢١ ٦ ١٩٥٨ و به بكل ما تقدم تكون الدعوى قد رفعت و هذا في المبدأ القانوني و قد تكون محكمة العليا المشار اليه ، و من ثم تكون مقبولة شكلاً .

٣ - نص المادة ١٥ من المرسوم التشريعي رقم ٣٨٢ الصادر بتاريخ ٢ ٤ ١٩٤٦ في شأن تنظيم تشييد أو تعديل الأسس لمباني إحدى المصالح الحكومية أو إنشاءها ، و هذه المادة هي : « على أصحاب و مدبري و وكلاء المصارف مؤسسه قبل بدو حكمة هذه السلطة أن يرجعوا لسلطات الادارية قبل سحب مجازهم في حال شهر من تاريخ نفاذ هذه السلطة . و على سلطة الادارية أن تعني هذه الاجراءه بعد أن تأخذ منهم بهذا حضا بمقتضى شروط و شروطه المنصوصه التي تأمر بها السلطة المختصة حال اتمه على تعديلها . و بعد الاضطلاع بالمشورة نساه حال اتمه المجدده يعق لمحل الأمر من السلطة الادارية اني أن نساه لاحداث اقتضات . و هذا كان هذه المادة قد صدرت ثلاث مصالحات الي « سلطة الادارية » من المحافظ هو الذي يمثل السلطة الادارية بمقتضى المادة ٤ من مرسوم المشار اليه و يعتبر أن امطحة موضوع نزاع هذا محل في محل التقسيم النهائي . كما ان المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩٦ سنة ١٩٥٧ يحصن المصالح الادارية بحمله مسئولاً عن

الإدارة العامة والأمن العام والصحة العامة والراحة العامة • وتحوله المادة ٤٥ من هذا القانون صلاحه اتخاذ قرارات تطبيقية في أمور من بينها الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة •

٤ - لئلا كان حظر تشغيل المنيعة لئلا لا يعدو أن يكون مجرد تنظيم حتى لا يسبب تشغيلا في هذا الوقت قلقلًا وأزعاجًا للسكان وبهذه المثابة لا يعتبر في حقيقته إلغاء حرث للرحضة بالمعنى المقصود من المادة ١٤ من المرسوم ٣٨٣ الصادر في ٢ ٤ ١٩٤٦ ، إلا أن الحكمة تسارع إلى التنبيه بأن مثل هذا التنظيم يجب أن يصدر من المحافظ في شكل قرار عام يسري على المطاحن كافة في حدود الصلاحيات المخولة لها بموجب المادة ٤٥ من القانون رقم ٤٩٦ الصادر في ٢١ ١٢ ١٩٥٧ بشأن التنظيمات الإدارية والتي تنص على ما يأتي

« للمحافظ أن يتخذ قرارات تطبيقية في الأمور الآتية

١ - الأمن العام والسلامة العامة والراحة العامة •

ب -

ج - الخ » •

فإذا ما أصدر المحافظ مثل هذا التنظيم بقرار عام وجب على جميع المطاحن التزاع والالتزام بالقرارات التي يصدرها القانون ، أما أن يقيد المحافظ مطحنة بذاتها بحظر عليها التشغيل لئلا بقرار محدد قبل أن يكون مسوقا بهذا التنظيم العام الذي يسري على الكافة فيما لو صدر ففيه مجاوزة لحدود السلطة •

فإذا كان ثابت ما تقدم أنه لم يسبق صدور تنظيم عام من المحافظ بمقتضى السلطة المخولة لها في إصدار مثل هذا التنظيم ليسري على المطاحن كافة حتى يومئذ لتطبيقه على مطحنة الشركة المدعية ، بل على العكس من ذلك فإنها وحدها التي حظر عليها التشغيل لئلا رعم أن حالتها

كيفية سائر المتاحين تماما وان هذه الحالة قدسية مد عشرات اسنين
وان الادارة لم تسك هذا المسك فلها لا مسطرة لشكاوى تقرر في
نوقت دانه أنها تدير أيد مسره ونوان عبر حسنة ، ومما يؤيد هذه
تدابير والنوان الشكاوى المرفقة بالاصدرة والتي يطلب مقدموها وقف
العمل في هذه مضخة وقت عيلولة أيضا - ادا ما ثبت هذا كنه ، وكان
من لا راع عليه أن خطر تشغيل مضخه لئلا وفصر ديث على اشركه
المدعة وحدها يصير بها ضررا بلعا اذ يجعلها غير قادرة على الصمود
فأمم مدافسة المتاحين الاخرى التي تعمل ليلا ونهارا فان الدعوى وحده
هذه تكون على أساس من ائقانون ويتعين العاء انفراد المطعون فيه
لصدوره مخلف لئقانون مصوب سى مدوره السبقة . ولحفظه وشأه
في اتحد ما تراه من تنظيم لمواعيد تشغيل المساحين بحطب بفر ر عم يصدر
لبسري على جميع المساحين على حد سواء ، ان قدرت وجه الملاءمة في
نظر دلت .

* * *

جلسة ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

ترأسه السيد الأستاذ السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وعصوية سنده الأستاذ عبي اراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وعند معهم سبعة مشهور المستشارين *

نقطة رقم ١٨ سنة ٢ اعشائية (ج) . ٢٠ لسنة ٢ اعشائية (ش) *

(ا) دعوى * معاد رفع الدعوى * قبول الدعوى — الدفع بعدم
قبول الدعوى رفعها بعد معاد — يحصل فيه مرجعه الى اعداؤه السابق
وقت صدور القرار المطعون فيه *

(ب) دعوى * قرار ادارى * قبول الدعوى * معاد رفع الدعوى —
المادة ١٢٢ من الدستور سوريا الصادر في ٥ ٩ ١٩٥٠ والمادة ٢٣ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ في شأن المحكمة العليا . سوينهما في
الممارسة اى رفع تمام هذه محكمة بين الاعمال والقرارات الادارية
جميعها من حيث معاد رفع الدعوى — اربعة اخصه تضم هذه خدمه
ساعة في المداش — وحول رفعها في معاد اشهر المتضمن عنه في المادة
٢٣ سابقة الذكر — مثال *

١ - ان تنش في ارفع هذه قبول الدعوى لرفعها بعد المعاد
الدعوى انما يرجع فيه الى محكمة عدوى السابق وقت صدور القرار
المصعور فيه ، وهو عدوى ارفع الدعوى في صله *

٢ - ان المادة ١٢٢ من الدستور الصادر في ٥ من ايلول ١٩٥٠
حدثت في الفقرة (هـ) ولانه محكمة العيب وجعت من بين ما يختص
بظرفه وستة صورته مرمه « فب انزال الاعمال والقرارات الادارية
والمراسيم المتعلقة بالدستور » والعدوى أو للمرسيم المتعلقة اذا قدم
بالتشكوى منها من يتضرر فيها « . كما نصت هذه المادة ايضا على أن

[illegible]

وحيث مما تقدم ان المسور قد سوى في المصادق التي تعام أمه
الحكمة على ان لا يغير في غرارها جميعا دون بفرقة بين نوع وآخر
منها وهم يختصون وقد نداء بمصادق تعاضد على النوع الآخر . بل
اعتبرها جميعا سو سنة في هذا الشأن . ومن ثم فليس أن ترفع الدعوى
في المصادق واحدا رفعا في سنة لا حكمه السابق ان ادعاها .

وقد كان نائب الرئيس قدّم في ١٠ من نيسان ١٩٥٨ مذكراً بمضمون
مذمة خدمته في مصلحة الاعاشة إلى هذه خدمته الفعلية فأعده إليه لخدمته
عن طريق المصلحة في كـ... نسبي... فيها... فقدمه إليها... وهذه أحواله إلى
وزاره البحرية في ٢٠ من تشرين أول ١٩٥٨... فكان المقرّوص وقد سكنت
بذلك الجهة مذمة شهر من تاريخ تسليمها بعريضة أن يعسر هذا المسكوب
بشأنه قرار صممي بوقفه بحور المستمر الضعيف فيه... بالتطبيق للمفكرة
أربعة من المادة ١٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٠... مذمة الذكر... ويبدأ
معدّل الضعيف في هذا الأمر... من انتهاء الشهر وذلك بالتطبيق للمفكرة ٢ من

المادة ٢٣ من هذا القانون ، فينتهي الميعاد والحقبة هذه في ١٩ من كانون الأول ١٩٥٨ ، ولما كان المضي لم يرفع دعواه إلا في ٢ من شباط ١٩٥٩ فانه يكون قد رفعها بعد الميعاد ، ولا يعبر من ذلك أن تكون جهة الإدارة قد أعسره برفض صريح يؤكد الرفض التام المسمى المستعاد من سكوتها مدة الشهر السابق الذكر ، وهو الذي يجب احتساب الميعاد بعد انقضاءه بانطبيق للتصوص المشار إليها ، كما لا وجه لما ذهب إليه الحكم المضمون فيه من تفرقة بين المداغات الخاصة بالمعاشات (ان حلاً أو مآلاً) وبين طلبات الألقاء الأخرى وتخصيص ميعاد التماس الألقاء بأسرع التام دون الأول ، لأنه وإن كان لكل هذه التفرقة محل سبق لأحكام قانون مجلس دولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ التي ردها القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، إلا أن هذه التفرقة لا وجود لها منها للمادة ١٢٢ من الدستور السوري الصادر في سنة ١٩٥٠ ولا للمادة ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بل كانت أحكامهما تسوي بين جميع الأعمال والقرارات الإدارية غير تخصيص حسبما سلف استبان — بل أن الأحكام التي يجب سريانها في خصوصية هذه الدعوى ، مادام القرار المضمون فيه قد صدر في ضدها ورفضت الدعوى بعد انقضاء ميعاد التماس فيه فأصبح حسب من الألقاء — فلا مبدوحة — والحالة هذه — من الحكم بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢٦ من نيسان (ابريل) سنة ١٩٦٠

رئيسه السيد الاستاذ اسيد عبي السيد رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الاسادة عبي ابراهيم بعدادي ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وعبد شمع سام مشهور استشاريين .

الفقرة رقم ٢١ لسنة ٢ القضائية (ج) / ٢٣ سنة ٢ القضائية (ش) .

(أ) تأديب . حمامات . قرار تأديبي . مجلس تأديب . موظف .

اطمن . محكمة ادارية علي - مهمتها في الاصل التعقيب الهائي على
الاحكام صادرة من محكمة القضاء الاداري أو المحاكم الادارية - يس
تمت ما يسمع الشارع من أن يحمل في حدود هذه المهمة استثناء التعقيب
على بعض قرارات الادارية صادرة من الهيئات التأديبية محكمة يراها -
اقرارات التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية في الاقسام اسوري -
وسنها لاطمن أمام اعراف المدينة بمحكمة استمير بها للمادة ٢٨ من
امرسوم الشرحي رقم ٣٧ له ١٩٥٠ - صدور قانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ - انظر في اقرارات النشر اليها رب أمام المحكمة الادارية
العلب - ساس ديك - المادة ٨٠ من قانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في
شأن تطبه الحمامات في الجمهورية العربية المتحدة - تأكيدها اطمن في
قرارات مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالحامات امام المحكمة
الادارية العليا .

(ب) حكم . قرار اداري . قرار تأديبي . قرار قضائي . مساط

استمير في اقرار القضائي والقرار استديبي هو الموضوع الذي يصدر
فه قرار - قرار القضائي هو الذي تصدره لمحكمة بمقتضى وطبقها
القضائية وبحسم على أساس قاعدة ونوبة حصومة قضائية تقوم بين
طرفين مسارعين تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ولا يشيء مركزا
قانون جديد - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص

وبو صدر من هذه لا يكون من قصده انقرار السأديني كأي قرار
داري لا يحسم خصومة قضائية على أساس وسنده قانونية ، و هو
شيء حانة جديدة في حق من صدر عليه - صدور امر قرار السأديني
من هيئة - تكون كهي أو بعضها من قضاء لا يعبر من طبيعته ' .

(ح) قرار تأديبي ' . ركني سبب فيه - مدى وفائه القضاء
الاداري له - سبب قرار تأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات
وظيفة أو بانه عملا محرما .

(د) جامعة + مدد + مروة + قضاء هذه المدارس لهذه خارج
جامعة أو داخلها في من أبواب العمل الرسمية - مومنة - حصول على
برخصتها من مدير الجامعة - شروط - لورده في سنة ٧٢ من القانون
رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٨ - محكمة انخاب تأديبي - مثل .

١ - من كبر شارع قد يصح محكمة الادارة بعد في الأصل
مهمة التعقيب النهائي على الأحكام الصادرة من محكمة قضاء الاداري
أو المحاكم الادارية في الأحوال التي ينشأ عنها ١٥ من المادون رقم ٥٥
سنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة بجمهورية العربية المتحدة حتى
يكون كمنها - فنون انحصار في أصول أحكام - نون الاداري وتنسيق
مادته و مستقرها ومنع انقاص في الأحكام . إلا أن هذا لا يمنع
شارع من أن يحصر في حدود هذه المهمة استثناء بعض على بعض
القرارات الادارية الصادرة من هيئات السأدينة محكمة يراها قد بعد
سندها من حيث المادامة بشرطه في احسار مراحل السأديت حرصا

١١ بحث هذا المدد فصلت المحكمة في الحسنة ذاتها في القضاء ارقام ،
السنة ١٩٠٣ و ١ و ٨ لسنة ٢٠٢ - ٢٨ سنة ٢٠٢ ق / ح / ٢٢ سنة
٢٠٢١ .
١١ فصلت المحكمة بهذا المدد في ذات الجلسة في انعصه رقم ٢٨ سنة
٢٠٢ ق / ح / ٢٢ لسنة ٢٠٢١ .

على حسن سير اجهزة الحكومة . كما نجد بعد سنده القانوني في كل قرار من تلك الجهات وان كان في حقيقته قرارات ادارية الا انه يشبه ما تكون لاحكامه ولكنها حسب الاحكام ما دام الموضوع ينتمي بعض فيه ليس مدبرة قضائية بل محكمة مستقلة تأديبية . ومن ثم سنفرد بحثنا بالمقارنة بين القرارات التأديبية صادرة من المحاكم التأديبية في الاقاليم السورية باستثنى لقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ وبين مثيلاتها الصادرة من المحاكم التأديبية في الاقاليم السورية ينسحب للمرسوم التشريعي رقم ٣٧ الصادر في ٥ من شباط (فبراير) ١٩٥٠ فجميع قرارات دائرة قرارات التأديبية في مؤاخذات مستقلة تنشأ في حق الموظفين صادرة في شأنهم من كبر وادوية جديدة ما كانت لتستأمن غير هذه القرارات . بعد قرارات القضاة - كما سبق اشارة - اما من في قوة خصصه القانون وجوده في اقسامه وجوده ولا يعبر من هذه الحقيقة ان يعبر عن الجهة التأديبية فقط المحكمة . كما فعل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ان يجره القانوني لا يلائمه وانما .

واصل يد في الشرح ان يضمن رئيسا في قرار اداري تمام المحكمة الادارية اعيان . ان هذا نظر في اقسام الفرنسي حيث يطمح رئيسا أمام مجلس الدولة الفرنسي بهذه نفس في بعض قرارات الادارية ، وقد كان هذا هو الشأن في تفسير قرارات التأديبية الصادرة من المحاكم التأديبية في الاقاليم السورية ان كانت فيه بعض صلا للمادة ٢٨ من مرسوم التشريعي ساعد الذكر ثم العرف المدونة بمحكمة التمييز بعد دأى مجلس الشورى بالقانون رقم ٨٢ الصادر في ٣١ من كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ سواء من قبل الخوص أو من قبل الادارة المختصة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ استيعاب الجيب في شكل أو مدونة القانون . دون ان ننزل للمحكمة المذكورة في حال ان تحت في مادة بوفائع . ومعد ذلك ان المرسوم التشريعي المشار اليه قد ناط بمجلس التأديب

في الأفق السوري مهمة محاكمات المتعنفين الموصفين بالجهاديين
الموصفين لاساسي كدرجة تأديبة واحدة لا تعين في قرارها لا تطرح
مسير على وجه سبب منه . وحسب بدست حراء تأديب
ومرحله كمي يفسل فيه سبي وجه اسيرة وهذا تنظيم في التأديب هو
الذي انتهى اليه الشارع في الاقسام المتفرقة من قانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ بعد ان كان اعدت سير في احراءات مطوية وفي مرحلتين انتهت به
واستبدله ثم دعى في سرر - تأديبي انتهى اليه من محاكم درية او
محكمة اعدت - لادري بحسب الاحوال ثم في احكام هذه او تلك اهدم
لمحاكمه لادريه طلب . احصير شارع هذه الاحراءات ويرحل وجعل
تأديب في مرحلة واحدة منه هبة مدية عمر منها محكمة تأديبه
يعين في قرارها رسم مدية مدية لادريه بعد - حسب اشارتها
كذلك في اقتراح منها مذكور الاية - في قانون مذكور بشوفا
» ونحوه شروع على اساس داني وهو ان الشمل
منها نظام اعدى في شأن محاكمات تأديبه - ولما كان من أهم عيوب
نظام محاكمات تأديبه (١) بعدد محاسن النظام سبي سوي
امحاكمه (٢) داء احراءات امحاكمه (٣) عيه حصر لادري في
تشكيل مجلس التأديب - دنا في هذا القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١
تعداد محاسن سبي سوي امحاكمات تأديبه وما من شك في ان
هذا تعداد سير هذه امحاكمات - فلا جد شرد من امحاكمات - لذلك
بص المشروع على ان امحاكمات التأديبية تتولاها محاكمات تأديبت
تخصص حداثها بمحاكمه الموصفين لعليه للدرجة اشبه وتولي الاخرى
محاكمه الموصفين من الدرجة الاولى فما فوقها ، وبذلك في سبي تعداد
لمعيب لذي احوال نظام اعدى ، وقد قضى المشروع على ما حسب
النظم ابراهن من بضع في حراءات لمحكمة التأديبية وديت بمصوص
صريحه ذلك ان قول اوفد الذي تعرقه حراءات محاكمة

[illegible]

تأسيسه في لاسيه الجنوبي هي حكمه على عكس قرار المحاسن
تأسيسه في الاقليم الشمالي . وذلك مجرد حجة لغوية داخلية ، فحدها
قرار اداريه في حقيقته ، وليس أحكاماً قضائية كما سيف اصاحه .
ان الشارح في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وان كان قد علب العنصر
القضائي في تشكيل هيئة التدب التي عر بها المحاكم التأسيسية الا انه
لم يعر قرارها أحكاماً قضائية وان كان شبهها بالأحكام . فبال في هذا
البناء في مذكره الايضاحية من نصه « وقد حرص المشروع على تعال
العنصر القضائي في شكل المحاكم التأسيسية وذلك بقصد تحقيق هدفين
(١) توفير صيانة واسعة لهذه المحاكمات ، تسمح به القضاء من خصائص
تغير اوضاعها ولا يرب في هذه المحاكمات . ولان هذه المحاكمات ادخل في
اوصفه القضاء منها في اوصفة الادارية (٢) صرف كاز موثقي الدولة
في تأسيسهم الاساسية وهي تصرف اشون عامة وذلك باعتبارهم من
تولي هذه المحاكمات التي تعد بغيره عن دائره نشاطهم الذي يستل
تأسيساً على ادارته المرافق العامة المؤكولة اليهم ، أما هذه المحاكمات
فصاها عارضة تعمل وفنهم « وعلى عن اقرب ان اعتبار المحاكمات
لتأسيسه ادخل في اوصفه القضاء منها في الوصيفة الادارية — على حد
تغير المذكور الايضاحية — ليس مفادها في ذاتها خطوط قضائية سبهي
بالحكم بالمعنى المتصور من هذا . وانما هي فقط شبهها وان كانت
سببت منها (١) » .

١ - من هذا المد نص المحكمة في ذات المجلس في العنصر ارفوم
١ سبته ١ - ٢٨ لسنة ٢ ق - / ٢٢ لسنة ٢ ق ش ٣٠ و ٦ و ٨
لسبته ٢ ق . و صاها في القضاء الثلاثة الاحيد الى المدا قولها « ومن
حيث به لكل ما يقدم يكون جهة الادارة » ادعوا في قرار مجلس التدب
بالاقليم الشمالي امام المحكمة الادارية بدسوق . دور ان ترفع العنصر في هذا
اقرار راسا امام المحكمة الادارية العليا . قد يكس الطريق التسمي الذي
رسمه القانون في العنصر التأسيسي . سواء في الاقليم الشمالي او الاقليم
الجنوبي على النحو المفصل آنفا والذي هدف منه الى الاختصار والتبسيط

يضاف إلى ما تقدم أن المادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة بعد ادعاء أن يكون « محاكمة أعضاء هيئة التدريس بجميع درجاتهم بما هم محققون في شأنهم من واكل جامعة رئيسا ومستشار من مجلس تدوينه واستنادي كرسي من كسبه الحقوق بعه مجلس الجامعة بوزاعصوين » .
 حسب في فقرتها الأخيرة على أنه « وتبري بالنسبة للمحاكمة أحكامه
 الصادر رقم ١١٧ سنة ١٩٥٨ المشار إليه على أن رأي رئيسه لمحقق
 والأخذه إلى مجلس التأديب أحكامه مادة ٧٦ من هذا القانون » .
 هذا نص ، يضع كل شبهة سره . لشارع السياسة منها التي نظم على
 أساسها التأديب بوجه عام ، إليه التي الموصفين كونه من حيث انحصار
 مراحلها بقصره - إلى محاكمة وحيدة أمام هيئة موافق فيها التسميات بالارامه
 إلى أن يحل المجلس على قرار ، أن تسمى اعتبار منها أمام محكمة
 الإدارية عند وهو ما يقابل المادة ٣٢ من قانون رقم ١١٧ لسنة
 ١٩٥٨ التي أحالته إلى قانون رقم ١٨٤ سنة ١٩٥٨ المشار إليه . ثلاث
 مادة التي تنص على أن أحكام محاكمة التأديب هي أنه ولا يجوز خفض فيها
 إلا أمام المحكمة الإدارية العليا .

٢ - أن القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بصفى وطبقها
 عضائيه ويخضع على أساس قاعدة قانونية حصومه قضائية بموعد بين
 خصمين معينين مركز قانوني خاص أو عام . ولا يشترط قرار القضائي
 مركز قانوني حديد ، وما يقرر في قوة تحقيقه القانونية وجود حق أو
 عدم وجوده . فبغير عنوان اجتماعه فيما قضى به من حار قوة الشيء
 المقضى به . ويكون القرار قضائياً متى تو فرغ به هذه الخصائص ولو

في مراحل ال ديب واحترائه ، ومعنى والحادثة هذه . رفض الطعن ،
 والإدارة وشبهها في سبوت الطريق القانوني السليم . أن كل ما ران بذلك
 وجه شكلا .

صدارت میں شبہ لا سکوں۔ من قبضہ و ما نسبت مہا سنبہ فسانہ
 استنادہ نقص فیہ بعدہ من خصوصہ . . . و سنی انعکس من دیک
 فان القرار التأدیبی لا یجسہ حیوانہ فسانہ بین طرفین مساریع علی
 اساس فسادہ و بویہ بدقی تیز تر و بوی حس و سہ . و اما ہو بشر
 حاکم جدید فی حق من صدر عدہ . شہ فی دہا شہ کی تر درری .
 و او صدر اقدار اقدامی من شبہ سکون کف و غلبہ من فسادہ . اد
 الغیرہ کیا سنبہ ہو ہو . و صوبع ہی صدر وہ شرار . و دم
 ہد اموج . و تادیب و شرار ہی صدر مہ تکیوں حکم
 البرود دہ . و اگر یہ ہدہ شہہ ہوں من صدر ہدہ فسادہ کہ جراث
 تادیبہ ہی یہ فہا رؤ . و تادیب ہی حق ہو دہ من کتبہ و محرم .
 و تعتبر قرارات تادیبہ لا فسادہ .

۳۔ ان شرار تادیبی شہہ فی دہا شہ کی شرار درری آخر
 نصبت ان شوم علی سب ہو . و حق دادرہ لاجدات شرار و ہی فی
 حق ہو سنبہ ہو توجہ جہہ بعدہ ہی سنبہ . و ہو وہی جرس
 ہی جس سیر ہی . و لا کون اب سنبہ شرار لا داندہ .
 واقعہ و فوہہ توی شہہ سنبہ . و سنبہ لادی فی حرم
 رفانہ شاونہ ان دہا شہہ و دم عدد اموج و سنبہ سنبہ
 اشونی . و ہدہ ردہ سانبہ لا ہی ان جس سنبہ الاداری سنبہ
 محض اسباب تادیبہ محشہ ہم ہو مروا سنبہ و وری .
 فسانہ سنبہ ہو . و سنبہ سنبہ سنبہ سنبہ سنبہ سنبہ
 دلال و سانبہ و تیرا . و سانبہ سنبہ . و سانبہ سنبہ و عدم فساد
 احالہ اموجیہ و شاونہ ہی تکیوں دکی سنبہ و ان سنبہ فی
 تقدیر حدودہ ہدہ سنبہ و ہمک بریہ سنبہ من شرار . ان ہدہ
 اسباب حرہ فی تقدیر دہا سانبہ و سانبہ و سانبہ لا حول و سنبہ
 دلیلا ادا فسادہ و سانبہ ادا سنبہ اشہ الی وحدانہ . و اما اثر فسادہ

بمقتضى المادة ١٤٢ من قانون الجمعيات الخيرية - كجمعية خيرية - في تحقيق مبدأ كسب السخنة التي انتهى بها قرار السادة في هذا الخصوص مستندة من أصول موحودة أو كسبها اسباب المذكورة ومن وجودها وما د كسب السخنة مستحصنة استخلاصها من أصولها من أصولها مادية أو ذرية ، فإن كانت مفعلة من غير أصول لا تسير ، أو كان تكليفها لودائع على فرض وجودها مادي لا تسير استخراجه مني بسبب انه لو كان قراره قد ركب من أركانه هو ركن سبب وواقع مفعلة ، أصولها ، فما اذا كان السخنة مستحصنة استخلاصها من أصولها من أصولها مادية أو ذرية ، فإن قراره على سببها وكونها متضافر للمدون . وسبب قرار السادة بوجهه هو احوال الموصف بواجب وصحته أو ابدنه من لا عمل له حرمة سببه ، فكل موصف بواجب او واجب اني سببها قوانين أو بقوله السبب السبب العامة أو امر رؤسها في حدوده . وان أو يخرج على مقتضى الواجب في عمل وصحته من حيث هي بواجب ان سببها اذا كان موصف به وأن يؤدها بدمه وأنها ان هذا الموصف ان ارتكب ذمها داره هو سبب قرار يسوع قدسها فسخه اراده لأدله في نشأته أثره في جنه هو بوضع حراة بدمه بحسب سببها ولا توسع المبرره بوجهه في حدود لصلب المقرر .

١ - المادة ١٤٢ من قانون الجمعيات الخيرية سنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجمعيات في جمهورية العربية المتحدة تنص على أن « لمدير الجمعية بدمه على عرس عمده بكنية ان يرتحق بسببه استثنائية لأعضاء هيئة إدارته في مفعلة بوجهه خارج الحدود أو دخلها في غير أوقات العمل الرسمية بشرط ان تكسب المرحض له في ذلك حرة تنفع في تخصصه العملي وبشرط ألا يعارض هذا الترخيص مع واجبات الجامعة وحسن أدائها ولا مع النواحي المعمول بها في مراوغة هذه المهمة ، ويصدر قواعد تنظيم مراوغة انهمه قرار من المجلس الأعلى بجمعيات ، ولا يكون

سرخص في مرقلة هيئة حرج الجامعة إلا من مضى على طرحه عشر
 سواب وقضى ثلاث سواب على الأقل في هيئة التدريس ... « ولما
 كان من الأوراق أن حرج في كلية الطب بجامعة دمشق
 في نوبه ١٩٥١ وعين مدرساً في الكلية المذكورة في ١٧ من كانون الثاني
 (يناير) ١٩٥٦ ومن ثم فانه لم يسوف اشروث مستوحس عليها في امدد
 ٧٢ سابقه الذكر لمي تشرد لا يمكن سرخص مرقلة الهيئة خارج
 الجامعة ان يكون قد مضى على طرحه عشر سواب. ويكون ما استخلصه
 انفراد مطعون فيه واستجبه الى نهي الهيئة في دانه القاض هو
 استخلاص منه من أصول موجوده بقرينه ... تعه ... ولا يبرئه من
 المخاطة مسوؤله انه ... ان يكون له نظره ... به سدموا للمحاكمة الأداة
 ما دامت المخالفة المسوؤله انه هو ... و ... وما هذا رغم ان صح
 لكان عند في سوك الجهة الادارية ... ومجن الشكوى من ذلك اما يكون
 منه الجهات الادارية الا اني ذب الاحصاس في هذا الشأن .

* * *

جلسة ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

ترأسه السيد الأستاذ السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وعضوه سادة لأمته على أرائهم بمذاقي ومتصفي كامل اسماعيل
ومحمود محمد اراهيم وحيد الميم ساه مشهور المستشارين .

القضية رقم ٢٩ لسنة ٢ فتائه (ج ٢٤) سنة ٢ قصائنة (ش) .

صحن + دعوى + تقرير + دفع - ابداه - ماده ١٦ من قانون
رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ - لم . سم مرشاً معب لأبدع التقرير بالظن أمام
المحكمة لإدارة اعدا - مكفي كفي سم لظن صحيح أن يودع تقرير
بعض في اعداد اذ يوبى وبعد استياء السبب المتخصص عليها في
هذه ابداه .

ان ماده ١٦ من القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٩ ينظم مجلس ادوة
بش عن ان « يقدم بعض من روى شئت تقرير يودع فلم كتاب
المحكمة لإدارته بعد موفع سنة من مجه من لمصوبين أمامها وبش أن
سئل التقرير - علاوة على السبب اعداه لمعقبة بأسماء لخصوم
وصفاتهم ومومن كل منهم - على ان حكم الممنوع منه بارتجحه
وبش الاسباب سي بي عليها لظن وطلب اقتضى . ودان لم يحصل
بعض على هذا وجه حار المحكم بمقاله . وبش من ديث ن المادة
المذكوره . سم مرشاً معب لأبدع تقرير بعض تحت اشرافه والا
كان لظن بطلا . و ما يكفي كفي سم لظن صحيح ان سم ايداع
التقرير في رقم كتاب محكمة في اعداد اذى حده اعداين وبعد استياء
السبب اسي بش عليها في تلك المادة سواء كان ديث بحضور لظن
شخص و وكله .

جلسه ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

رئاسة السيد الأستاذ السيد علي السيد رئيس مجلس الدولة
وعضوية السادة الاساتذة عني ابراهيم بدوي ومتطفي كامل اسدعل
ومحمود محمد ابراهيم وسيد السيد مشهور مشاري .

المضيق ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ المضيق (ج) ٢٦ و ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ المضيق
(ش) ٠

دعوى + احتصاص + اجراءات + اجراء الدعوى - الاجراء بوحده
الموضوع أو الارتباط بين دعوتين - حوار بين محكمين من درجة
واحدة تابعين لجهة قضاء واحدة - جهة الدعوى من جهة قضائية اى
جهة قضائية اخرى الاحتصاص - لا يجوز تعريض شريعتي - أمثلة .

في الحكم المقبول فيه - اذا قضى بعدم اختصاص مجلس الدولة
بهية قضاء دارى بغير دعوى ، ونحوها اى اية جهة عامة للمواد
المادية ولتجارة محكمة التقاضي بالاحتصاص - يكون قد اصاب الحق
في شقة احدى الهي في عدم اختصاص مجلس الدولة واختصاص
هيئة العامة للمواد المدنية وتجارة محكمة التقاضي بها . الا انه قد
أخطأ في اذلال القانون وبعبارة أخرى في شأن هذه المادة
قد رفعت عند عمل القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية السي قضى في مادة التسمين بالاحتصاص اية هيئة العامة للمواد
المدنية وتجارة محكمة التقاضي دون غيرها ، فخص في مديريات رحل
انقضاء و بسببه ومن في حكمهم على الوجه المبين في . ويكون المبنى هو
بذى أخطأ في رفع دعواه أمام مجلس الدولة بهية قضاء ذرى بعد أن

(١) يمثل هذا البلا نص المحكمة في الجلسة نفسها في المصينين
رقمي ٢٢ لسنة ٢٠٠٢ ج ٢٧ لسنة ٢٠٠٢ و ٢٩ لسنة ٢٠٠٢ ش ٢٤٠
لسنة ٢٠٠٢ ق (ج) ٢٨ لسنة ٢٠٠٢ ق (ش) .

من الاحتصاص معهود تلك الهيئة وحدهم منه تعداد ذلك قانون ، فلا
 مسائل من يحكم بعده الاحتصاص مع راء المدني بصرفه دعواه
 دون اداء الدعوى الى تلك الهيئة المذكورة . والاداة لوجود الموضوع
 أو لارضا بين دعويين من الموضوع نفسه . لا يجوز لابين محكمين
 من درجه واحد ، عين لجهة قضاء وحده . ومن ههنا وجه الخطأ
 في تأويل القانون وخلفه فيما ذكر في روع المحكمة من أن « اعادة
 توزيع الولايات بين جهات قضاء المحسنة في لاقليم شمالي تجعل من
 تلك التوزيع افر من وجود هذه السج » الاداة عند تنسيق الشريعات
 الجديدة . « لا محل قانون مثل هذا الا افر من غير نص صريح »
 وهو ما قد جاء من سائر شريعات بعد توزيع لاحتصاص بين
 جهات قضاء المحسنة ونسبه الى قضائ تكون مرتوعة فعلا . ويكون
 من مفسدين شريع جديدة أن تصبح تلك اقتصاد من اختصاص جهة
 قضاء غير ما من راء المدني « كما » فاصح ان شريع هذا الامر بحكم
 المدني من ناحية من قانون المذكورة الى الجهة القضائية جديدة
 التي صحت محسنة . دون أن كتب دون شأن وقع دعاوى جديدة
 بحراة ومخرجات اخرى لا يجب أن يكون قد رفعوا تلك الدعاوى أمام
 المحكمة محسنة . ومثل ذلك ما من سنة دون سلطنة القضائية رغم
 ٥٦ سنة ١٩٥٩ في مادة سابعة . إذ من ناحية المدعى الاستدانة
 مسورة من محكم الاستدانة في لاقليم شمالي والاداة في اختصاص
 المحاكم الاستدانة حسب الاستدانة الى هذه المحاكم بحسب الحال
 على سجنو المدعى فيه تلك خصوص اشريخة . كما أمر بعد ذلك
 من لادالات التي كانت جور صا بالاقول العامة على اعتبار ههنا بين
 محاكم من درجات محسنة لا مثل هذه لتسوس الشريعة بحسنة
 التي تعالج دورا اتقاليا .

ومثل ذلك نص من نص عنه قانون مجلس تدونة رقم ٥٥ لسنة

١٩٥٩ في مادته الشبه من ان (جميع القضاء المطور أمم المحكمة العليا
 بدمشق والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محكمة
 القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية بحال بحالتها وبدون رسوم إلى
 المحكمة المختصة) . وقد تكون تلك المحكمة إما المحكمة الإدارية أو
 محكمة القضاء الإداري حسب لأحوال على ما في ذلك من اختلاف
 بدرجة في التدرج القضائي - إلى غير ذلك من النصوص التشريعية
 الصريحة التي تصدر كما سبق أن نفاذ دور العمل أصبح لا بد
 من علاجه بمثل تلك النصوص حتى لا يتكدس ذوو الشأن رفع دعاوى
 جديدة بمصروف جديدة وهم لا دخل لهم في تغيير الأوضاع حسب
 انتهت إليه التشريعات الجديدة .

* * *

جلسة ٢٦ من نيسان (أبريل) سنة ١٩٦٠

برئاسة السيد الأستاذ اسد علي السيد رئيس مجلس الدوة
وعضويه سادة الأستاذ علي ابراهيم نعددي ومصطفى كامل اسماعيل
ومحمود محمد ابراهيم وسيد المعلم سادة مشهور مستشارين .

المادة رقم ٢٨ من ٣ مقالة (ح) ٣٢ من ٢ مقالة (ش) .

موصف . تذيب . توصف مال من دانه عملا تجاريا أو مضافا مع
واحدا بوصفه وكرامتها . هذه اعماره محتاجة مسكينة . مثل .

ان توصف مال ليس دانه عملا تجاريا أو مضافا مع واحدا
بوصفه وكرامتها . ومن ثم فان المال المضمون فيه . ادقسي سره
المدعي من اعماره مسكينة امونه انه . يكون قد كتب بحق في
الشيء الذي انتهى اليه . ذلك لان تمت لموصف لداره أو حصه فيها
ليس في دانه عملا تجاريا ان يقرر شئ من جنس يصفى على هذا العمل
الصفة التجارية منها لمفهومات القانون التجاري . ما دام لم يشهد من
الاوراق ان المدعي ساهم بشاغل في شركة تجارية أو اني عملا آخر قد
يعبر عملا تجاريا من قانون التجارة . كما ان عضوية مكتب الاتصال
ليس عملا تجاريا ولا يضر بواجبات وظيفته .

مؤصل به . و بعد از آن موکيل مدرسه جميع صلاحيات الاصيل
 الوصية بها يقتضي على هذا الوكيل صفة الوصف . بل ان ثلث مخصوص
 تعبر عنه بهذا المقطع فمراحة . ومن كان ذلك كذا . لا انه يجب أن
 يرعى أن هذا المقطع يخص من جهة الوصية العامة قد استطاع تصبغه
 الخاصة به تلك الصفة التي يستلزم بها من سيرة هذا المقطع ومن بعده
 المتصودة منه . فمكون الحكمة بما تقتضيه طبيعتها . فهو نظام تتصف
 بصفة الساقب . بسببه أي الشغل الوصفية بهذه الاداة . فتدوّه فيها
 مرهون شعور الوصفية أو بعبارة لاصيل الاسباب الاخرى المشار اليها
 في المادة ٨٧ من قانون الموصين الاساسي . كما ان حكمته في شغل الوصية
 . يوكل به ومعه اشعور أو الغياب . على نحو ما سلف بيانه . حتى
 لا يتفصح سر المرفق في الوصية . فمن المستعني ان لا يسمح لوكيل
 بأعيان سبب الاحارة أو تعذر الاداء حتى هذا المقطع يخص لعيانة
 المتصودة منه وندار الامر في احسنه مترعة . وقد منح هذا المعنى بلاغ
 وزارة خزانة رقم ٦ ب . ١٠ في ٢١ من كانون الثاني (يناير) سنة
 ١٩٤٧ م أي جاء به « . . . ان تعين وكلاء بما اجبر لاملأ وظيفه
 شعور من نصيبه أو كان الاصل في أحد الاوضاع انسية في مادة ٨٧
 من قانون الموصين الاساسي . وقد نصت اعزوز له لمصلحة لعدم بقائها
 شاعره . و قداء اذن ادري وكيل يقتضي أي شعور الوصفية وبإسالي
 أي رول سرر تعين وكيل والاحذر به خدمة الوكيل بدلا من اعطائه
 الادنى أو الاحارة لا يمكن يعني وكيل جديد بدلا منه . وعلى هذا فانه
 لا يمكن ان يعني وكلاء الموصين . ان ما من احار انهم مهما يكن نوع
 هذه الاحار . ب . ب . ولا وجه خدش حالة الوكيل في الوصفية على حالة
 المعين تحت شعور . لان بناء الوصفية تحت الاختيار رهين تحقيق شرط
 صلاحية به . وقد اتضح عدم لياقه وجب فصله . سيما بقاء الوكيل

في الوظيفة وهي شعورها أو شعاب الاصيل كما تقدم . فمكل نظامه
وحكمته وعايته وأحكامه الخاصة .

— * —

ابلاغ القرار الإداري : راجع قرار اداري . بلاعه

أثر حكم الالغاء : راجع حكم الالغاء . مدله .

أثر رجعي : (راجع بعثات — تنازع قوانين)

اجاره بلا راتب :

صفه طالبها . منح الموظف الذي كان في حاله جنون اجاره بلا راتب
استنادا الى طلب والده بصير تصرفا ماديا معنوما .

سب من أور في القصه ان المذكور كان مقدم باريخ ١٠ ٥ ١٩٥٩
تصب منحه اجاره منحه مدله شهر واحد . ولكن والده راجع مدرسه
التربية واسليم . وبدل هذا سبب وجعله اجاره منحه بلا راتب مدله
ثلاثة اشهر . ووقع على هذا تعيين تحت توقيع والده . ومن ثم مسح
مشارابه الاجاره على هذا التوقيع مع والده . ولكن سبب صفه فسا
فعل . وما كان على لاداره . ووافق على صفه قبل ان نفس من موافقه
صاحب العلاقة الاصيله هو والده . ولكن لدى حد بها على هذا لآخر .
على ما يظهر من شهر عن هذا لاجه من حده غير متعبد بتاقيت في هذا
الطرف دندات فله في ٩ ٥ ١٩٥٩ أي قبل باريخ مقدم صاحب الاجاره
الصحة بيوم واحد — وكان المتوفي معن في قرية اششاه — حرب
محاكمه ماء الفاضي اجرائي من حرب بعض تلاب وحرب شرطي
وتعطيتهم من عمل وحرم شبه مدير امدرسه ومدير الناحه وحده
الشرطيين أثناء قدامهم بالوصفه . وقد صدر عنه حكم سبي باريخ
٣٠ ٥ ١٩٥٩ . من حيث انه قد ثب من تصرفات وقوال وملاحظات
المنشى عليه محذر امام هذه المحكمة المؤيدده بقرار اجبر المين اعلاه

أن المدعى عليه مجبر كان في حقه براءة حرة أثناء ارتكابه لجرائم
مسيئة إليه . لذلك وعملا بالمادة ١٧٥ و ٢٠٣ و ٢٢٠ من قانون أصول
المحاكمات الجزائية والمادة ٢٣٠ من قانون العقوبات قرر الحكم
أولا - بإعفاء المدعى عليه مختار من العقوبة .

ومن حيث أنه وهذه حال ولد المدعى عندما منح إجازة سلا رات
الساد إلى صلب ولده فإن تصرف الإدارة في هذا الأمر يكون غير
مستلزم من قانون من يعتبر في حكم تصرف إدارية التي تولد معدومة
منذ نشأتها .

(القرار رقم ١٣ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢)

إجراء أساسي وجوهري :

(راجع شريحه ونفس عام - شريح مرقبي لأمس . وقرار تأديبي -
استداده إلى إجراء جوهري معيب) .

إحالة المستوى :

عند حوز إحالة المستوى بين فضاء محدد إلا بعض قانوني .
(راجع قول محاكمات - احتساب ولائي واحتصاص محلي) .

إحالة على الاستداع :

موظف في حالة جنون . إحالة الموظف المجنون على الاستداع بناء على
طلبه يعتبر عملا باطلا .

بعد أن الموقوف ولد المدعى كان في مده التي أحيل فيها على الاستداع
في حرة حرة . وأن هذه الحالة كانت شائعة كما دل التحقيق على ذلك ،
فإن إحالة على الاستداع بناء على حرة كان عملا باطلا لا يولد أثرا
ولا يعني حقه في تفصي رواتب المدة التي بقي فيها محالا على الاستداع
أو أن توفي بعد أن لإدارة لم تصح أي تعداد إجراء بحته وفق سقواعد
المقصود عليها في قانون الموصفين .

(القرار رقم ١٣ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢)

احكام المحاكم التأديبية : حدود رفاهه انقضاء الادارى عنها .
ان رفاهة هذه المحكمة على الاحكام التأديبية الصادرة عن المحاكم
التأديبية تختص بالأحوال التي نصت عليها المادة ١٥ من قانون مجلس
التدبير ، وليس منها تقدير العقوبة طالما فرضت بحدود القانون .
(القرار رقم ١٨ تاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢)

احتصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري :
(٢) ما يدخل في اختصاص المجلس تدبير مستعجل . راجع وقف
تعيين تدبير مستعجل) .

شرط التحكيم في العقد الإداري :
من الإدارة أن تسلك ثمة محكمة بقضاء إداري بشرط
التحكيم المنصوص عليه في العقد لسعي اختصاصها في بحث النزاع
بعد أن حلت فيها من هذا شرط قبل رفع الدعوى وبعد اتخاذ
إجراءات التفرير .

« ان الجهة الطاعة لـ في دفعها بعدم اختصاص محكمة قضاء
الإداري في النزاع الذي عرّض عليها أي أحكام المادتين ١٨ و ٣٦ من
دفع شروط الخاصة في ضوء النصوص الواردة في القرار رقم ١٩٢٢
المؤرخ في ١٨ ١١ ١٩٥٧ المذكورة جميعها آنفاً . وهذه النصوص
لا تعني لاختصاص المطلق المفقود لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري
بموجب أحكام المادة العاشرة من القانون المشار إليها في جميع المبررات
التي تدور حول عقود الإدارة ، وخاصة ان جهة الإدارة عمدت الى
تفريم المظنوع منه قبل عدم النصوص التي نسبها بالتحقق الى
التحكيم وارد في دفع الشروط الخاصة بالرغم من ان المظنوع منه
يبارع في هذا الحق ، وكان تسلكها بضرورة التحكيم بعد اتخاذ
إجراءات التفريم التي دفعها المذكور أي عرّض النزاع على المحكمة
المختصة ، لا يمرر له وقد تجاوزته هي بنفسها الى ما يمكنه من حق في
التفريم ، ويضاف أي هذا انه يبين من الكتاب الصادر عن الجهة الطاعة

تاريخ ١٨ ١١ ١٩٦١ رقم ٢٨٥٨ . أتى قبل من من صدور بحكم المصنوع فيه ووجه أي مصنع صده حواء على سرته قدمها تاريخ ١٦ ١٠ ١٩٦١ وأتى نصيب فيها شكك حجة لبحث موضوع مسح العقد بين وبين الإدارة . فأخذه الإدارة في كتابها المذكور بقولها : (لا مجال لإعادة النظر وبحث في موضوع محدد بعد أن صدر اقرار الوزير رقم ١٤٩٢ تاريخ ٣٠ ٧ ١٩٦١ المتضمن بفسح العقد . برجي الامتثال وفي حال وجود سبب معاضه لديكم ببيكم مراجعة القضاء) . ثم على أن شرط استكماله الذي مسست جهة بضاعة به إلا أن قد اعتبره هي نفسها قبل صدور القرار المتضمن فيه على دي موضوع وانها صلب بصرح ابراع على أعضاء . فليس . بعد ذلك أن يرجع ليست شرط أحل نصيب فيه كل هذا يخص . مع المتضمن صده المنازعة الى محكمة القضاء الإداري بشرط تحكيمه است . ولا يرد عليه المدفع بعدم خضوع المحكمه المذكوره ولا الغرض بحكم الصادر عنها يعتد .

(جلسة ١٠ ٩ ١٩٦٢ بقصة ٤٧ ق ٤)

الطلبات المستعجلة في منازعات العقود الادارية :

شمل اختصاص مجلس الدولة كل فرع ينفرع عن عقد الاداري بما في ذلك الطلبات المستعجلة .

« ان مادة العشرة من قانون مجلس الدولة وقد نصت على اختصاص مجلس الدولة بهذه قضاء اداري . الفصل - دون غيره - في المنازعات الخاصة بعقود الاعراء والاشعب العامة واما يد أو شيء عقد اداري آخر . اما غرض محكمة القضاء الإداري اختصاصا مطلقا في الفصل . المنازعات حول عقود الادارية . ومما لا ريب فيه أن هذا الاختصاص شمل كل فرع ينفرع عن عقد الاداري بما في ذلك الطلبات المستعجلة .

(جلسة ١٠ ٩ ١٩٦٢ بقصة ٤٧ ق ٤)

قرار الصرف من الخدمة لسبب غير تاديبى :

قرار صرف من الخدمة يدخل اصلا وبوعيا في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري .

« ان موضوع الطعن الموجه من المدعى الطاعن الى قرار صرفه من خدمته لسبب غير تاديبى وفق لاحكام المادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسى . اما ينصب حول الماء قرار ادارى محض بمعنى المفهوم في قضاء لاداري وهو يدخل اصلا وبوعيا في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري عملا بأحكام الفقرة الاخيرة من المادة اثناسمه من القانون رقم ٥٥ لعام ١٩٥٩ الصادر بشأن مجلس الدولة » .

(جلسة ١٩٦٢/٩/٣ القضية ٧٣ ق ٣)

(ب) ما يخرج عن اختصاص المجلس :

النظر في القرارات الادارية الصادرة قبل نفاذ قانون مجلس الدولة .

« من الثابت ان القانون يحكم الواقع متى تم في طلبه . وان القانون الذى يحكم الواقع هو القانون السائد . ولا يكون لدون اثر رجعي الا نص شرعى . لدون ولاية اعضاء الاداري لكامة تبدأ منذ نفاذ قانون مجلس الدولة الواقع في ٢٣ ٣ ١٩٥٩ . فالواقع التي سردها المدعى وقعت في زمن لم تكن لمجلس الدولة خلاله أية ولاية لاعطاء اقرارات الادارية السابقة لنشر قانونه عدا عن الدعاوى المحالة اليه بمقتضى المادة ٢ من قانون الاصدار . والدعوى وان كانت دعوى تعويض الا انها تستهدف البحث بقرار اداري ليس بقضاء الاداري ولاية البحث به . ذلك ان هذا القضاء يختص اصلا بالنظر بقرارات الادارية التي به ولاية القضاء بها وبالتالي بحث التعويض عنها كما هو ماهر من نص المادة ٩ من قانون مجلس الدولة . ولما كان القرار المطبوع التعويض عنه وقع في زمن لم يكن لمجلس الدولة ولاية انقضاء به وكان القضاء

لأدري لا يثبت مناقشته سيما بعد أن فصل موضوعه من قبل انقضاء
المخصص في حصه ، فالدعوى حرية الرقص له سن « .
(القرار رقم ٢٩ تاريخ ٣١ ١٢ ١٩٦٢ ف ط)

نقطة علاج :

ـ حسب المندعي (والد الموظف اسوفى الذى كان في حانة حيوان)
تفاسي ما ثقفه على والده في سسل علاجه ليس مما يخص مجلس مدونه
بالنظر فيه « .

(قرار رقم ١٣ تاريخ ١٩ ١١ ١٩٦٢)

احتصاص ـ مخالفت أنظمة البلديه :

القضاء العادي هو المخصص للنظر فيها .

« ان الواضح من خصوص المذون ١٧٢ المؤرخ في ٢٣ ١ ١٩٥٦ ـ
القضاء هو المخصص للنظر في مخالفت أنظمة البلدية ، ولا تؤثر في ذلك
ما ورد في امدده ٤ من القانون ٤٠٥ المؤرخ في ٢٦ ٥ ١٩٥٧ من انه
« لى أن يتم إعلان نتائج المخصص البلدية شتر لمخصص البلدية العايله
ورؤساءه والسند الاداريه المخصصة على ممارسه صلاحياتها المعينه
في أنظمة البلديات اسبقه « ذلك لان هذه المدة لا يمد أثرها الى جميع
صلاحيات السابقة بما في ذلك ما اخرج من نطاق اختصاص البلديات
وربما سلطات أخرى كما هو شأن مخالفت أنظمة البلدية التي أصبحت
رؤسها من اختصاص القضاء بعد ان كانت من اختصاص لجنة المدينة
استتاره وبما لاحكام المدة ٩٧ من قرار ٦ لـ د ر ا د من سن ١١ ما اخرج
من امدد اختصاص البلديات على الوجه المذكور اما يؤلف استثناء
لا يحد منه أي نص عام .

وبالاضافة الى ما ذكر فان المدة ٧٥٦ من قانون العقوبات المعدلة
بالمرسوم التشريعي رقم ٨٥ المؤرخ في ٢٨/٩ ١٩٥٣ اد نصت على

ما يلي . « بعدد ما يحس السكندري وبعمرامة حتى عشر لكرات أو
 بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخلف الأنظمة أو التمرينات سي تسدرها
 السلطات الإدارية أو استبدية وذلك بقوى من » قضا العبد بعد سجن
 جميع المخصوص ساحة في سبي كات تعنى بسلطات الادارية أو البلدية
 حتى فرض العقوبات وتصبح غشاة بدنى هو المراجع المختص بقره في
 لاسما وان ائذنه الثانية من دستور تشرينى ١٩٢٨ بدى أصدر قانون
 العقوبات فقتت بالقاء جميع الاحكام الى لا تأت مع أحكامه .
 ١ - حاسه ٨ ١٩٢٣ بقصة ١٠٤ و ١٣

احصائى ولائى واحصائى محلى

(راجع اصول محكمه - - - - من ولائى واحصائى محلى)

اساقلة - تسريح استثنائى :

(راجع تسريح استثنائى - - - - سبيل التحقيق يمنع لاجوء امر
 التسريح لاسمى فى قبل مهور - - - - تسريح استثنائى)

اساءه استعمال السلطة :

اعادة فصل موظف بعد انام من صدور حكم بالقاء طرده .

« من حيث انه تبين ان المضمون صدره اما طرد بموجب الامر الادارى
 رقم ٨ ١٩٠٨ ثم نصت محكمه الاداريه بحكمها المؤرخ فى ١٣ ٨ ١٩٥٩
 بالقاء هذا الامر مع ما - - - - - من تشر . وقد اكتسب هذا الحكم
 الدرجة قطعيه ، وتضمن هذا حكم فقه صدر الامر الادارى رقم
 ٨٥٠٨٧ بقاء الامر الادارى رقم ٨ ١٩٠٨ و مائة المضمون صدره لى و طعنه ،
 وبعد ثمانية ايام من استحق المضمون صدره بوصفه صدر القرار رقم ٧٦
 فقصى بصرفه من الوظيفة .
 ومن حيث ان معنى الحكم بدنى . ان اثر لقوه الامر اعصى به

وقد قضى بالغاء اقرار المصوب فيه هو اعدام هذا القرار ومحو آثاره من وقت صدوره في هذا الخصوص والمأذى الذى حددته المحكم .

ومن حيث أنه على ضوء ذلك فليس من محال لأعادة البحث في سلوك المصوب هذه صواب عدم خدمه الواقعة قبل تاريخ هذا الحكم لنصر الى الاستدلال بها فيه في اعدامه فحصله بالقرار الأخير رقم ٧٦ ، لا سيما بعد أن بين أنه خلال شامية أية التي مارس فيها لمطعون صده وفيضه حد اعدامه . . به ثم رأى عمل من شأنه ان يكون مرور لفصله ، ولم يتم عناصر جديدة مستفاد من سلوكه اوضحى في تلك الفترة تررر هذا الفصل ، بل يبدو ، هذا القرار وكأنه كان ردا على دعواه الأولى . وصوى الفصل بذلك سبى بعد بحكم المحكمة الإدارية الذى حرره قوه الامر غلضى به فوجب احرامه والبرول على حكمه ومقتضاه ، ولا كان تصرف الاداره بمرر ذلك محتاجا لنقاوون ومشونا ساءة استعمال السلطة وواحدا له وه ومن ثم يكون الفصل في هذه الناحية اما جاء محتاجا لتأويل قانون وتفسيره ويكون حكم المحكمة دائما على اساس سبب من اتقاوون ويتعين الاخذ به .

(القراران ٢١ و ٢٢ تاريخ ١٧ ١٢ ١٩٦٢ ف ط)

اساءه استعمال السلطة :

صرف الموظف من الخدمة دون قيام اسباب مبرره .

« ان كس المادة (٨٥) من قانون الموظفين الاساسي قد اطلقت يد الادارة في صرف الموظفين من الخدمة الا من استثنى منهم بعض خاص . لاسباب برخص الادارة في تقريرها بلا معتبر غلبه . لا نه يشترط بذلك ان يكون هناك دواع قامت لدى الادارة تررر هذا الصرف من شأنها ان تكون معقمة والعادة التي تهدف اليها المصلحة العامة اما اذا تعبت غير ذلك فيعتبر ذلك اساءه لاستعمال سلطاتها في هذا الشأن .

فإذا كان اثبت من صروف المستوى وملازماتها ان فرار الصرف
 الأخير انما صدر بعد خمسة ايام من تريح اساده المفعون صده الى اوطيته
 ودون ان يكون هناك من مرر و واقعة مستند بها الملم لا صرار
 الاداره على صرف المفعون صده من حكمة نفس الاسباب الاولى انني
 مرر من حينها اولاً رعه ان صدر احكمه بعداء فرار الصرد ، قد اطلع
 بعدو بعد هذا عبر مدق وما بدنه الوثائق وانسته صروف اتقنيه ولد
 يتعين رفضه »

(- - - ٢١ و ٢٢ صرح ١٧ ١٢ ٩٦٢ ف ط)

اسباب التخفيف التقديرية :

عدم تبديلها وصف الجرم .

(راجع عقوبات - عقوبة حدية)

اسباب التخفيف التقديرية :

ليست اسباب مبررة للظن .

(راجع مجلس الادب - سلطنة التقديرية في فرض العقوبة)

استيلاء :

(راجع احدة على الاستيلاء - موصف في حاة خون) .

اصول محاكمات :

اختصاص ولائي واختصاص محلي - عدم جوار احواله الدعوى بين
 قضائين مختلفين الانص قانوني .

« ان يكون اصول محاكمات مبر بين الاختصاص الولائي او الوصفي
 وبين الاختصاص المحلي والزم احكمة سرع يده عن القصة الخارجة
 عن اختصاصها في حاة احكم بعدم الاختصاص الولائي ، وحولي ان

بقرار أحاله بسوى الى المحكمة المختصة في حله احكم بعدم الاحصاء
المحلي » .

(القرار رقم ١٩ تاريخ ١٧/١٢/١٩٦٢)

اعادة استخدام الموظف المسرح :

اعاده استخدام الموظف المسرح لعدم صلاحته بعدم السبب الذي قام
عليه التبريح .

(راجع تبريح - اعداد سنة) .

اعاده فصل الموظف .

اعاده فصل الموظف بعد انام من صدور حكم بالغاء طرده ينطوي على
اساءه في استعمال السلطة .

(راجع ساءه استعمال السلطة - ساءه فصل موظف بعد قيام
من صدور حكم بالغاء طرده) .

اعضاء مجلس الدولة :

تحدد سن - تحديد السن في قانون السلطة القضائية لا يسري على من
يعين عضوا في مجلس الدولة .

« ان قانون مجلس الدولة الصادر بمرر ٥٥ سنة ١٩٥٩ حددت
به الحد الأدنى سن وله بر به ذكر الحد الأعلى ، وان هذا قانون
يستقل بأحكامه عن قانون سلطة القضائية وبما جاء فيه من أحكام
وبذلك كان تحديد سن في قانون سلطة القضائية لا يسري على من
يعين عضوا في مجلس الدولة » .

(القرار رقم ٨ تاريخ ١٩، ١١، ١٩٦٢ م د)

اعلان جدول الترفيع :

لا يربى الموظف حقاً نهائياً في الترفيع الفعلي الذي لا يتم الا بصدور القرار التنفيذي .

(راجع موصف - رومع)

افصاح عن الارادة

التصديق على رأي مرجع غير مخصص لا يفصح عن ارادة الادارة الملزمة .

(راجع قرار تأديسي - مسادة - سي احراء جوهري معيب) .

الغاء - آثار حكم الالغاء :

(راجع حكم الالغاء - آثاره) .

امتناع عن تنفيذ العقد :

لا يحق للادارة ان تمتنع عن تنفيذ التزاماتها لان جهة ادارية اخرى حالت دون ذلك .

(راجع عقد اداري - تنفيذه) .

انتفاء صفة الموظف :

(راجع موظف - دلائل انتفاء صفة الموظف) .

انقطاع الميعاد - تظلم :

(راجع قرار اداري - تظلم) .

- بمشات -

تنازع قوانين :

نظام امشب الحديد الصادر بالقانون ١١٣ لعام ١٩٥٩ لا يسحب على الماضي .

« ان النظام الذي أوفدت اليه الصلحة بمقتضى حكمائه وعسره
 يعيدها منها حكماء في مرعته هو اواجب التطبيق عليها اذ ان نظام
 معذب الحديد الذي صدر بالقرار بقانون ١١٢ عام ١٩٥٩ اما صدر
 بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٥٩ فلا يضمن على حده لمصلحة ما لا يسحب على
 حوادث المصلحة التي تكونت وقت في حال الاحكام السابقة ولا يعبر من
 هذا شأن ان الادارة به تعمل في قضية المدعية لا مأسرة وبعد فقد
 النظام الجديد ، لان عمل الادارة في هذا المجال لا يعدو ان يكون عملا
 تنفيذيا ولا ليعتبر لها اذ راحت في اتخاذ الاجراءات القانونية ان تطبق
 الانظمة الجديدة ، اثر رجعي على الحقوق المكتسبة في حال لا تطبق السابقة
 الامر الذي لا يخور الاست قانوني في الامور المتعلقة بالنظام عام » .
 (قرار رقم ١١ تاريخ ١٩ ١١ ١٩٦٢ فاء د)

— بلديات —

مجلس بلدي — سلطة وصائية :

وحول صدور قرار المجلس البلدي بضرورة فوضه مسندى الصالح
 عام ، ولورير دارتي ان القرار غير مسندى هذه اعيه ان يصيب
 مسبب معمله عاده لظرفي قرار — اصرار المجلس البلدي على قراره
 يحول الوريث حق الطعن به ثمة انقضاء لادرتي .

« ان القرار الواجب اتخذه من قبل المجلس البلدي يجب ان يكون
 معللا بمسند قانوني صحيح مسندا من الواقع لدى تطلبه المصلحة
 العامة ومما يبي عن ان اصرار آخره وليسند وورير الشؤون البلدية
 والقروية اذ ارثي ان هذا القرار غير مسندى هذه اعيه ان يطلب من
 المجلس البلدي اعاده النظر في قراره لا مسبب معمله ، فاذا اصرر المجلس
 حق له الطعن في القرار امام المحكمة العليا .

بذلك فانه عندما يسير من فحوى قرار المجلس بلدي ومخالفه

العصو وانكسب والرقية المرسيين من وزارة الشؤون البلدية والقروية
ان هذا القرار لم نجد تدفع من قصصه مصدحه المدسه وضرورة
تحسينها كما يؤيد ذلك عبارة « من الصعب جدا نعيد هذا الحصة »
وعبارة « تفاديا للاحد والرد » وعبارته « بولا عد رعه الوزارة » وعادة
« نصر الوزارة واجدوا القرار للارم » يعدو القرار وهذا مؤيدته
القانونه ويكون العمل ادى صدر به محاذ لما قصده اشرع وما
هدف اليه .

ومن حيث ان احصائى وزارة الشؤون ابلديه و قرويه محصور
بوضع مشروعات الحفظ العام والمواضع نالسه بعد قرار هذا
لمشروع من قبل المحسن اسدى ان لا سلك هذه الوزارة السطة اطلتله
بوضع المحفظ واسمها صلاحه وضع مشروع ، من ثم يصدر اى الموافقه
عنه بعد اقراره حسب الأصول ووصى بحدوث من قبل المحسن اسدى .
وبذا يكون تدخلها بالاصرار على اتخاذ قرار معين غير مؤيدوا لصلاحات
المخولة بها قانونا » .

(القرار رقم ١٥ تاريخ ٢٦/١١/١٩٩٢)

— بلديات —

فصل ١٠

مخالفات أنظمة البلدية :

- قضاء العدى هو المحض لخطر في مخالفت أنظمة البلدية .
- (راجع احصائى — مخالفت أنظمة اسديه) .

ببديل عقوبة

- عدم تبديل وصف الجرم حين لاحد لأسباب سحيق التفديرية .
- (راجع عقوبات — عقوبة جائية) .

تحقيق

سلوك مسين التحقيق يمع المعوه اى انشراح الانشائي فلصهور
نتائج التحقيق •

(راجع نرشراح انشائي — تحقيق) •

تحكيم

شرط التحكيم في العقود الادارية :

لسن بالادره ان تمسك ثمة محكمة امضاء الاداري شرط التحكيم
لمدوس غلبه في عقد لسني اختصصها في بحث اسراع بعد ان اُعلنت
نصها من هــ شرط قبل رفع الدعوى وبعد اتحاد احراءات التعريم •
(راجع احداث مجلس ادوية نهيه قضاء ادري — شرط التحكيم) •

تخطيط عام

امضار صلاحات ورايه سنؤون البنديه وامفرويه على وضع
مشروعات التخطيط العام واموافقه ناسخة بعد اقرار المشروع من قبل
مجلس سدي •

(راجع بلديات — مجلس بلدي) •

تدبير مستعجل

طلب وقف سمد امر تعريم المعهد هو تدبير مستعجل ولمحكمة
الاختصاص الكامل في تقديره •

(راجع وقف تنفيذ — تدبير مستعجل) •

ترفيح

اعتبار الراتب الاساسي دون الراتب المقطوع :

يسفيد موظفو الجمارك من احكام القانون ٢٨٩ ترريح

٣٠ ١٥٥٦ الذي نشر حين الترفع إلى الرتبة الأساسية للموظف
دون الراتب المقطوع *
(راجع حصاره - موصوف) *

ترفع

تحديثه للمركز القانوني للموظف :

علا حدوث الترفع لا يرتب موصف حد يحد في الترفع المعنى
الذي لا يتم الا بصدر القرار التنفيذي *
(راجع موصف - ترفع) *

ترفع

مطالبة بالحقوق الذاتية :

حق للموصف الوارد اسمه في جدول الترفع لمطالبة بالحقوق
خوله اياها القانون *
(راجع دعوى - دعوى بسوية) *

تسبب القرار الإداري

الأصل ان لإداره غير مبرمه — قرارها . ولكن حتما تطوع
سبل لامتداد يعود رفقة القضاء الإداري إلى مدرسة سلطتها المعناده *
(راجع قرار إداري — بسنه) *

تسريح

انقضاء سببه :

ترة لموصف لمهم من قبل انقضاء سبب تسريجه الذي تم
عن توقيفه في نسجه *

« ان اثبات من صرعه الدعوى وملاساتها ان صدور قرار تسريح
 الطاعن من الخدمة بما تم عب توفيقه في التهمة التي استند اليه مباشرة .
 ولم تقدم بحجة الادارية ما يفي هذا القول على الرغم من مضي المواعيد
 بكافة لها وهذا ما يؤيد صدق ما يعبه المدعي الطاعن على القرار
 المذكور من أنه صدر بناء على وجود هذه التهمة . ومن حيث انه بعد
 ان تقرر براءة المدعي الطاعن من هذه التهمة نفسها بموجب قرار محكمة
 المحبات المؤرخ ٢٨/٨/١٩٦٥ رقم اساس ١٩٥ قر ر ١٧٦ ، واكتساب
 هذا الحكم الدرجة القطعية ، يكون السبب الذي وعليه صدور قرار التسريح
 مبدعاً وغير منقذ والواقع ويعدو القرار عذئذ غير قائم على اساس
 سليم من القانون » .

(القرار رقم ٥ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٢)

سريح استثنائي

انعدام سببه :

اعاده استخدام الموصف المشرح لعدم صلاحية بعده سبب اندي
 قام عليه التسريح .

« لما كان وزير الاشؤون العامة قد ارفق مشروع المرسوم بقاضي
 بالصرف من خدمة بذكره اصاحية نصبت أن « المدعي هو من العاصر
 انني لا تصلح لخدمة » وقد جاء هذا الاصاح مطلقاً فهو ولا شك يؤخذ
 على صلاحه وهو يعبر السبب لصرف المدعي من الخدمة . ومن حيث
 ثبت من ملف القضية ان الادارة عادت فاستخدمت المدعي في احدى
 دوائرها الرسمية وان دوائر الدولة المعددة ما هي الا مظاهر مختلفة
 لشخصيته الاعتبارية الواحدة ، فان سلوكها هذا يعدم السبب اندي
 قدم عليه لتسريح في الظاهر بحيث ان قرارها المضمون فيه يبدو قرار غير
 مبني على سبب يبرره » .

(جلسة ٣/٩/١٩٦٢ القضية ٧٣ ق ٣)

تسريح استثنائي

تحقيق :

سواء من التحقيق مع المدعى أو — تسريح الاستثنائي قبل ظهور نتائج التحقيق +

« لا يصح بعد ذلك سحب المدعى من مجلس محض مما عرى المدعى في كونه عديم لاجتماعه بجمع محض أو راء هذا السبيل بالمدعى في التسريح الاستثنائي قبل ظهور نتائج التحقيق . ومن كان مثل هذا العمل غير مقبول في حقوق الموضوعات المدنية لاخرى بعده اعطى في أمور الاستدعاء التي تصل بالأداء والبرهان لعينه التي لا يقوم الدليل على غرضها وتضييعها » +

(القرار رقم ٢٦ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٢)

تسريح استثنائي

خصوصه لرفاهه الغضاء الاداري :

(راجع رده غضاء الاداري — قرار تسريح محض مشروعيه السبب المستند اليه) +

تسريح استثنائي

وجوب استناده الى سبب مشروع :

« ان مجلس الوزراء وان كان محولا لتسريح موضوعين لاسان يعود اليه تقديره الا ان استعمال حقه هذا بموجب مشروعيه ، فادان سبب السبب الذي استند اليه في استعمال هذا الحق وفي الدليل على تعينه فانه يكون قد خالف العرض الذي هدف اليه المشرع وهو استعمال الحق استعمالا مشروعاً لا يحق تعديل ولا نقضت على حقوق الموضوعين » +

(القرار رقم ٢٦ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٢)

تسريح مادي

• وجوب قيامه على سبب من اسباب العقاب .

(راجع مسخدم — تسريح تأديبي) •

تسوية

(راجع دعوى — دعوى التسوية) •

نصف مادي

منح الموظف الذي كان في حالة حزن احارة بلا راتب اسنادا الى طلب والده يعتبر تصرفا معدوما •

(راجع احازة بلا راتب — صفة مدسها) •

تصنيف الموظف

حصوله على شهادة اعلى :

تاريخ الشهادة هو المعول عليه في التصنيف وهو الذي يحدد درجة الادارية المرمية بالتصنيف عند انتقال الموظف من ملاك الى آخر •
(راجع موظف — تصنيفه) •

تطبيق قانون

لا تطبق المادة ٧٩ من قانون الموظفين الاساسى على المستخدمين •
لا يحصع مستخدمو الدولة ومستخدمو المصالح العقارية لاحكام قانون العمل •
(راجع مستخدم — تطبيق قانون) •

نظام

اقتضاه على القرارات القابلة للسحب •
(راجع قرار اداري — نظام) •

تمهيدات الاشغال العامة

تقديم الخلافات الناشئة عنها :

طبق المادة ٥٠ من دفتر الشروط والاحكام العامة المفروضة على متعهدي الاشغال العامة ، على كل الخلافات اسشئة مع متعهدي الاشغال ويسقط كل ادعاء لهم بنصي المو عيد المقررة فيها .

« ان المادة ٥٠ من دفتر الشروط والاحكام العامة المفروضة على متعهدي وراره الاشغال العامة اما طبق على جميع تمهيدات الاشغال العامة وفي كل خلاف يقع مع متعهديها باعتبار ان نص هذه المادة ، اما جاء مطلقا ولم يقيد بقيد ، ولا يحور حصرها بالخلافات اسشئة حول مقاييس الاعمال فقط . وان المواعيد المقررة في هذه المادة اما تتعلق بالتقديم المسقط للاشترام وتخرج عن الاحكام الواردة في القانون المدني وهي معتبرة وواحدة انفسق وفقا لاحكام المادة ٣٧٢ من القانون المدني التي استتبت حالات التقديم التي ورد عنها نص خاص في القانون من احكام التقديم المسقط الوارد في القانون المدني » .

(جلسة ١٩٦٢/٨/٦ عصية ٢٠ في ٤)

تمويض

خطا موظفي الدولة — تمويض المتضرر وفق قواعد المسؤولية التقصيرية — التحويل اثر من اثار الالفاء .

(راجع مسؤولية الدولة عن خطأ موظفيها — تمويض المتضرر) .

تعويض

دعوى — خصوصها ليعاد التقديم الخاص بسقوط الحق المدعى به .

(راجع دعوى — دعوى تعويض) .

تعويض

طرد غير قانوني :

- يستحق المحكوم به بالعداء قرار مفرده رواتبه عن فترة حرمانه من الوظيفة بغير وجه قانوني كتعويض عما أصابه .
- (راجع حكم الالء — آثاره) .

تعويض اختصاص

- موظف موقوف — عدم استحقاقه تعويض الاختصاص .
- (راجع موظف — تعويض اختصاص) .

تغيب عن الوظيفة بفعل السلطة

موظف موقوف :

- يبقى مرتبطا بوظيفته ويكون صاحب حق في قبض راتبه .
- (راجع موظف — تغيب عن الوظيفة بفعل السلطة) .

تفسير العقد الاداري

- البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين .
- (راجع عقد اداري — تفسيره) .

تقادم مسقط للالتزام

- خلافات تعهدات الاشغال العامة .
- (راجع تعهدات الاشغال العامة — تقادم الحوادث الناشئة عنها) .

تقدير العقوبة

- لا يخضع لرقابة القضاء الاداري طالما فرضت بحدود القانون .
- (راجع احكام المحاكم التأديبية — حدود رقابة القضاء الاداري عليها) .

تقدير الوقائع

مجلس انضباطي .

{ راجع مجلس انضباطي - صلاحته في تقدير الوقائع وفرض
اعتقوبة } .

تنازع قوانين

بعثات :

نظم استعاب الحديد الصادر بالقانون ١١٢/١٩٥٩ لا يسحب على
المضاي .
(راجع بعثات - تنازع قوانين) .

★ ★ ★

- ج -

جدول الترفيع

اعلان جدول الترفيع لا يرتب لموظف حما نهائيا في الترفيع بمعنى
ان لا يتم الا بصدر القرار التمهيدي .
(راجع موصف - رفع) .

جهازك

موظفون :

مساوي مستوى جهازك مع موظفي الدولة من ناحية ندرج الرواتب
وبذلك فانهم يستفيدون من احكام قانون رقم ٢٨٩ تاريخ ١٠/٣٠
١٩٥٩ الذي ينظر حين الترفيع الى الراتب الاساسي لموظف دون لراتب
المقطوع .

ان القانون رقم ٤٣ تاريخ ٢٨/٣/٩٥٥ بشأن مرتبات موظفي

الحمارك ومراتبهم انما صدر بعد أن كان المشرع قد أصدر القانون رقم ٣٨ تاريخ ٦ ٣ ١٩٥٥ بتعديل رواتب موظفي الدولة الذين يحكمهم قانون الموظفين الاساسي وقد جاء القانون ٤٣ المشار اليه على عرار مراتب ومرتبات هؤلاء الموظفين مما سبق معه واصحائه أريد لموظفي حمارك في هذا خصوص أن يسكنوا مساوين ومتماثلين في تدرج رواتبهم وما يترتب عليها مع أولئك الموظفين .

ومن حيث أن المشرع صادف أصدر القانون رقم ٢٨٩ تاريخ ٣٠ ٣ ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٣٨ المذكور وأوجب في تشريعه الجديد أن يرفع الموظف من المرتبة السادسة والدرجة الاولى الى المرتبة الخامسة والدرجة الاولى وكذلك من المرتبة العاشرة والدرجة الاولى الى المرتبة التاسعة والدرجة الاولى عائدًا بذلك الى الحكم الذي كان مطبقا على الموظفين بموجب المادة ٢١ من قانون الموظفين الاساسي قبل صدور القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٥ المذكور اليه وأجدا في حساب الاعتبار بمراتب الاساسي للموصوف دون الرتب المقصوع خلالها كما كان فتي به القانون ٣٨ من ترفعه الى الدرجة وراتب المقصوع الاعلى مباشرة . لذلك فان احكامه التي وخاضها القانون الجديد تنطبق تمام الانطباق على أوضاع موظفي الحمارك بحيث يكون معاد للعدل عدم اقدمهم من التعديل الجديد ولا تكون في ذلك اقصى لحقوقهم مما يجب تربيته لمشرع عنه لا سيما بعد أن عودوا بموظفي الدولة . ولا يرد على ذلك أن القانون ٤٣ احصاهم لا يقسم لمراتب الى حلق كما يفعل قانون الموظفين الاساسي لانه لا أثر في واقع الامر لهذا التقييم في خصوصية الترفيع من المرتبة السادسة الى المرتبة الخامسة ومن المرتبة العاشرة الى المرتبة التاسعة . كما أنه لا يرد على ذلك أيضا أن القانون ٢٨٩ المشار اليه لم يعرض لقانون ٤٣ ولم يسأله بذكر ذلك ان المشرع كان في عي عن مثل هذا بوجود المرسوم رقم ١٤٦٢ تاريخ ٥ ٥ ١٩٥٦ انتهى تص

مدته اثنائه على تطبيق قانون الموظفين الاساسي على ادارة الحمارك في كل ما لم ينص عليه صراحة القرار ٥٤٥ تاريخ ١٢/٢٩/١٩٤٣ المتضمن نظام موظفي الحمارك وتعديلاته . وان هذا النظام وان كان أفرد بحث لاحكام انصراف الا أنه — وقد صدر بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٤٣ أي قبل أن يوجد قانون الموظفين الاساسي — خلا من حكم في خصوصية هذا الامر الذي نشأ عن التنظيم الجديد لمرتبات ورواتب موظفي الحمارك وليس من المطلق في شيء أن يؤخذ ببعض أحكام هذا التنظيم دون بعضها .

(حلة ٣٠ ١٩٦٢/٧ وانصافا ٦ — ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٣١ و ٥٠ و ٥١ و ٦٠ ق ٤) .

— ح —

حسن نية

• وجوب تنفيذ العقد بحسن نية .

(راجع عقد اداري — تنفيذه) .

حصانة قانونية

ان صفة الحصانة الملازمة لقرار الاداري «انصرف من الخدمة استدا»
لسادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي تقتصر على القرار الذي يولد
مبرا من العيوب .

(راجع قرار اداري — حصانة قانونية) .

حكم

• احترامه وعدم تعديه .

(راجع اساءة استعمال السلطة — اعادة فصل موظف بعد أيام من صدور حكم بالماء طرده) .

حكم الالغاء

آثاره عدم انقضاء الصلة بالوظيفة — تمتع المحكوم له بجميع الحقوق كما لو كان قائما بالوظيفة فعلا — التعويض له بأعطائه رواتبه عن المدة التي حرم منها بغير وجه قانوني اذا لم يثبت تكسبه خلالها .

ن حكم الالغاء من مفاهيم اعدام امرار المسمى ومحو آثاره من وقت صدوره في اختصاص وبالمدى الذي حدده الحكم ، فاذا حكمت المحكمة الادارية بالغاء الامر الاداري القاضي بطرد المظنون ضده واكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية . يكون وجود المدعي خارج الوظيفة اما كان ساء على الامر الاداري المحكوم ببعائه وهو الذي كان يحول دون قيامه بالخدمة بعهده ، وهذا امر خارج عن ارادته وبسبب خطأ الادارة نفسها وبذلك فلا وجه لتطبيق احكام امداتين ٩٥ و ١٠١ من قانون الموظفين ، ويعتبر المدعي خلال هذه المدة مرتبط بالدولة كما يعتبر علاقته بالوظيفة دائمة لم تنقضي بعد ، فهو يتمتع بجميع ما كان يتمتع به سابقا من حقوق كما لو كان قائما بوظيفته فعلا .

ومن حيث ان اجهة الساعية لم تدفع ثمن المظنون ضده فذلك تكسب خلال هذه امدة بعمل ما أو ربح شئاً ولم يثبت في هذه القضية انه أتيح له أن يكسب أو يربح حتى يؤخذ ما ربحه بعين الاعتبار في ميزان التعويض ، لذا فإن التعويض عما أصابه خلال هذه المدة ان يكون بأعطائه رواتبه التي كان يجب أن يبعثها كما لو بقي مستمرا وقائما بوظيفته باعتبار أنه حرم منها بغير وجه قانوني .

(اقراران ٣٣ و ٢٤ تاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ م.د)

(راجع أيضا مسؤولية الدولة عن خطأ موظفيها — تعويض المتضرر — التعويض أثر من آثار الالغاء) .

خدمة فعلية

موظف موقوف :

ان مدة الوقف عن العمل التي لم يحرم الموظف من رواتبه عنها تعتبر خدمة فعلية .

(حله ٢/ ٧ ١٩٦٢ القصة ٢٢ ق ٤)

خطا الموظف بسبب الوظيفة

مسؤولية الدولة عنه .

(راجع مسؤولية الدولة عن خطأ موظفها — تعويض المنصر) .

خلافات بمهنات الاشغال العامة

مواعيد سقوطها :

(راجع تعهدات الاشغال العامة — تقادم الخلافات الناشئة عنها) .

دعوى

دعوى تسوية :

المراد حول تحديد الدرجة المرفع بها والراتب المستحق نتيجة ترفيع ، هو من دعوى التسوية التي يحضرم تقديمها للتقدم بحق المدعى به .

لما كانت المداوعة لا تدور على قرار الادارة باستحقاق الترفيع واما تدور على تحديد الدرجة المرفع لها واراتب الذي يستحقه المدعى نتيجة ترفيعه يثبت كان الكيف القانوني السهم لطعة المداوعة انها مداوعة على راتب بسند المدعى الحق فيه من القانون مباشرة ولا دخل لارادة الادارة في تحديده وبالتالي فان الدعوى لا تعتبر دعوى العاء ينبغي على

صاحبها أن يتقيد في دفعها بميعاد مخصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون
مجلس الدولة وإنما هي دعوى مدعونة في مرتبة تنسب على حكم المحكمة
ثالثة من المادة ثالثة من قانون مجلس الدولة ويخص تقديمها لمدعى
الحق المدعى به .

(جله ٣٠ ٧ ١٩٦٢ القضاء ٦ - ١٩ و ٢٤ و ٢٥ و ٣١ و ٥٠
و ٥١ و ٦٠ و ٤) .

دعوى تسوية :

يعنى للمدعى أن يرفع دعوى تسوية في حدود سبعة أشهر من تاريخ
خروجها من الدولة . تعتبر هذه المدعى من دعوى التسوية لأن هدفها
تصحيح وضع الأجنبي في العراق وهي تقوم على حق ذاتي للمدعى .
كما يجب أن تكون المدعى من الأجنبي وليس من مواطني العراق إلى أن
الاجتياز في الترفع إلى الدرجة الأولى من مرتبة الأولى مختاراً من تاريخ
استحقاقه بالترفع أي ١/٧/١٩٦٥ .

ومن حيث أن المدعى من الأجنبي هي تسوية وضع المظنون ضده برد
آثار برفعه الصادر بتاريخ ١٩٦٥ برفع ١٦ ٨ ١٩٦١ أي بموجب
ترفعه عملاً بأحكام مدين ٢٠ و ٢١ من قانون الموظفين الأساسي
رقم ١٣٥ .

ومن حيث أنه يعنى للمدعى استعوب صده بمرور اسمه في جدول
الترفع المتقدمة . يحق للمدعى أن يرفع دعوى تسوية في حدود سبعة أشهر من تاريخ
تعتبر من دعوى التسوية لأن الاجتهاد يسفر عن أن جميع ما ذكر في
مادة ثالثة من المادة ثالثة من قانون مجلس الدولة . تعتبر تسوية
وضع لا يخص للمعد المحدد مدة ٢٢ لانه في الحقيقة لا يهدف إلى
الغاء قرار الإداري معين بل تصحيح وضع نفسه لأحكام القانون ولأن
مسألة المدعى تقوم على حق ذاتي لتسوية الشأن .

(القرار رقم ٢٨ تاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢)

دعوى تعويض :

حصولها بعباد التقدم الحاصل بسقوط الحق المدعى به .
لما كان موضوع الدعوى هو طلب التعويض بسبب الامر الادارى
دى الرقم ١٩/٨ المؤرخ في ٩٥٨/٥/٣٠ السدي قضى بطرد المطعون
صده ، والذي حكمت المحكمة الادارية بابعاده . وحيث أن هذا الطلب
يحصص لولاية المحكمة الكاملة تضيقا لاحكام البند الخامس من المادة ٨
وللمادة ٩ من قانون مجلس الدولة . وبذلك تعدو الدعوى خاصة بعباد
التقدم الخاص بسقوط الحق المدعى به .

(القراران ٢٣ و ٢٤ م ربح ١٧ / ١٢ ٩٦٢ م م)

دعوى - مدة قانونية :

دعوى المارغات في المرتبات والمعاشات لا تخضع لمدة قبولية .
ان الدعوى التي يطبق موضوعها على الفقرة اشارة من المادة الثامنة
من قانون مجلس الدولة لا تحصص لمدة قبولية لان الحق المارغ فيه انما
يستمد حكمه مباشرة من القانون .

(جلسة ١٩٦٢/٧/٢ القضية ٢٢ ق ٤)

دعوى - منازعة في الرواتب والمعاش :

يكون والد الموظف الموفى دو صفة تقديم دعوى طلب رواتب ولده
عن المدة التي منح فيها احازة بلا راتب والتي أجبل صحتها على الاستيداع .
وتصفية حقوقه عن خدماته ، وتدخل هذه الدعوى في نطاق المارغات
الخاصة بمرتبات والمعاشات المنحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم
وبو طلب المدعي اعاء قرارى منح الاحازة بلا راتب والاحالة على
الاستيداع .

ان الفصل في هذه القضية يتعلق أولا بتكييفها تكييفا صحيحا لمعرفة حق

المدعي في صف رواتب ولده التوفى عن المدة التي منح فيها حجارة بلا راتب واحدا على الاستيداع وكذلك نصيبه حقوقه عن خدمته في وزارة التربية والتعليم بما فيها المدة المذكورة وفقا للقوانين الدفنة عليه حين وفاته . وظاهر من هذه القضية أنها مبررة على حقوق في الرواتب والمعاش وهي تدخل في نطاق المبالغ المستحقة لمصروف عليها في السنة ثانياً من امدد ائتمنة من دون مجلس ابدوة ونصها « المبالغ المستحقة الخاصة بمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لموظفين العموميين أو لورثتهم » فيكون ادن واد لمؤدى داصنة بخدمه هذه المدعى باعساره وارثه شرعياً أو مستحقاً بحقوق ولده بفاعدية . ولا يعر من طبيعة هذه الممارسة أن المدعي تقدم بطلب إلغاء قرارات الإداريين لمشار بهما ديث أن مله هذ هو وسية لأفصاء حقه فمضى ثب حق ولد المدعي بارات سلطان لأجراءات التي اتخذها الإدارة أثناء حياته فقد نشأ لو السدة حين سداداه لأداره في هذه الرواتب بعد وفاته وفي الحقوق الأخرى استثنى عن الخدمة . وبأسا على هذ فإن المبالغ المستحقة بالرواتب أو المعاش لا تقيد بالهل لمصروف عنها في امدد ٢٢ من قانون مجلس ابدولة ذلك أن هذه اهل خاصة بطلب إلغاء القرارات الإدارية وقد رأينا أن طلب الإلغاء في هذه الممارسة لا يؤثر على جوهر الحق في شيء ولا يعر من طبيعة الممارسة الأصلية .

(اقرار رقم ١٣ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢)

دلائل انتفاء صفة الموظف

- ١ — امتداد قرار التعيين إلى قانون العمل .
- ٢ — تخصيص اجرة مقطوعة تدفع في نهاية الشهر .
- ٣ — طبعه البعقة التي تصرف منها الاجرة .
- ٤ — صفة الاعمال المؤكولة .

- ٥ — وجود علاقة عقدية سابقة .
- ٦ — عدم توفر شروط التعيين لموظف العامة .
- (راجع موظف — دلائل انتهاء صفة الموظف) .

رقابة القضاء الإداري

- حدود هذه الرقابة على أحكام المحاكم الإدارية .
- (راجع أحكام المحاكم الإدارية — حدود رقابة قضاء الإداري عليها) .

رقابة القضاء الإداري

القرارات الإدارية المسببة :

- حتماً تتنوع الإدارة بين سبب قرارها بعود رتبة الموظف والقضاء الإداري إلى ممارسة سلطتها المعتادة .
- أنه وإن يكن الأصل أن الإدارة غير ملزمة بسبب قراراتها — ما لم يكن ثمة نص دنيوي صريح على وجوب التمسك به — وأن مدة ٨٥ من ديون الموظفين قد اعتبرت لإدارته من تسيب قرارها بدخول من خدمته . إلا أن هذا الحكم دنيوي غير صالح من حيث نفسه تمسكاً بها الفقه والقضاء الإداري ومما لا شك فيه أن تنوع الإدارة بين سبب قرارها من ذاتها أو بناء على طلب من الموظف تعود رقابة القضاء الإداري على ممارستها ضمنها المعتادة .

(جلد ٣ ٩ ١٩٦٢ الفقرة ٧٣ ن ٣)

رقابة القضاء الإداري

القرارات التأديبية .

- (راجع قرار تأديبي — حدود رقابة القضاء الإداري عليه) .
- (ومجلس انضباطي — صلاحية في تقدير الوقائع وفرض العقوبة) .

رقابة القضاء الإداري

قرارات الصرف من الخدمة :

يحصر الحصة القانونية عن قرارات صرف من الخدمة المستندة بالحكم - المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي وتمتد إليها رقابة القضاء الإداري إذا صدرت بدون أسباب مبررة .

المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي وقد نصت على أنه :
« لا يشترط في هذا قرار أن يكون معللاً أو أن يتضمن الأسباب التي دعت بصرف من الخدمة » تكون قد اشترط لانتدابها أن يكون للقرار الإداري دعائي أي الشرف من الخدمة سبب وإن لم تلزم الإدارة متدبره أن تتضمن قرارها ذكر هذا السبب وظهر جليا الفرق بين أن يكون القرار مسبب وبين أن يشتمل على سبب .

ومن حيث أن المرسوم المنعول فيه أن صدر بدون سبب يبرر قيامه من من القرارات الإدارية المعلقة بالمادة ٨٥ المشار إليها . ومن ثم تحصر فيه الحصة المنصوص عنها فيها وتمتد إليه ولأنه قضاء الإداري ووظيفته لا سيما وإن اجتهاد هذه المحكمة قد كرس هذا الاتجاه واستمر فيه .

(حلة ٣ ٩ ١٩٦٢ الفقيه ٧٣ ق ٣)

رقابة القضاء الإداري

قرارات المجلس الانضباطي في تقدير الوقائع وفرض العقوبة : خروجها عن رقابة القضاء الإداري إذا ما خلب من عيب أساء استعمال السلطة .

(راجع محسن اصطافى - صلاحية في تقدير الوقائع وفرض العقوبة) .

رقية القضاء الإداري

قرار تسريح :

محس مشروعية استئصال المسد إلى •
ن المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي قد حولت مجلس الوزراء
الحق تسريح الموظفين مستثناء انتهاء لأسباب يعود إليه تقديرها
• حسب صراحة على أن القرارات مجده بهذا الخصوص لا يشترط
فيها استئصال • وقد كان الأصل أنه لا يمكن حمل القرار الصادر عن
مجلس الوزراء بالاستناد إلى المادة المشار إليها على سبب معين غير أنه
تأكد بتدليل تقصع أن سبب من الأسباب هو الذي جده بمجلس الوزراء
أي اتخاذ قراره تسريح الموظف وكان هذا السبب مسجنت من الأوراق
ومؤيداً به فإنه لا يسمع عندئذ وضع القرار بحسب رقابة القضاء الإداري
محس مشروعيته في ركن السبب المستد إلى •

(القرار رقم ٢٦ تاريخ ٢٤ ١٢ ١٩٦٢)

سلطة وصائية

مجلس بلدي :

وحيث صدور قرار المجلس البلدي بصورة قانونية تستهدف
الصالح العام ، وبموجب إذا رتب أن القرار غير مستهدف هذه الغاية أن
يطلب بأسباب معينة إعادة النظر في القرار - استمرار المجلس البلدي على
قراره يحول الوزير حق الصلح به أمام القضاء الإداري •
(راجع بلديات - مجلس بلدي) •

سلوك وظيفي

لا مجال لإعادة البحث في سلوك الموظف طوال أيام خدمته الواقعة

قبل تاريخ احكام الصادر بابعاء طرده ليصار الى الاستناد اليها ثانية في
اعادة فصله .

(راجع امعاء استعمال السلطة — اعادة فصل موظف بعد أيام من
صدور حكم بالغاء طرده) .

سن

د تحديد السن في قانون السلطة القضائية لا يسرى على من يعين
عصوا في مجلس الدولة .
(راجع أعضاء مجلس الدولة — تحديد سن) .

شرطة وامن عام

تسريح مراقبي الامن :

يتم تسريح مراقبي الامن بقرار من وزير الداخلية بناء على وجود
اقترح خطي من المدير العام للشرطة والامن العام .

بالرجوع الى أصل المادة ٦٥ من المرسوم التشريعي رقم ٧٨ تاريخ
١٩٤٧/٦/٣٠ يتضح أنها تنص على ما يلي : « المدير العام مطلق اليد
في تعيين مراقبي الامن في أية مرتبة أو درجة ، دون التقيد بأحكام قانون
الموظفين الاساسي لا سيما السابقة والاعلان والشهادة على أن يرجع
حملة الشهادات « » ومن حيث أن المرسوم التشريعي المنوه به لم
ينص على أحكام خاصة بتسريح مراقبي الامن أو بيان الاصول الواجب
اتباعها في تسريح هؤلاء الموظفين المعينين بصورة استثنائية ولذا فقد
اقترحت وزارة الداخلية اضافة فقرة الى المادة المشار اليها من شأنها
تعويل وزير الداخلية صلاحية تسريح مراقبي الامن بناء على اقتراح
المدير العام للامن والشرطة ، فصدر المرسوم التشريعي رقم ٢٣ المؤرخ

في ٢٠ ٧ ١٩٤٩ وقضى صاحبه على أبي الماده ٦٥ « ووزير
 بـ حقه حتى تصبح هؤلاء مراقبين بـ على فراح المدير عدم بشرته
 ولا من بـ « وبن من ستماء هذه على أن يصبح بـ
 بـ على وجود لافراح لأنه شره سسي وجوهري في مثل هذه
 على بـ أن رباب هؤلاء مراقب بـ حسب درجات سلسل بـ
 هو مدير بـ بشرته بـ من وهو يرى توصيهم وسلوكهم « وان
 فراح في مثل هذه شأن موجب أن يكون حسب لأن المقروض بمدير
 شرته « لأم بـ « على قوله فراح مبيع أو بـه على
 سيد وزير المدينه لا بعد استطلاع آراء رؤساء هؤلاء المراقبين
 حسب سلسل حول سلوكهم « توصيهم « و بـ هذه وجوب مثل هذه
 الافراح من المدير العام بشرته ولا من وفي ما قررته القن اقتصاف التي
 دده ٥- الابه يذكر انما فقد اقرار المصنوع فيه ركك أساس من
 أركان صحته »

(القرار رقم ٥ تاريخ ٢٢/١٠/١٩٦٢)

شرطة وامن عام

طرد السرطيين المهربين :

ينه أمر من لأمين العام المساعد للشرطة والامن العام .

(راجع محسن سيسي - انصار صلاحه على تأديت المخربين
 دون المتبرئين) *

(وقرار تأديتي استاده على اجراء جوهري معب) *

صرف من الخدمة

اختصاص مجلس الدولة :

- قرار الصرف من الوظيفة يدخل تحلا وتوعيا في اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري .
- (راجع اختصاص مجلس الدولة — صرف من الخدمة) .

صرف من الخدمة

- انحصار الحصانة القانونية التي يتمتع بها على القرارات التي تولد مبراه من العيوب .
- (راجع قرار اداري — حصانة قانونية) .

صرف من الخدمة

- انحصار الحصانة القانونية عنه اذا صدر بدون اسباب مبررة .
- (راجع رغبة قضاء الاداري — قرارات صرف من الخدمة) .

صرف من الخدمة

انعدام سببه :

- اعاده استخدام الموظف المسرح بعدم صلاحية بعدم السبب الذي قدم عليه تسريح .
- (راجع تسريح — انعدام سببه) .

صرف من الخدمة

- عدم وجود اسباب مبرره .
- (راجع اساء استعمال سلطة — صرف الموظف من الخدمة دون قيام اسباب مبررة) .

ضبط شرطة

تأديبهم :

- تقصر صلاحية المجلس الانضامى على تأديب الضباط وابقاء
- المحررين فقط دون المتطوعين أو المتبرعين .
- (راجع مجلس انضامى — صلاحية) .

طلب مستعجل

اختصاص مجلس الدولة :

- شمل كل راع يتبرع على العهد الاداري بما في ذلك الطلبات
- المستعجلة .
- (راجع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري — طلبات
- مستعجلة) .

عدم اختصاص

- لا يخص مجلس الدولة بالنظر في القرارات الادارية الصادرة قبل
- نفاذ قانونه .
- (راجع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري — ما لا يدخل
- في اختصاص المجلس) .

عدم رجعية القرارات الادارية

- تطلق هذه القاعدة على القرارات المنشئة لا الكاشفة .
- (راجع قرار اداري — مفعول رجعي) .

عدم رجعية القوانين

- لا يحور تطبيق الانظمة الجديدة بأثر رجعي الا بص قانوني أو في الامور المتعلقة بالنظام العام •
(راجع بعثات — تنازع قوانين) •

عدم مسؤولية

- سلامة القرار الاداري من اعيوب يحسم عدم مسؤولية الادارة •
(راجع مسؤولية الادارة — قرار اداري معيب) •

عقد اداري

تفسيره :

- بالبحث عن النية المشتركة للمتعاقدين •
« ان تفسير العقد من مضمنا البحث عن اسبة المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ وان عبارات العقد تفسر بعضها بعضا فلا يحور عزل العبارة الواحدة عن باقى العبارات » •
(قرار رقم ١٧ تاريخ ١٢/٣ ١٩٦٢ ف.ه ط)

عقد اداري

تنفيذه :

- امتناع الادارة عن تنفيذ التزامها لان جهة ادارية أخرى حالت دون ذلك •
« يتمين على المتعاقدين أن يعدا العقد مع ما يوجه حسن النية ومن ثم فيس من حق الادارة أن تمتنع عن تنفيذ التزامها بحجة أن جهة ادارية أخرى حالت دون تنفيذه » •
(القرار رقم ١٧ تاريخ ١٢/٣ ١٩٦٢ ف.ه ط)

عقد اداري

شرط التحكيم :

ليس للإدارة أن تسبك أمم محكمة القضاء الإداري شرط التحكيم المخصوص عليه في العقد لئلي اختصاصه في بحث اسراع بعد أن أحسب نفسها من هذا الشرط فلي رفع الدعوى وبعد اتحد أجراء التبريم .

(راجع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري — شرط التحكيم) .

عقد اداري

منازعات — طلبات مستعجلة :

يشمل اختصاص مجلس الدولة كل راع مبرع عن العقد الادري بما في ذلك الطلبات المستعجلة .

(راجع اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري — طلبات مستعجلة) .

عقوبات

عقوبة تاديبية — تقديرها : عدم حموع ذلك لرقائه القضاء الإداري .

(راجع أحكام المحاكم التاديبية — حدود رفقة القضاء الإداري عيبها) .

عقوبات

عقوبة تاديبية — بمع مجلس التاديب سلطه تقديرية في فرضها .

(راجع مجلس التاديب — فرض عقوبة) .

عقوبات

عقوبة جنائية - أسباب تخفيف تقديرية : عدم تدميرها وصف الحرم .
« ان سبيل العقوبة الجنائية بسبب الاحد بالاسباب التحصينة
المديرية هي عقوبة جنائية لا يبدل وصف الحرم المعروف في المحل
المطعون صده لان الوصف الجنائي يبقى ملائما للحرم الذي صدر احكام
بشأه .

(القرار رقم ١٨ تاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢)

عقوبات

عقوبة مسلكية - زمنها :

معافاة المسخدم مسكنا بعد صدور حكم بحقه لا تقيد برمن معين .
ولا مانع من اعادته الى العمل ثم النظر في امر معافاته شريطة ألا تتخذ
بحقه اجراءات تعارض مع مبدؤ فرض عقوبة عليه ولا تتراخي الادارة
زمتا طويلا للقيام بهذا الواجب .
(راجع مستخدم - عقوبة مسلكية) .

عقوبات

عقوبة مسلكية - سببها :

لا يحق للادارة ان سبي العقوبة المسلكية على ذات الاسباب التي
لفظ فيها امضاء حكمه وفصى براءة المستخدم منها .
(راجع مستخدم - عقوبة مسلكية) .

علاج

بمقتضى : ليس من اختصاص مجلس الدولة بالنظر فيها .
(راجع اختصاص مجلس الدولة (ب) - تقاعد علاج) .

علاقه وظيفية

- عدم انقسامها عند الحكم بالغاء قرار الطرد .
- (راجع حكم الالغاء — آثاره) .

عمل باطل

حالة جنون : احالة الموظف المحبوس على الاستيداع بناء على طلبة يعتبر عملاً باطلاً .

- (راجع احالة على الاستيداع — موظف في حله جوار) .

عمل تنقيدي

- بعثات : اعيان الانداد ميسا حكم هو ممن سعيدي .
- (راجع بعثات — تنازع قوانين) .

عييب في الشكل

- قرار اداري : اعيان الشكل وكما حكم القانون بعدم التصرف .
- (راجع قرار اداري — عيب في الشكل) .

— ق —

قانون مجلس الدولة

- استعماله بأحكامه عن قانون السلطة القضائية .
- (راجع أعضاء مجلس الدولة — تحديد من) .

قرار اداري

اسلاعه :

- « ان الاصلاح اما يكون نسلج ذوي الشأن بالذات أو شيوت علمهم تماصيله بصورة حققة لاصية ولا افتراضية » .
- (جلسة ١٩٦٢/٧/٢ القضية ٢٢ ق ٤)

قرار اداري

افصاحه عن الازادة : التصديق على رأي مرجع غير محض لا يصح
عن ارادة الادارة المبرمة .
(راجع قرار تأديبي - مسنده الى اجراء جوهري معيب) *

قرار اداري

اتصافه :

ان القرار الصادر عن مرجع غير محتسب يوجب عده تنفيذية والعائه *
(جلسته ٨/٧، ١٩٦٢، القضية ١٠٤ ق ٣)

قرار اداري

تسببيه : الاتساع ان الادارة غير مبرمة بسبب قراراتها .
« ان منطق وانقضاء الاداريين قد استقرا على أن الادارة غير مبرمة
في الاصل بسبب قراراتها التي تفصح فيها عن ارادتها باحداث اثر
قانوني وفي المصالحات المعطاة بها وبشكل اندي فرصة لقانون لا ادا
اوجب عليها بقانون ذلك . ويصرح في قراراتها اني تصدر عنها وفيها
لم ذكر لسلامة والمشروعة حتى يبين عكس ذلك بدليل اندي تقدمه
من نص في هذه القرارات » *

(القرار رقم ٢٦ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٢)

قرار اداري

تسببيه : حيثما تطوع الادارة ببيان سبب قرارها تعود رقابة القضاء
الاداري الى ممارسة سلطتها المعتادة .
(راجع دقائه نصاء الاداري - القرارات الادارية امسه) *

قرار اداري

تظلم : اقتضاه على القرارات القابلة للسحب .
« ان الشارع قصي بوجوب التظلم من القرارات القابلة للسحب

طبيعتها اصادره بشأن الموضوع وان التظلم منها فقط هو الذي يسطع
المبدأ » .

(القرار رقم ٢٠ تاريخ ١٧ / ١٢ / ١٩٦٢ ف. ط)

قرار اداري

تعريفه :

« ان القرار الاداري تصدر عن ارادة لاداره تعديل أو إلغاء مركز
قانوني كان يمنع به فرد من الافراد و ذلك بما لهذه الادارة من سلطة
ملزمة تجاههم ومحمولة له بحكم القانون ما دام هذا حائرا، ويمكن
قائلونا » .

(جلسة ٩ / ٣ / ١٩٦٢ القضية ٧٣ ق ٣)

قرار اداري

تعريف غير واضح :

« عندما يتبنى من فحوى قرار المجلس اسلدى ومحاكمة اعتسوا
والكنسب والرفية المرستين من وزارة شؤون السديه والقروية ان هذا
القرار لم يتخذ بدفع مما تنصيه مصلحته لمدته وضرورية بحسبها كما
تؤيد ذلك عسره « من جميع هذا تميد هذا المحقق « وعبارته « بقاين
بالاحد ويرد « وعبارته « بزولا سدرعة الوزارة « وعنده « تقرر وزارة
واتخذوا القرار الازم « يعدو القرار فافدا مؤيداته القابوسة ويكون
التعليل الذي صدر به محذوف لم قصده المشرع وما هدف منه » .

(القرار رقم ١٥ تاريخ ٢٦ / ١١ / ١٩٦٢)

قرار اداري

التعريف بين القرارات المنشئة والقرارات الكاشفة - تطبيق قاعده
عدم رجعية القرارات الادارية على القرارات المنشئة فقط .
(راجع قرار ادري - مفعول رجعي) .

قرار اداري

حصانة : يمدد اقرار الاداري محصيا وحجه على الكافة بعد صدور حكم قضائي بمشروعيتها .
ومن حيث أنه بعد هذا الحكم الذي به قوة التصية التفسيرية أصبح اقرار ٧٣٢ محصيا من لاءاء وحجه على الكافة ولا يفسخ المحار لاعادة الصلح فيه وتحريكه لانه حصص التي سيحده مبرعه وهي مشروعته ورد الدعوى المقدمة لابطاله .

(جلسة ٧/٨/١٩٦٢ القضية ١٠٤ ق ٣)

قرار اداري

حصانة قانونية : ان صفة احصائه الملازمة لقرار الاداري تنصرف من خدمه استنادا للمادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي تنصرف فقط على اقرار الذي يولد مبرا من العيوب .

من كتب عنده المراجعة من مادة ٨٥ من قانون الموظفين الاساسي قد سب على أنه : « سرح موظف مقرر صرفه من الخدمة برسوم غير تابع لأي طرف من طرف المراجعة يضمن حقوقه وفق القانون بتقاعد » وبذلك أحاطت هذه النوع من : « نوع من الحصانة ضد مراجعته لمطلبه للإدارة لتعديل عنه وبعد مراجعته انشاء بمختلف شككته على السواء . إلا أنه تنهت من بعض المناوب الذي وضع لهد الصرف من الخدمة شروضا وجزاءات حددتها وبعضها بمثابة ضمانات لموظف بعد تعسف اشخص لاداري كما تنهت من اتخذه انشاء لاداري في سورية وسعمره على من سبق . ان هذه حصانة ملازمة لقرار الاداري او المرسوم القاضي بالصرف من خدمه والذي يولد سري من العيوب ، وان هذه الصفة تراين ذلك اقرار اذا ما انصف به هذه اشوائا وفقدته وجوده التقابولي سب كونه لم يوضع تحققة بلدية لبي أراداه المشرع على الوجه المشروع .

(جلسة ٣/٩/١٩٦٢ القضية ٧٣ ق ٣)

قرار اداري

ركن السبب - وفاة العضء الادري - التحقق مما اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها مستخلصة استخلاصا مائعا من أصول تسجها مده أو قانونا .

(راجع قرر تأديبي - حدود وفاة .عضء لادري عليه) .

قرار اداري

ركن السبب - فقدانه :

د فقدان سبب في اقرار الاداري يؤول الى فقدان الوحدو المعنوي لهذا القرار .

(جلسة ٣, ٩, ١٩٦٢، مقصيه ٧٣ و ٣)

قرار اداري

صدوره قبل تاريخ نفاذ قانون مجلس الدولة - عدم اختصاص مجلس الدولة للبحث فيه .

(راجع اختصاص مجلس الدولة - اسطر في القرارات الادارية الصادرة قبل نفاذ قانونه) .

قرار اداري

عدم قابليته للسحب - قرار يصديق قرار المجلس التاديسي ان القرار المنعوض فيه (قرار الامين العام المساعد لشؤون الشرطة والامن العام لمتضمن تصديق القرار الصادر عن المجلس التاديسي) ليس من القرارات القابلة للسحب .

(القرار رقم ٢٠ تاريخ ١٧ ١٢, ١٩٦٢، ص ٥٠٤)

قرار اداري

عيب في الشكل : اذا كان الشكل جوهرى في اقرار الاداري كان لامعدي عن استيفائه وفقا لما نص عليه القانون .

ان الأصل في التصرف مدني انه لا يوجد معدوما لعب في الشكل
الا اذا كان الشكل معتبرا بحكم الشكوك وكذا لفهم هذا تصرف ،
والقرار الإداري هو تصرف قانوني . لذا كان اشكل جوهريا كان
لا معدى عن استيفائه وفقا لمصل عليه التدوين .
(قرار رقم ٥ تاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٣)

قرار اداري

مسؤولية الإدارة : سبب الإدارة من قراراتها الإدارية عند توافر الخطأ
والضرر وعلاقته السببية .
ان اجتهاد القضاء الإداري استقر على ان مسؤولية الحكومة عن
قراراتها الإدارية منها ، توافر خطأ والضرر وعلاقته السببية ، وتوافر
اجتماع لا يكون لا سيما يكون القرار مشوب بعبث من المصوص عليها
في ائده لثمة من ديون محض المدونة . وسببه القرار من أحد هذه
العبث يصبح عدم مسؤولية الإدارة من موهين لضرر الشيء عن
القرار .
(القرار رقم ١٥ تاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٦٣ ف.ط)

قرار اداري

مفعول رجعي : ينطبق فعده عند رجعه لقرارات الادارية على اقرارات
المسببة لا انكاشفه .
يجب استعراق في محل بحث المفعول الرجعي لقرارات الادارية من
اقرارات المسببة وقرارات الانكاشفه لذا كانت الاولى لا تسحب على
لماضي الا اذا سحبت المصوص بذلك جهدا على الاوضاع المكسبة
في الثانية لا تعدو ان يكون مقرره بحدثة تمت فهي لا توجد حقا ولا
تشيء مكررا حديدا وانما يكشف عن هذا امر كرو وتشيء . وحيث أن
قرار الادارة المضمون فيه هو من هذا النوع الأخير ان ثلاث ان

المدعية قد أنهت إيفادها فعلا وحكما بتاريخ سبوتها إلى دمشق دون سبب
 الإدارة وإن تأخر الإدارة في اتخاذ القرار المناسب لهذا الخصوص كان
 سبب جهلها أولا ، فعبت المصلحة ثم سبب استحقاق الدين حريتها
 ثانيا ، هذا صدر قرارها أخيرا مقرر ما وقع فعلا منه وقوعه فلا يمكن
 أن يعنى عليه بأنه تضمن مفعولا رجعيا •

(القرار رقم ١١ تاريخ ١٩ ١١ ١٩٦٢ هـ ط)

قرار اداري

بمعاذه :

بعد اقرار دو الصفة اسطاسية أو العامة ، بشرط : أما القرار ذو الصفة
 الشخصية فلا يعد إلا تباعا إلى أصحاب العلاقة •

(جلسة ٢/٧/١٩٦٢ القضية ٢٣ ق ٤)

قرار قاضي

استاده إلى اجراء جوهرى معيب - صدوره بشكل تصديق على
 رأي مرجع غير مختص •

ان الامين العام المساعد لشركته والامن قد أصبح منذ تاريخ إصدار
 القانون ١٤ لسنة ١٩٥٨ هو صاحب الصلاحية في تقرير تردد مركبين
 المتممين بعد استطلاع رؤسائهم بالسلسل اذا ما اقرقوا ذلك يستوجب
 ذلك • فعلى هدى هذا يكون الرئى الصادر عن مجلس الانتصالي
 والقاضي بصدور لمذعي القس (الذى هو شرطي مسموم) من وضعه
 صدر عن مرجع غير مختص • وان الامر الاداري رقم ٦٩ ٨ ق الصادر
 بتاريخ ٩ ٦ ١٩٦٠ والذي قضى بتصديق رئى المجلس الانتصالي ،
 يعدو مستندا إلى اجراء جوهرى معيب ، لان هالك فرقا بين أن تفصح
 الجهة الادارية المحصة عن ارادتها الملزمة بها لها من سلطة مسقية بمقتضى
 القوانين ووفق الشكك الذي يتضمنه القانون بقصد أحداث أثر قانوني

معين . وبين أن صدور على رأي صادر من سلطة غير مختصة . ولذا
بعد و هذا الأمر الإداري المسمى على رأي صادر عن مرجع غير مختص ،
ومثله الأمر الإداري رقم ١٥١١٨ تاريخ ٤ ١٩٦٠ الذي قضى بإحالة
المُدعى لنفس أمام مجلس لانتصاف غير مسووفين شكهما القانوني
لأنهم لم يصدر وفق حدود السلطة والاختصاص بلتين رسمهما
القانون .

(اقرار رقم ١٤ تاريخ ١٩ ١١ ١٩٦٢)

قرار تأديبي

حدود رتبة قضاء الإداري عليه — تحقق مما اذا كانت النتيجة
التي انتهى اليها مسخضة منحللات سائعا من أصول تنحها ماديا أو
قانون .

ل اقرار سآديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري آخر ، يجب
أن تقوم على سبب يسوع يدخل الإدارة لأحدث أثر قانوني في حق
لموصف وهو موقع الخراء لمعية انبي اسهدها القانون وهي الحرص
على حسن سير عمل ، ولا يكون ثم سبب لقرار الا اذا قامت حالة
واقعة أو قانونية يسوع هذا مدخل ، والنقصاء الإداري في حدود رقائه
القانونية له أن يرافف صحة هذه الوقائع وصحة نكيتها القانوني ،
ولكن هذه الرقابة القانونية لا تعني أن يحل نقضاء الإداري نفسه محل
استئناف التأديبية المختصة بما هو مبروك لتقديرها وورثها فيستأنف
سطر موارنه ولرحيح ثم تقوم لدى السلطات التأديبية من دلائل
وبدات وقرائن أحوال انشاء أو تب في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة
الواقعية أو القانونية التي يكون ركن السبب ، أو أن يتدخل في تقدير
حصوله هذا السبب وما يمكن ترمه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات
حرة في تقدير تلك الدلائل واسبابات وقرائن الأحوال تأخذها دليلا اذا

فبعد وثقت من صحيفه . وصرحها ذ يفرق شئ الى واحد بها ،
 وبما ارفقه بمقتضى الادنى في ذلك تجد حدها اصبعي - كرويه
 دونه - في الحق من ذ كتب سيرة ابي انتهى اليها ، قرار التأديبي
 في هذا الموضوع مسدده من اصول موجوده أو تثبت استلزام
 المذكوره وسبب وجوده . وما ذ كتب استلزام مسدده استلزام
 ساعد من اصول سيرة مادي أو قنوب . قد كسب غير ذلك يكون اقرار
 قوده رك من ركه وهو كسب استلزام وقع مضاف بقنوب . ثم اذا
 كتب السيرة مسدده من اصول سيرة مادي أو قنوب فكون اقرار
 قد قام على سببه ويكون مطابقا للقانون .

(القرار رقم ١٤ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٢)

قواعد قانونية

صفها العموميه الشامله :

ان القواعد المقرره بالقانون استلزام عدم فوده مسدده مبادي فودون
 آخر . وان الاحكام بهذه القواعد من شأنه ان يحل مسدده التي ارادها
 الشارع وبمقتضى من بعده . ذلك ان من قنوب لمديء اتفاقية ان
 يتصور استلزامه تفرق على جميع المسائل التي تتناولها في امطها
 وفجواها . فغير ان استلزامه مثلاً بفسده العدالة التي تحكم الممارسة
 ولا يمكن القول ان السيرة تمنع سيرة بتدبره كما ان تأخر الاداره
 عن تقرير حق فوره فودون لا يمنع ان يكون مسدده لقطع .

(القرار رقم ٢٨ تاريخ ٣١/١٢/١٩٦٢)

قوة القضييه القضيه

تحسينها للحكم .

- (راجع اسامه استعمال السيرة - ائمة فصل الموصف)
- (ومسؤونه الاداره عن حقاً موصفي - تعويض المتضرر)

قوة القضية القصية

• تحصينها للقرار الإداري

• (راجع قرار إداري — حصاته) •

مجلس انضباطي

اقصر صلاحته على تأديب الصدم واسماء المخرفين فقط دون
المتطوعين أو المتبرين •

للمجلس الانضباطي بحسب نص المادة الاولى من نظامه اما تحصر
صلاحته العامة ببدء الرأي في تأديب الصباط واسقياء المخرفين ،
ولا يعمد في ذلك الى المتطوعين أو الدركيين المتبرين . باعتبار أن
هؤلاء لا حيزين اما يتأمر تأديبهم وتزديدهم من قبل رئاسة الاركان
العامة ، نسبة لمطوعي الجيش . وبأمر من قائد الدرك العام بالسبة
للدركيين المتبرين • ولو كان المشرع يهدف الى غير ذلك لما كان هالك
من مرر لايراد كلمة « مخرفين » واصافتها بالمرسوم رقم ٥٩٢ المؤرخ
في ١٢/٤/١٩٥١ •

(القرار رقم ١٤ ، ربيع ١٩ ، ١١/ ١٩٦٢)

مجلس انضباطي

صلاحته في تقدير الوقائع وفرض العقوبة — خروج ذلك عن رقابة
القضاء الإداري اذا ما خلا من عيب اساء استعمال السلطة •

ان تقدير الوقائع التي أسست الى المطعون ضده وما اذا كانت
تشكل دما يمس بشرف أو لا تشكل مثل هذا اندب اما يعود الى
المجلس الانضباطي عملا بالاحكام القانونية الباقدة ، فاذا ارتأى في وقائع

عرضت عليه أن تشكل دبا يمس بشرف عسكري المحل عنه فإن رأى
هذا سعى في معنى عن رفته أعضاء الإداري إذا ما خلا من نسب أساءه
استعمال السلطة .

ومن حيث أن يحكمه متعاون فيه في العانة انقرار المبني على رأى
مجلس لائسسي سبب في أن عمل المسداني المتعاون منه لا يؤلف
دبا يمس بشرف وأن الوصف المذكور به سبب يحضه برفقة أعضاء
الإداري دون أن يسد أي امرر المذكور في نسب آخر نوجب إهداء .
ومن حيث أن إحتكم المتعاون فيه فيما ذهب إليه يكون قد خاف
نفس المادة ٧٠ من المرسوم التشريعي ٧٧ المؤرخ في ٣٠/٦/١٩٤٧ والتي
وجب رد رتبة سائر مجلس لائسسي من حق سبب يمس بشرف
وباتالي تعين العاؤه .

(القرار رقم ١٦ تاريخ ٢٦/١١/١٩٦٢)

مجلس بلدي

سلطة وصائنه .

وجوب صدور قرار المجلس البلدي بصورة ونويه تستهدف
إصلاح إعدام . ولتقرر إذا رتب أن إقرار غير مستهدف هذه اعيه أن
يصلب بأشباب معلنه إعدامه ينظر في إقراره . سائر المجلس بلدي على
قراره يحول أو يقرر حق الاعتصم به إعدام أعضاء الإداري .
(راجع مذمت سبب مجلس بلدي) .

مجلس التأديب

سلطته التقديرية في فرض العقوبة .

أن المشرع عندما أحدث مجلس التأديب بالمرسوم التشريعي رقم ٣٧
تاريخ ٥ شمس ١٩٥٠ حوله حق إحدى العقوبات التأديبية المصووص عليها

في قانون الموظفين الأساسي كما هو صريح المادة ٢٦ من قانونه دون أن
تفيد العقوبة معجبة ، بحيث قد أخذ مجلس التأديب بالأسباب التحقيقية
استفدته لا يعتبر من الأسباب المبررة لمصع طائلا أن العقوبة التي فرضها
هي من عقوبات انوارد ذكرها بالمادة ٢٤ من قانون الموظفين الأساسي
رقم ١٣٥ وبعدها لاتة واسي جاءت مسقة مع قانونه .

(القرار رقم ١٨ تاريخ ١٠/١٢/١٩٦٢)

مجلس التأديب

فرض عقوبة :

عمود لمجلس التأديب أمر فرض وتبدير العقوبة بحق الموظف .
ان المشرع اندي أمام مجلس التأديب محاكمة موظفي الإدارات
والمؤسسات العامة تركه في حان الحكم على موظف فرض احدي
العقوبات اشديده المخصوص سلفه في قانون الموظفين الأساسي سلفه ، غير
انه دا تين أن عمل الموظف لا يسلمه احدي هذه العقوبات بحقه
ان يفرض احدي العقوبات الحقة المخصوص عليها في قانون الموظفين
الأساسي (انظره الكسة من المادة ٢٦ من المرسوم التشريعي رقم ٣٧
تاريخ ٥ شباط ١٩٥٠) .

ومن حيث أن قانون مجلس التأديب سمحه الصلاحيات القانونية
لفصده بتقدير العقوبة بحق الموظف يعتبر معدلا للمرسوم التشريعي
رقم ٥٢ تاريخ ٥/٥/١٩٤٥ لدا كان ما دلل به الجهة الضاعة لا يزال
من الحكم .

(اقرار رقم ٩ تاريخ ١٩/١١/١٩٦٣)

مجلس الدعوة

انضاؤه :

لا يسري عليهم تحديد اسس لقرار في قانون السلطة القضائية .
(راجع أعضاء مجلس الدعوة — تحديد س) .

محاكم نادية

- حدود رفاعة القضاء الادري على حكمها .
- (راجع احكام المحاكم النادية — حدود رفاعة عنها) .

مخالفات انظمة البلدية

- القضاء العادي هو المختص للنظر فيها .
- (راجع اختصاص مخالفات انظمة البلدية) .

مراقبو الامن

تسريحهم :

- سم فرار من وزير الداخلية بناء على وجود فترح خطي من المدير العام للشرطة والامن العام .
- (راجع شرطة وامن عام — تسريح مراقبي الامن)

مركز قانوني

ترفع :

- الفرار القسري بالرفع هو الذي يحدد المركز القانوني للموظف ومنه يقتضى ان يكون التظلم ومن ثم الطعن امام القضاء .
- (راجع موظف — رفع) .

مخدم

تسريح نادية :

- وجوب قيامه على ميب من امياي العقاب .
- ن ٢٧ من نظام المستخدمين الاساسي اما تحت في التسريح عادي الذي تترخص الادارة به لا يقدرها في سلطتها الا مبدأ عدم

الأحرف • وهذا السريخ هو غير سريخ الأسدي الذي يوقع بصفته
 مدونه مسانكه • ويجب أن يكون قائما على أنه بحيث إذا انتفست
 عتباته • و • سريخ يكون قائما على غير مسوسوجح مثال •
 (جنة ٢٥ ٦ ١٩٦٢، لقصة ١٠٥ و ٣)

مستخدم

تطبيق قانون :

لا يلقى امدده (٧٦) من قانون الموظفين الأساسي على مستخدمين •
 « أن لأحد • في حال عدم المستخدمين الأساسي على قانون
 الموظفين فيها • • يجب بقسمتها عنهم هي في سريخ في سبب لئلا
 من القانون مشارا • واسمعتها بأدلة بروايت ومبناها و • شروط
 الحاجة بموجب لائسل واحول • لنص • مما يدل على أن المادة ٧٦ من
 هذا القانون لا تطبق على المستخدمين » •

(جنة ٢٥ ٦ ١٩٦٢، لقصة ١٠٥ و ٣)

مستخدم

تطبيق قانون :

لا يصح مستخدمو الدولة ومستخدمو مصالح العقارية لأحكام
 قانون العمل •
 « أن • • مستخدمين الدولة • • هي علاقة بصفته مردها إلى
 الخصوص • • صادر • • شأنهم • • وأن مثال نص قانون العمل يكون في
 العلاقات • • في ترك العمل • • في المحالات • • هي
 النص • • على نصيب هذا القانون • • ونس من سبب مستخدمو الدولة
 الذين • • شؤونهم • • المرسوم ١٤٥٩ • • ١٩٥٠ • • سابقا ولا مستخدمو
 المصالح العقارية • • صادر • • شأنهم • • المرسوم ٥٢ • • سنة ١٩٤٩ • • » •

(جنة ٢٥ ٦ ١٩٦٢، لقصة ١٠٥ و ٣)

مستخدم

عقوبة مسلكية :

معاقبة المستخدم مسلك بعد صدور حكم بحقه لا تتخذ برمس معين . ولا مانع من اعادته الى العمل ثم البصر في أمر معاقبه شرط ألا يتخذ بحقه اجراءات تتعارض مع مبدأ فرض العقوبة عليه . وألا تترجى الإدارة زمنا طويلا للقيام بهذا الواجب *

« ان الفقرة ب من المادة ١٦ من نظام المستخدمين الأساسي رقم ١٤٥٩ اذ نص على أنه بعد صدور الحكم يرسب على الإدارة المختصة نظر في أمر معاقبة المستخدم من اسحة الملكية مهما يكن بحكم الصادر بحقه . وفيه وان لم يتحدد رما معيب لقيام الإدارة بهذا الواجب انصرف عنها وكذا لم يمنع منها اعادته لمستخدم الى العمل ثم نظر في أمر معاقبه تبعا لدوائى امصلحة التي يعود اليها تقديره . وبحسب ما سرائى لها من حضوره انعكس فعلى المستخدم ان يظن انفساء حكمه فيها على اعمل ابدى بولاه أو عدم حضوره . لا ان يصحها هذا يفرض مبدأ عدم انعقاد الإدارة لهذا الواجب أو ترجيحها من انفساء رما سويلا نظر لما يشأ عن هذا الاعدان أو ترجيحها من انفساء بمصلحة المستخدم ولاضطراب في اعمال الإدارة الأمر الذى لا يقره سلامة سير الامور في الجهاز الحكومي *

وانه في مسن عسق هذا الحق لا تتخذ الإدارة باجراءات معقبة ولا يحسم عليها احواله المستخدم الى لجنة تأديبة كما فعل قانون الموظفين بل ان تقدير ذلك موقوف الى الإدارة بحيث يكون لها الحق أن تعيده الى عمله ثم يقرر في أمر معاقبه دون ان يصير تصرفها هذا بأنه قرار صممي بعدم وجود ما يوجب المعاقبة الا انه مع هذا اذا خضعت الإدارة بعد اعاده المستخدم الى اتخاذ اجراءات بحق المستخدم تتعارض مع مبدأ فرض عقوبة عليه كصرف روايه عن المدة التي كان فيها مكثوف ابد

أو نرجعه أو سدد ائتمان اصاحه اليه فان ذلك لا يمكن حله الا على أنها نظرت صبي في أمر معصيه ولم تر موجبا له لان هذه لاجراءات بعد سده من مطلق القانون اذا لم تعرض معها براءة المستخدم مسلكا .
(جلة ٢٥ ٦/١٩٦٢ القضية ١٠٥ ق ٣)

مستخدم

عقوبة مسلكه :

لا يحق الادارة ان تسي العقوبة لمسلكه على ذات الاسباب التي يعاقبها القضاء حكاه « قضى براءة المستخدم » .

« ان كان الادارة ان تعاقب المستخدم مسلكيا بعد ان يكون القضاء قد برأه من جهه انسي نسب اليه فلا يحق لها ان تضم هذا يعاقب على ذات الاسباب التي عاقبها القضاء حكاه « قضى براءة المستخدم » . لان في سنده هذا اهدر بحجة الشيء المحكوم به ، وانما لها ان يعاقب على تصرفات و أعمال بها مفسد نشاط الموظف الملكي أو أعمالهم تقع تحت يد القضاء » .

(جلة ٢٥ ٦/١٩٦٢ القضية ١٠٥ ق ٣)

مسؤولية الادارة

قرار اداري :

سأل الادارة عن قرارها عند توفر الخفاء والصرر وعلاقته السسة .

« ان جهاد القضاء الاداري اسفر على ان مسؤولية الحكومة عن القرارات لادارة ماضيها توفر الخفاء والصرر وعلاقته السسة . وتوفر الخفاء لا يكون الا عندما يكون القرار مشوب بغيب من بعبوب المصوص

عليه في المادة اثنائه من قانون مجلس الدولة . وسلامة القرار من أحد
شده عبث يحتمل هذه مسؤولية الإدارة عن تعويض الضرر الباشيء
عن قراره .

(شهر رجب ١٠ ربيع ١٩ ١١ ١٩٦٢ م)

مسؤولية الدولة عن خطأ موظفيها

تعويضات منقرض وفق قواعد مسؤولية شخصية من تعويض هو
تتم من آثار الأفعال .

في الدولة تعتبر مسؤولية من حيث موظفيها . اذا حصل بسبب
وجوده في العمل الإداري ويتمتع بتعويض من كان تحتها تخلفها بسبب
استدراج في حكمها لها في تصرفات من تصرفات حسب لقوانين
عامة في مسؤولية شخصية واستناد إلى مادة ٢٢٢ من قانون مدني
ون دماء جهة الضمان من حيث اشكالي قانوني لا يسوجب
مسؤولية بتعويض متضمن ضده ان هو قول مردود لانه محض
دفع المصلحة في تصرفات حكم الأفعال . ولأن الإدارة نفسها قد عتبت
مرها الإداري السابق الذي قضى بصرف دماء إداري جديد دون أن يلحق
إلى تصحيح ما ادعى من خطأ في الشكل . وهذا اعتدلت المتضمن ضده
في اوضاع التي كان عليه وكما قررت هذه تعويضات عما ضده خلافا
ما قضى به الحكم الذي اكتسب بدرجة المقصود . وان الحكم فيما
السبق به قد ساء في القول عندما قرر ان الأمر الإداري استناد
بعدم صرف هذه البراءات المتضمن ضده من المادة التي كان فيها خارج
الوظيفة بسبب لا يدل له في في غير محله دعوى ان فصل الراتب عن
مادة مدونة هو تتم من آثار الأفعال .

(شهر رجب ٢٣ و ٢٤ ربيع ١٧ ١٢ ١٩٦٢ م)

منازعة على راتب

- حصوع تقديمها لتتقدم الخاص بالحق المدعى به .
- (راجع دعوى — دعوى تسوية ، ومنازعة في الرواتب والمعاش) •

موظف

- اعاده قصه بعد اتمام من حدود حكمه ، بعد طرده .
- (راجع بـ ، اسمعان لسلطة — اعاده فصل الموظف) •

موظف

ترقيع :

اعلان جدول الترقيع لا يرتب للموظف حق نهائيا في الترقيع الفعلي الذي لا يتم الا بصدر القرار التنفيذي .

« بـ اعلان جدول الترقيع لا يرتب للموظف حق نهائيا في الترقيع الفعلي اذا ادرج اسمه فيه لان الترقيع يعنى توقف على استكمال الشروط التي نص عليها القانون من وجود الاعضاء والشاعر وسميته امدة القانونية وعدم معاقبه الموظف بأدب بعد اعلان اسمه ، بسبب ترقيعه .

كل ذلك مما يحتمل الجدول حشر به مرحلة من مراحل الترقيع وليس الترقيع الفعلي الذي لا يتم الا بصدر اقرار السبب بعد توفر جميع العناصر المطلوبة للترقيع وهذا القرار هو الذي يحدد المركز العمومي للموظف ومنه نصي اب يكون المظن ومن ثم النص في امداء عضائه الإداري اذا كان لذلك وجه » •

(جلسة ٢٦ ٣ ١٩٦٢ الفصل ٩٧ في ٣ فـ ط)

موظف

ترقيع :

يجب للموظف ابوارد اسمه في جدول الترقيع الخاصة بالحقوقي التي حوله اياها القانون .

(راجع دعوى — دعوى تسوية) •

موظف

تسريح : انتفاء سببيه :

تبرئة الموظف المتهم من قبل القضاء بمعنى سبب تسريحه الذي تم عب
توقيفه في الهمة +

(راجع تسريح - انتفاء سبه) •

موظف

تسريح - انعدام سببيه :

عاده استخدام الموظف امسرح لعدم امصلاحية لعدم المسب الذي
قام عليه التسريح •

(راجع تسريح - انعدام السبب) •

موظف

تسريح •

مخصص مشروعه المسب المصادره من قبل القضاء لاداري •

(راجع رقابة القضاء الاداري - قرار تسريح) •

موظف

تسريح :

وجوب استناده الى مسب مشروع •

(راجع تسريح استثنائي - وجوب استناده الى مسب مشروع) •

موظف

تسريح :

وقوعه قبل ظهور نتائج التحقيقات •

(راجع تسريح استثنائي - تحقيق) •

موظف

نصنيفه لحصوله على شهادة أعلى :

تاريخ بل الشهادة هو المعول عليه في التصنيف وهو الذي يحدد الجهة الإدارية لمرة بالتصنيف عند انتقال الموظف من ملاك إلى آخر .

« ان المادة ٣٥ من القرار رقم ١٥٣٢ لعام ١٩٥٩ نص على أنه إذا حصل المدرس على شهادة بخوذة درجة أعلى من الدرجة التي قد سبق بها تاريخ حصوله على الشهادة الجديدة وإذا كان قد سبق ، و تحوّل من تصنيف في درجة واحدة تسمى من درجته الخاصة ويحفظ الموظف بالأساس في الحكمة هذه المادة تقدمه اكتسب في درجته السابقة قبل التصنيف من أجل الترفع من . ووضح من هذا نص ان تاريخ الحصول على الشهادة هو المعول عليه في تحديد الحق في تصنيف الموظف وسمحة درجة واحدة أعلى من درجته وإذا يعني على ورائه الترفع والتعظيم (التي كان المدعي اصعون بده من حصوله على شهادة بظنونة في زمن بخصم في علاقته) ترفعه لأي ملزمة بتصنيف موظفها وان تأخره عن تنفيذ ما ارادها قانون حرائه لا يتجوز ان يكون ممدا من حرمان المدعي مما خوله اياه القانون » .

(القرار رقم ٢٧ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٦٢)

موظف

تعويض اختصاص :

لا يسمح الموظف المتوفى تعويض اختصاص .

« ان تعويض الاختصاص وان كان سمحة بما هو من تقدير يعود أمر اعطائه الى وزير أو المدير المختص الا ان هذا التعويض لا يسمح الا بعد توفر اساس سمحة وهذا الاساس هو فناء الموظف بالعمل بسنتين مفترقة بمسقة وم فاء به من عمل وأهميه وكمية الاعمال المعهودة اليه .

فدائم يضم الموظف بعمله في الأساس في منح تعويض الاحتياص يسمى
في هذه المادة • وعلى هذا فليس يلتزم صاحب الحق بمطاعته به •
(جلسة ٢ / ٧ / ١٩٦٢ بقية ٢٢ ق ٤)

موظف

نفس عن الوظيفة بعمل السلطة :

ينبغي الموظف الموقوف مرتباً وظيفته ويكون صاحب حق في
فصل راتبه •

« تنفي هذه الوصف بوصفه في أن يقع في رتبته بصورة
قانونية ، وما دام تعبته عن وظيفة الراتب كسب لا بد منه أو وقف
أولاً من المناصب العامة بما يعبر عنه ، أنه في قوه فاعله وحدها جبر
سعة من مباشرة وصفه ، وهذا لا يلا إدارة معه من الرجوع إلى
وظيفة بعد انتهاء سراحه وانعصب هذه الشهرة على طلبة أعدائه أي
عمله مما جعل هذا التمس موجود في حد الأوباع التي عساه هذه ٩٥
من قانون فوسفين الذي يسمى مرتباً وظيفته ويكون صاحب حق في فصل
راتبه أي تراجع أو شهر انتهى إلى نهاية أشهرين تضيف لذلك المادة
١٠٤ من قانون الموظفين » •

(جلسة ٢ / ٧ / ١٩٦٢ بقية ٢٢ ق ٤)

موظف

حالة جنون :

(راجع المادة على الاستداع — موظف في حالة جنون) •

(وإجاره فلا راتب — صفه ثانياً) •

موظف

الحكم بالفناء طرده :

- يعني أعضاء السلطة الوصية — استحقاق رواتب فترة حرمانه من الوظيفة بعد وحه ديوني كمعوقين عما أضاعه •
- (راجع حكم الإلغاء — آثاره) •
- (ومسؤوله بدولة عن حثاً موظفيها — معوقين استمرر) •

موظف

خدمه فعله :

- مدة يوقف عن العمل حي أنه يحرم الموظف من رواتبه حبه معسر خدمة فعليه •
- (جلسة ٢/٧/١٩٦٣ القضية ٢٢ ق ٤)

موظف

دلائل انتفاء صفة الموظف :

- ١ — استناد قرار تعيين الى قانون العمل •
 - ٢ — تخصص احرة مقطوعة تدفع في نهاية الشهر •
 - ٣ — مسعة اسفه التي تصرف منها الاجرة •
 - ٤ — صفة الاعمال الموكولة •
 - ٥ — وجود علاقة عقدية سابقة •
 - ٦ — عدم توفر شروط التعيين للموظف العامة •
- » ومن حيث ان استناد القرار (قرار التعيين) الى قانون العمل يعني صفة الموظف عن الصغر رغم تسميته موظف في قرار تعيينه •
- ومن حيث ان تخصص احرة شهرية مقطوعة للطاعن مع تعيين دفعها

له في نهاية كل شهر لا يجعل منه موطفا ولا تنقص مع حقه راتب احدى
 يدفع للموظف في أول كل شهر لا في نهايته (كما جاء في نص تعينه) .
 ومن حيث ان الجهة التي تصرف منها الاخره المذكوره قد يسبها
 اعادة الاولى من الفصل الثاني من الحدود رقم (١) الملحق بالقانون
 رقم ١١٦ تاريخ ٢٩ / ٨ / ١٩٥٥ المشار اليه وهي تعقد بعض تعقدت
 الدراسة اعائدة للمشاريع المسماة في الحدود رقم (٦) . وليس في هذه
 مادة ما يشير الى ان انضمام هذه الدراسة هم موظفون عامون أو
 مستخدمون تابعون لاحكام قانون الموظفين أو لنظام المستخدمين .
 ومن حيث ان تحديد الاعمال التي عين الطاعن لقيام بها (وهي اعمال
 يعود لعدد رقم ٩٤٤) لا يعطى صفة الموظف .

ومن حيث ان الطاعن لم يكن معصا في احدى الوظائف الواردة في
 الحدودين رقمي ١ و ٢ الملحقين بالمرسوم رقم ٢٧٥٧ تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٥٧
 من عين في مدى الامر بعد انتهت مدته في عتبة آب ١٩٥٨ .
 ومن حيث ان صدور القرار ٣٢٣ ساع انذكر لم يعط الطاعن صفة
 موظف أو مستخدم تابع لاحكام قانون الموظفين اعدام أو لاحكام المرسوم
 لجمهوري رقم ٢٧٥٧ تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٥٧ المشار اليه التي نصت على
 شروط لم تتوفر في تعيين الطاعن بالقرار المذكور » .
 (جلسة ١٩٦٢ / ٧ / ٢ القضية ٩٥ ق ٣)

موظف

صرف من الخدمة - رواتبه القساء الاداري عنه .
 (راجع اختصاص مجلس الدولة - الصرف من الخدمة لسبب
 غير تأديبي) .
 (ورقابة القساء الاداري - قرارات الصرف من الخدمة وقرارات
 لسياسة) .
 (وقرار اداري - حصانة قانونية) .

موظف

عقوبة :

- يعود مجلس التأديب أمر فرض وتقدير العقوبة بحق الموظف .
- (راجع مجلس التأديب فرض عقوبة) •

موظف

موقوف :

- عدم استحقاقه تعويض خاص — بقاءه مرتبطاً بوظيفته وحقه في فصل ربه واعتبار هذه الوقف التي لم يحرم من رواتبه عنها خدمه فعليه .
- (راجع موظف - تعويض اختصاص) •
- (وموظف - يعيب عن الوضعية بفعل السلطة) •
- (وموظف - خدمه فعليه) •

ميعاد تقادم

حلافات تعهدات الاشغال العامة :

- حصوعها لمواعيد التقادم المقررة في المادة ٥٥ لدور الشروط والاحكام العامة •
- (راجع تعهدات العمل العامة — تقادم الحلافات الناشئة عنها) •

ميعاد دعوى التعويض

- هو ميعاد التقادم الخاص بسقوط الحق المدعى به •
- (راجع دعوى — دعوى تعويض) •

نص تشريعي

- قواعد القابوية — صفتها العمومية شاملة •
- (راجع قواعد قابوية) •

نظام البعثات

- هذه البعثات أنظمة جديدة للبعثات على الحوادث التي تمس وتكون في ظل الأحكام السابقة له .
- (راجع بعثات — تنازع قوانين)

بعثات علاج

- لا يحسن مجلس لدولة بالنظر فيها .
- (راجع اختصاص مجلس الدولة (ب))

نية مشتركة

- تفسير العهد الإداري والبحث عنها .
- (راجع عقد إداري — تفسيره)

وزارة الشؤون البلدية والقروية

تخطيط عام :

- مصادر صلاحيتها على وضع مشروعات التخطيط العام .
- (راجع بلديات — مجلس بلدي — سلطة وصائية)

وصف جرم

- بلدين مدونه من حاشية أي جنحونه لا يدل وصف جرم .
- (راجع عقوبات — عقوبة جنائية)

وقف تنقيذ

تدبير مسنجل

- طلب وقف تنقيذ أمر تعزيم الممهد هو تدبير مسنجل والمحكمة الاختصاص الكامل في تقديره .

في احكامه بوقف تعبد امري التعريم صادريين عن الجهة الادارية
الخاصة هو تدبير مسعص و محكمة المعروض عليها راع هي صاحبة
ولاية الكملة في تقديم قيمة الطلب المسجلة التي يتقدم بها أحد
الطرفين المتدعين وأثرها في الحق المتسرع عليه وما تقتضيه حفظ هذا
الحق من تدابير وقتية تأمر بها .

(جلسته ١٠ ٩ ١٩٦٢ لقضاه ٤٧ ق ١٤)

وقف تعبد

ضرر يتعدى تداركه :

احكامه بوقف تعبد أمر تعريم المعهد شريطة تقديمه كفالة مكافئة
لا يبتحق بالادارة ضرراً يتعدى تداركه .

وقف تنفيذ

احكامه المضمون فيه قد راعى مصلحة الجهة الادارية فخصى بوقف
تعبد أمر التعريم شريطة ان يقدم المضمون صده بكفالة سكباً مع ما قد
يلزم به من جهة . مما يجعل سبب الذي تلحق به الجهة الضاعه من أن
سرورها من وقف التعبد هو من لأضرار التي تصدر تداركها غير وارد
مطلق لأن وقف التعبد مقصور على تخصيص مبيع من مال حتى الفصل
في الموضوع وهذا لا يفسد الادارة في شيء ما د . هذا بوقف لفاء
كفالة .

(جلسته ١٠ ٩ / ١٩٦٢ القضية ٤٧ ق ٤)

وقف تنفيذ

عدم تأثيره بمصلحة الادارة

ان انظر المضمون فيه تخصي بوقف مطالبه المضمون صده بملع من

المسودة وقد وقف السيد بتقديم كماله لمبالغ بحث لا تتأثر مصححة الجهة
الإدارية بعدم السيد رئيسا لم محكمة القضاء الإداري بموضوع •
(القرار رقم ٧ تاريخ ٥/١١/١٩٦٢)

وقف تنفيذ

عدم تقييده محكمة الموضوع

• اقتضى في الفصل بوقف السيد لا يخلو محكمة القضاء الإداري
في بحث الإحصاء وحقية يصحون منه في دعوى الاستيفاء •
(القرار رقم ٧ تاريخ ٥/١١/١٩٦٢)

* * *

اجازة :

حاشية الحكم الصادر بتاريخ ١٧ ١٢ ١٩٥٩ من محكمة قضاء
الاداري بدمشق في المادة ٤٥

لكي يعتبر الشخص موظفا عاما خاضعا لاحكام الوصف العامة يجب
ان تكون علاقته بالحكومة مستمرة ودائمة في خدمة مرفق عام وليس
علاقة عارضة . الامر الذي لا يكتفي في وصف الوكيل او اربطة
بينه وبين الحكومة هي رابطة بطمعه من سوع خاص لا تصيب على
صاحبها وصف الموظف العام .

ان المسمى وقد كان موظف وكذا انه يسحق تعويضا لا مرتما ،
ولا يستحق الاحزاب التي شرع للموظفين دون غيرهم ولا يحق له
استرداد ما حسم من راتبه عن مدة غيابيه .

« يجب هيئة متوصلي المدعى في هذا الحكم انهاء المحكمة
الادارية العليا التي قررت بتاريخ ٢٦ ٤ ١٩٦٠ قول الطعن
شكلا ورفضه موضوعا » .

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ ٩ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ١٠

ان الموظف او وكيل الذي سارس احصاءات الموظف الاصل مدة
طويلة يجب ان يستفيد من الاجراءات الضمنية التي يفيد منها الموظف
الاصل لان المشرع قرر منح هذه الاجراءات لصالح العمل والعامين دون
ان يفرق بين العمل بالاصالة والعمل بالوكالة . خاصة وان المرفق حدث
اصطراحي لا يند للموظف الوكيل فيه .

ان المقر رب المطعون فيها والتي سحب المدعي احزاب صحية بدون راتب قد ابتعدت عن الغاية التي ارادها واضع القانون • وخالفت احكام المادة ٥٦ من قانون الموقوفين الاساسي واصبحت مشوبة بسبب الخطأ وتعين العاؤها •

اختصاص :

حلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٢/٣/١٩٥٩ عن محكمة امضاء الاداري بدمشق في القضية ٧٤

ان المراجع لا يدور حول العقد الاداري نفسه ، انما يحمي طلب في تفسير مصوى بحكم الصادر عن المحكمة الدائنة بدمشق •
وكان تفسير الاحكام القصائية يعود الى القضاء المصدر بها بموجب اموال لاصوله وان هذه المحكمة لا تخصص بنظر الدعوى •

حلاصة الحكم الصادر في ١٩/١١/١٩٥٩ عن محكمة القضاء الاداري بدمشق في القضية ٣٦

ان المدعى كان من رجال القضاء وقت صدور اقرار المطعون فيه وحيث ان هذا اقرار هو في حقيقته مارة في راتب • لذا تختص به الدائرة العامة بسواد المدعى والتجارية بحكمه المنص حسب احكام المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ •

« مثل هذا المبدأ فصل المحكمة في جلسة ٣/١٢/١٩٥٩

في انفصايا (١٣٠) • (١٣١) • (١٣٢) » وفي جلسة

٢٤/١٢/١٩٥٩ في التفصيل (٧٦) • (٢١) • وفي جلسة

٢٩/١٠/١٩٥٩ في القضية (٢٢) •

« طعنت هيئة مفوضي الدولة في احكام القضايا (١٣٠)

(١٣٣) أمم المحكمة الادارية العليا التي قررت في ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ قبول الطعن شكلا وفي الموضوع العاء احالة الدعوى الى محكمة بقص وتأييد بحكم فيما عدا ذلك « .
 « نصت منه مقويسي الدولة في حكم اعصية (٧٦)
 أمم المحكمة الادارية العليا التي قررت بتاريخ ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ عدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد المعاد « .

خلاصة الحكم الصادر في ٣ / ١٢ / ١٩٥٩ عن محكمة القضاء الاداري
 بدمشق في القضية ١٥٤
 ان الطعن الذي تقدم به المدعي هو من اطلبات المصومس عنها في
 البد الرابع من المادة اثنى من قانون مجلس الدولة ، وقد تقدم به
 موثق في حقه أدنى من الحلقة الاولى ان هذا اطلب يخرج من اختصاص
 هذه المحكمة ويدخل في اختصاص المحكمة الادارية .
 « يمثل هذا المدأفست المحكمة في جلسته ٣ / ١٢ / ١٩٥٩
 في القضية (١٧٢) « .

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٣ / ١١ / ١٩٥٩ عن محكمة القضاء
 الاداري بدمشق في القضية ١٣٨
 ان المدعى هو من غير موثقي الحلقة الاولى تطبق بحكم المادة ١٣
 من قانون مجلس الدولة فان امرار المطعون فيه يدخل في اختصاص
 لمحكمة الادارية ويخرج عن اختصاص محكمة قضاء الاداري ، انفاذا
 بحكم المادة الرابعة عشرة من القانون المذكور .
 « يمثل هذا المدأفست المحكمة بحسبة ٢٦ / ١١ / ١٩٥٩
 في لقضية ١١٩ وفي حلة ٣ / ١٢ / ١٩٥٩ في القضية ١٤٠
 وفي حلة ٢٤ / ١٢ / ١٩٥٩ في القضية ٧٧ « .

خلاصة حكم صادر بتاريخ ٢ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري بدمشق في القضية ٦٤

أن المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ حددت اختصاص
القضاء الإداري ونصته على سبيل حصر وقد حسب من تقرير اختصاصه
في المداخات الخاتمة بين جهتين من جهات الإدارة .

أن المادة ٤٧ من قانون النشر التي حسب الجمعية العمومية للقسم
الاستشاري «بداء برأي المسب في هذه المداخات» .

«نشل هذا المدعى قض محكمة بحسب ٢ ١١ ١٩٥٩
في القضية ٥٥» .

خلاصة لحكم صادر بتاريخ ٢٦ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء
الإداري بدمشق في القضية ١٥٢/٨٥

أن إقرار المنعوض فيه هو قرار إداري نهائي فبعضها يحكم القدر
سأدت من إمدده الثامنة من قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا يختص مجلس
الدولة بنظر المدعوى إلا عندما تكون طلبات لائساء صادرة عن الأفراد
أو الهيئات . وحيث أن المصلحة هي جهة إدارية فلا تختص مجلس الدولة
بنظر دعواها .

فبالإضافة كون المداخات الخاصة «بصرايب والرسوم تختص بنظرها
بجهات الخاصة» . إلى أن تصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم
اقتضائي .

«نشل هذا المدعى قض المحكمة بحسب ١٢ ١١ ١٩٥٩
في القضيتين ٥٥ و ٦٤» .

خلاصة الحكم الصادر في ١٧ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة أعضاء الإداري
بدمشق في القضية ١٨٤

ان اختصاص هذه المحكمة في دعوى العسبة بمقتضى اداء كان مرجع
المنع عن عسبة قرارا درنا صادرا في هذا الشأن - أما اذا كانت الدعوى
موجهة ضد حكم قضائي فيحتمل اختصاص أعضاء الإداري عن نظرها
وسمى عادة نعمة الى لمحكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون
فيه للاختصاص .

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ٨ ١٠ ١٩٥٩ عن محكمة أعضاء
الإداري بدمشق في القضية ١٤٢

ان لمادة من جهة المدعى والجهة المدعى عنها تدور حول عدم
مقتضى حكم قضائي احده أعضاء المدعى - من الموضع التي لا تدخل
ضمن اختصاصات القضاء الإداري .
ان طلب وقف لتسديد هذه الدسوق لا يستند الى أسباب بحق لتقصه
الإداري بموجبها أن يأمر بإيقاف التنفيذ .

خلاصة الحكم الصادر في ١٧ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة أعضاء الإداري
بدمشق في القضية ٣٩

بالنسبة للفرار الأول :

لا يعتبر هذا الفرار من الفرارات الهامة بل هو عارده عن اقتراح
هذا كان طلب حرمنا بالرفض .
بالنسبة للفرار الثاني -

ان جميع الأسباب التي بها يدعون لا علاقة لها بالأسباب مبررة

لحكم بالإلغاء والموصحة في المادة ٢٢ من قانون المحكمة العليا رقم ٥٧
 سنة ١٩٥٠ وبمقتضى الأحكام من المادة اثناسية من قانون مجلس الدولة
 سنة ١٩٥٩ لذا كان منب الإلغاء حرياً مرفوضاً .
 لم ينجأ المدعون إلى البحة التحكيمية الاستئنافية بالنسبة لطلب
 التعويض حتى يصدر قرار نهائي من مجلس في اختصاص هذه المحكمة .
 بل يعين عدم قبول هذا الطلب لرفعه من الأوان .

خلاصة حكم الصادر بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٥٩ عن محكمة قضاء
 إداري بدمشق في القضية ١٠٥

أن قضاء الأعمال أن يكون محللة ثمة قرار إداري فحواه إفصاح
 الإدارة عن إرادتها المبرمة بناء على سلطتها العامة بموجب القوانين وبلوائح .
 حينئذ لا دنيا لأشياء مركز قانوني يكون حائزاً أو ممكناً وبموجبها
 من المصلحة العامة .

ثم بطلع أساسه عن مجلس مؤتمّر تقع تحت طائلة قانون العقوبات فلا
 يجد من قبل إمرارات الإدارية أهمية في قرارات الإلغاء ومنها القرارات
 الإدارية .

لذلك فإن مجلس الدولة هيئة قضاء إداري غير مختص بمظر
 الدعوى .

« سمعت هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم أمده المحكمة
 لإدارية العليا وقد قررت بحة فحص الطعون فيها قبول
 الفحص شكلاً ورفعه موضوعاً بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ » .

خلاصة حكم الصادر في ١٤ / ١٠ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية بدمشق
 في القضية ٣٩

لا يوجد ما يمنع أن تكون الأحكام الصادرة عن مجلس التأديب

صفة الاحكام القضائية بدرجة الاحيرة . ان المحكمة اسي بحق بها
اسم الاحكام الصادرة بالدرجة الاحيرة في مجلس الدولة هي المحكمة
الادارية العليا حسب نص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة . ان الطعن
بقرار مجلس التأديب أمام هذه المحكمة مخالف للقانون وهي بسب
محنة سطر به ويجب رد الدعوى شكلا .

« بثل هذا المدعى قضت المحكمة في ١٠/١٠/١٩٥٩
في القضية ٤٧ » .

« طعن هيئة المفوضين واداره قضاء الحكومة في هذين
الحكمين أمام المحكمة الادارية العليا التي قررت بتاريخ
٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ قول الصعيين شكلا ورفضهما موضوع » .

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٤٤

ان المدعى عليه من موظفي الحلقة الاولى وان أحكام المادة ١٣ من
قانون مجلس الدولة لا تجعل من حق هذه المحكمة النظر بقضايا موظفي
هذه الحلقة . لذا كان الطعن المقدم الى هذه المحكمة محذرا للقانون
لعدم الاختصاص .

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ٩/١٢/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٤٩

ان القرار المطعون فيه لا يدخل في نطاق القرارات التي يختص القضاء
الاداري بالنظر في الطلث الخاصة بالعلماء والتي وردت في المادة ٨ من
القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على سبيل الحصر مما يستوجب الحكم
بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر هذه الدعوى .

« طبع منه مئتي مدولة في هذا لحكم أمم المحكمة
الإدارية وقد قررت عنه فحص الطعون قبول الطعن شكلاً
ورفعه موضوعاً - ريج ٢٦ ٤ ١٩٦٠ » .

اختصاص مجلس الجمارك الأعلى :

حلاصة لحكم الصادر في ٢٢ ٧ ١٩٥٩ عن محكمة القضاء الإداري
بدمشق في قضية ٣

ان ما استسكنت به الجهة مدعية من أسباب الفسخ لس من شأنه
يسل من شرعية القرار - مشكوك منه استبعد بالاستناد الى اختصاص
المسوح لمجلس الجمارك الأعلى بمقتضى أحكام القرار ٢٦٧ تاريخ
٢٨ ١١ ١٩٤٤ والمرسوم رقم ٣١٣٥ - ريج ١١ ١٥ ١٩٥٥ - وتسنو جب
الدعوى رد .

احكام:

حلاصة حكم الصادر - ريج ٣ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري دمشق في قضية ٣٧

ان المادة ٦١ من نظام صناعة النسيج ووجود نسبة مخصصة للصناعة
في المنطقة المختصة بصور النسيج . ان الامر الإداري المشكوك منه
يسهدف امحل التجاري ككائن ضمن منطقة التنظيم . وان تنظيم المدن
يقوم على أساس من المصلحة العامة لكون لعدد قواعده أثر رحيم - من
طبعه - على الحقوق الناشئة قبله .

س في القرار المشكوك منه أنه معارضة المصنف للاحقية من المادة ٨ من
قانون مجلس الدولة لسنة ١٩٥٩ - كانت الدعوى حرية بالرفض .

استبعاد الدعوى لعدم دفع الرسوم

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ٢٧

ان المدعي لم يسدد رسوم هذه الدعوى حين تقديمها وبم يحصل
على معونة قضائية لذا كان انداها مبدئ لا وانه يقتضي استبعادها •

خلاصة الحكم الصادر في ١٦ / ١٢ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ٥٨

استبعدت هذه القضية من جدول أعصاب المحكمة لان المدعي لم يؤد
الرسوم لموجهة على الدعوى رغم رد صلب استثناء من رسوم نفرد
مفوض الدولة •

خلاصة الحكم الصادر في ١١ / ١١ / ١٩٥٩ عن المحكمة لادريه
بدمشق في القضية ٦١

ان المدعي لم يؤد كامل رسوم استبعده على الدعوى مما يؤدي
الى استبعادها •

استقالة

خلاصة الحكم الصادر في ١٤ / ١١ / ١٩٥٩ عن المحكمة لادريه
بدمشق في القضية ٢٤

ان الشروع التي بوجاه انداه ٢٨ من ارسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٠
في فقرتها الثانية توفرها اعمام مبررة على استغاله لمستخدم استقالة حكمة
لا تتوفر في شأن المدعي لانه تقدم في اليوم الثاني لاقطاعه يسيء الاداره
مصرعه ويطلب احالته الى طبيب مختص لتقرير مدة علاجه وان الادارة

علمت بذلك واستكفت عن احاطته ابي الصبب المذكور وترصت به مدة
سبعة أيام اعبر به بعدها مستغيبا + مما يحفل القرار المطعون فيه مخالفا
لقانون ويتعين العاؤه +

خلاصة الحكم الصادر في ١٦ ١٢ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ٩

ان امثلة ج من امده ٨١ من قانون الموظفين الاسمي اني يعتبر
الموظف ايجار مدى لا يسأف عمله خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
انهاء اجارته مستغيبا حكما لا تضيق شأن المدعي لانه لم يتسلم قرار
بعبه اعيد وانه قد عاد الى الوظيفة وناشر اعباءها بمجرد تلمعه قرار
نفيه + ان المدعي بعد ان عاد ابي عمله بعد المدة التي اعتبرها الادارة
اجارة بدون رتب جال عبه أثناء عدم تلمعه قرار سعي يافص اعسارها
له مستغيبا حكما + لذا فان اقرار امعون فيه جاء مخالفا لقانون في
مدته الاولى والثمة ويعين العاؤه +

« صعب هبته مفوضي الدولة في هذا الحكم امام المحكمة
الادارية انما التي قررت تاريخ ٢٦ ٤ ١٩٦٠ قبول الطعن
شكلا ورفضه موضوعا » +

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٦ ١٢ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ٣٠

ان قرار التبريح الصادر من الادارة بحق المدعية والذي حكمت
المحكمة العسا ببقاء فقرته التي جعلت قرار التبريح يسحب على الماضي +
ان هذا اقرار وسائر ما تضمنه بقي قائما لم تتاوله الالغاء وهو قرار
صحيح في حدود ما تقى منه بعد الالغاء ولا يحق للادارة الرجوع عنه

لترتب حقوق المدعية بسببه تظهره احق في نصبة حقوقها التقاعدية
واقضاء الرواتب المستحقة لها .

ان اقرار المطعون فيه الذي تضمن اعاء القرار السابق واستداله
بآخر (يعتبر المدعية مستفظة حكما) من شأنه المساس بحقوق المدعية
لمكنسة من اقرار المطعون وهو غير صحيح فانورد مما يسوجب اعاؤه
واعادة وضع المسئلة على نحو ما صدر به اقرار السابق بعد استبعاد
الفترة التي تطلب بحكم المحكمة اعلاه .

استبعاد

خلاصة الحكم الصادر بتاريخ ١٣/٢/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في غصه ٢٢

بشرط لتوقيع عقوبة الاحالة على الاستدع وادر أدلة اثبتت في
الذب المسووح لها . وان عدم كفاية الدليل بلاد به يحول دون توقيعها
ولا يكفي مجرد الشبهة .

ان اقرار المصعون فيه معب ومخلف بمقايير تقيامه على واقعه
اثبت وقوعه وحققا عدم وقوعها أصلا ولعدم قيامه بذب الذي
تضمن توقيع العقوبة عليه مما سبب معه العاؤه .

ان هذا الالعاء لا يسع الادارة من اسفاه بواقص التحقيق وتقرير
مدى ما يمكن نسبته الى المدعي ونظر في تقرير الجزاء الملائم ان
قام سببه .

» مثل هذا استد قضت المحكمة في حله ١٢/٢

١٩٥٩ في القضية ٢٣ »

اعادة محاكمه

خلاصة حكم الصادر في ٢٩ ٦ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء الاداري
بدمشق في القضية ٤

في الشكل من حيث ان طلب اعاده النظر مقدم ضمن المعدل بعرضه
مستوفية اشروط الاستوى فيه يعني قوله شكلاً .

في الموضوع :

السب الاول من حيث ان المستوى المديني المدة بشأن تروري
المستند اليه في الحكم المطلوب اعاده نظر به قد ردت فلا مجال لمقول
مظهر تروري في الوثائق التي من عليها حكم وبالتالي يكون هذا السب
حرى بالرد .

السبين الآخرين ان الحكم مدرج تحت الاعادة قد تقدم الاجابة
على انفس الازارده في هذين السببين . ومن حيث ان المحكمة قد راعت
صور التحقيق و حكم ولم تعطل التفتيش ثارده الحاشي مدعي من
وجوه الضم . موقعة بهجها مع المبادئ القانوية على وجه نظر معه
لاستات المسكت بها انفس اعاده النظر فصره عن الاستحانة لدواعي
لاعاده المتخصص عنها سواء في القانون رقم ٥٧ تاريخ ٢٨ ١٢ ١٩٥٠
او في قانون الاصول .

خلاصة لحكم الصادر في ٢٩ ١٠ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء
الاداري بدمشق في القضية ٢٧

يشترط في استند المقدم بعد صدور الحكم لاستاذة محاكمة شرطين
الاول ان يكون هذا المستند في الدعوى . الثاني ان لا يكون في
حوزة من قدمه خلال المراجعة في الدعوى التي صدر فيها الحكم .

بقرار من سي حرم المدعون تسعوا الى المدعى انه هي تلك التي تصدر أثناء انحصار وقت نفس المدد ٢٩ من قانون المحكمة العليا ٥٧ لسنة ١٩٥٠ لا القرار من اسي يضمها المقرر مشتملة خلاصه الدعوى وامثال سي باره المدعون وحكم المدعون فيها +
ان قضاء المحكمة العليا به يعمل مائة الاسباب القانونية التي باره مدعى ان رد عليها جميعا لذلك وان طلب اعادة المحاكمة عن قائم على اساس من قانون ويتعين رفضه .

خاتمة الحكم الصادر في ٩ ١٢ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ٢٥

ان المدد ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ بني بجر قول عدة المحاكمة في حالي من القرار على وثيقة موروثة او ادعاء احد المدعين مسنداً ومما به يكن في حوزته لا تنطبق في خصوص دعوى المدعي لاسماء الموروثة والامكانية حصول المدعى على المستند (بقرص كونه قاصداً) فل صدور القرار في الدعوى الاصلية .
انما سبب عدة قول من عدة المحاكمة عدم توافر سبب من الاسباب التي يجوز فيها .

خلاصة حكم الصادر في ٣٠ ١٢ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ٥٠

ان لسبب مدعى المدعى في سبب اعادة المحاكمة تطبيق لاحكام المقتضىات ١٠ د من المدد ٣٢ من قانون المحكمة العليا رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ عن موقوف في هذه الدعوى لان المستند الذي اشار اليه المدعي لا يعتبر قاصداً او حاسداً المدعى بل هو لا يعدو تأكيداً لاقتراح .
ان المحكمة يجب له العمل الت في الاسباب التي اثارها المدعي في

دعوى السابعة بل ردت على محمل الاسباب كما يتبين من الرجوع الى الاسباب التي سندت ايها في حكمها المذكور المطعون فيه لذا يعني عدم قبول اصل دعوى بوفر الاسباب القانونية التي تضرده .

اعاده تلخيصه

حاصله حكم صدر في ٢٢ ٧ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية دمشق في المصنف ١

ان محامون اسعد يحق اسراع انقضاء هو ديون المحكمة بعبا رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ صدر ان اسراع وقع تحت طئه وهو لا يلزم باسعد الفوري عدم وجود من بهذا المعنى اذا كان اقرار المسعون فيه لا ينفي مع احكام المادة ٢٢ من هذا القانون .

ان تعين المدعي بدرجة قبل من درجه سببه عدم وجود شاعر في الملاك والمدعي لا يزعم وجوده .

ان امرر الشكوى منه مع مدعي حتى يصاحبه باعادته الى وطنه في حال وجود شاعر .

ان المذعن بي سببه ايها المدعي لا يسوجب ابطال القرار شكوى منه .

« طعن هيئة مفوضي ندوة في هذا الحكم امام المحكمة الادارية العليا التي قررت بتاريخ ٢٦ ٤ ١٩٦٠ قبول الطعن شكلا وموضوعا والغاء حكم المحكمة الادارية وقرار اعاده المدعي الى الخدمة برتبة و ر ب اقل مما كان عليه قبل الترشح » .

(راجع حكم الالغاء - آثاره)

« يمثل هذا المدأ قصت المحكمة الادارية بدمشق في حصة ٢٢/٧/١٩٥٩ في القضية رقم ٢ » .

انتفاء الخصومة

خلاصه الحكم الصادر في ٢٦ / ١١ / ١٩٥٩ عن محكمة عصه
الاداري بدمشق في القضية ١٢

قد صدر حكم من محكمة اعليا ترقيح المدعي الى وظيفة مقتش
اداري عام من المرتبة الثانية في بلده حلب . ثم صدر اقرار امطعون فيه
بمعي عيره في هذا المصب بعد تسريحه وقيام بدعوى لالغاء قرار
التعيين امطعون فيه . وتحتج شرط لمصلحته في طلب الغاء اقرار تعيين
عده قبول الدعوى .

خلاصه الحكم الصادر في ٤ / ١١ / ١٩٥٩ عن المحكمة الاداريه
بدمشق في القضية ٤٢

ان المدعي احتشم في دعواه الامين العام المساعد لشئون الامن العام
واشرسه في الاقليم السوري بصفه . ان الدفاعة في احتشام جهات الاداره
ان توجه الدعوى الى الوزير المحض في كل ما يتعلق بشئون وزاره لانه
يمثل الدولة من هذه الناحية .

لذا فان الدعوى تكون قد رفعت على غير دي صفة ووجهت الى غير
من يصح احتشامه في الامر الذي يسوجب عدم قبولها بعدم الخصومة .
« طعن المدعي في هذا الحكم امام المحكمة الاداريه العليا
لي قرر في ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ قبول الطعن شكلا وعدمه قبول
الدعوى لرفعها بعد الميعاد » .

انتفاء صفة

خلاصه الحكم الصادر في ١٦ / ١٢ / ١٩٥٩ عن المحكمة الاداريه
بدمشق في القضية رقم ٥٥

ان الطعن في قرارات محس التأديب اصدره في شأن موظف من

موسمى الحلة الثانية فما دور هي من اختصاص هذه المحكمة وسعي
رفض الدفع بعدم الاختصاص .

لا يجوز غير لموصى به صدر القرار بآدمى فى شأنه حق الصم
فيه حسب نص بقره رابع من اذنه الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٩ ما عني معه هذه فور المستوى من الادارة لاسفاء صفة الجهة
التي رقتها .

اهاء حصومه

خلاصة الحكم الصادر فى ٨ - ٩٥٩ عن محكمة قضاء الادارى
بدمشق فى القضية ٦٣

ان عاء الادارة بقرار المضمون به بقد المدعى محلها وبسبب
بالتالى عدم البحث فى طلب ارجاء التنفيذ .

خلاصة الحكم الصادر فى ٣٠ - ٧ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء الادارى
بدمشق فى قضية ١٣

صرح المدعي 'مام' المحكمة ان الجهة المدعى عليها قد أوصلته الى
حده وسبب اهاء حصومه . ووافق محامى الجارية على ذلك .

بطلان صحيفة الدعوى

خلاصة الحكم الصادر عن محكمة قضاء الادارى بدمشق تاريخ
١٩٥٩/١١/٢٦ فى القضية ١٣٦

ان الطلب المقدم من وزارة العدل بالغاء القرار المضمون فيه عبر موقع
على عريضته من محامى مقدم بحدود المحامين المتولين أمام مجلس الدولة
مما يضمن معه بطلان صحيفة الدعوى .

« يمثل هذا المبدأ نص محكمة القضاء الإداري بدمشق

في نفس التاريخ «تصية رقم ١١٤٠ وفي تاريخ ٢٤ ١٢

١٩٥٩ «تصية رقم ١٤١٠ ويمثل هذا المبدأ نص «يطلب

لمحكمة الإدارية بدمشق في حقه ٨ ٦ ١٩٥٩ في عهده ٧١٠

برخص:

خلاصة الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بدمشق بتاريخ

١٩٥٩/٦/٢٦ في القضية ٧١

١- سرحش لم يمس على في إساءة على أرض من مساحة ٤٠٠ هـ
مقرر في نظام إساءة أن يكون على مساحة بقواعد شاذية ٠

٢- العشرة المساحة براهمة إساءة في الوقت الحاضر لا المساحة التي
ستتحقق في المستقبل ٠

٣- إساءة بغير وقف بعد حبس هذا الغالب ٠

برفع:

خلاصة حكم صادر بتاريخ ٢٨ ١٠ ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية

بدمشق في القضية ٣٧

من أنواع عدم سريتها إقامته والأحكام لا يلحق أي القانون العام
لا في حالة عدم وجود نص في القانون الخاص ٠ وحسب أن موطن
الحكماء في وبنهم خاص وهو القرار رقم ٥٤٥٠ تاريخ ٢٦ ١٢ ١٩٤٣
ون أحكام قانون الموصفين الأساسي ينطبق في كل ما لم يرد عنه النص
صراحة في هذا القرار ٠

٢- القانون رقم ٣٤٠ تاريخ ٢٨ ٣ ١٩٥٥ المخصص تعديل رواتب
موطني حمارك قد لاحظ إساءة المتعلقة بشكوى المدعي فصل إساءة

المفوض للمرتبة الخامسة والدرجة الثانية ٣٧٥ ليرة والمرتبة السادسة
الدرجة الاولى ٣٥٠ ليرة . لذا فإنه لا يمكن تطبيق أحكام قانون الموظفين
الأساسي على وضاع موظفي الجمارك وترد الدعوى .

« يمثل هذا المدأ قصت المحكمة في حصة ١٠/٢٨/

١٩٥٩ بالقضية رقم ٣٨ » .

« من المدعى في هذا الحكم الأخير أمام المحكمة الادارية

العلما التي قررت تاريخ ٢٦ /٤ /١٩٦٠ قبول انطمن شكلا

وموضوعا واعاء الحكم المطعون فيه وعدم احصاء المحكمه

الادارية بنظر الدعوى » .

(راجع موظفون - جمارك)

تسريح :

حلاصة حكم لصادر في ٢٢ /٧ /١٩٥٩ عن محكمة انصاء الاداري

بلمشق في القضية ١

ان انصاف سى دى بها العايب المدعى لا تقوم على أساس سليم .

لذا تعين رفض الدعوى .

« تلعب هذه معوضي ادوله والمدعى في هذا الحكم

مام المحكمة الادارية انصاء اني قررت تاريخ ٢٦ /٤ /١٩٦٠

قبول النطن شكلا وانصاء حكم محكمة القضاء الاداري

والغاء قرار التسريح المطعون فيه » .

(راجع رفاعة انصاء الاداري - قرارات الصرف)

حلاصة الحكم الصادر في ١٢ /١١ /١٩٥٩ عن محكمة القضاء الاداري

بلمشق في القضية ٩

ان المشرع قصد الى اضعاء الحصانة على قرارات الفصل عن غير

استريق استدبي وعزل أعضاء عن سماع الدعوى التي تقدم نصب العائذ
وذلك حسب حكمه المادة ٨٥ من قانون الموظفين الأساسي المعدلة .

٣٠ اقرار المطعون فيه هو بمثابة قرار فصل بغير اطرين استدبي
وتحل في اختصاص محكمة انشاء الاداري عملا بحكم الفقرة الخامسة
من المادة الثامنة من قانون مجلس الدولة اسي سحب حكم المادة ٨٥
لمشار اليه عملا بحكم المادة الاولى من قانون الاصدار .

٣١ ر ر هـ السج لا يكون الا حب يكون قرارات الفصل عن
غير طريق استدبي صادرة في صفة . أما اقرارات اصداره فبانه فتكون
خاصة لحظه المادة ٨٥ وسحب صهي ولاية القضاء .

٣٢ ر ر هـ المطعون فيه صادر عن العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩
ذلك بحسب حكم المادة ٨٥ وسحب رد الدعوى .

« سنل هذا استد قضت المحكمة في جلسته ١٣ ١١
١٩٥٩ في جلسته رقم ٢٤ وفي جلسته ٢٦ ، ١١ / ١٩٥٩ في
انقضيتي ١٥ و ١٦ » .

« من المدني في حكم الفحصه رقم ٢٤ امام المحكمة
الادارية العليا التي قررت بارجح ٢١ ٩ ١٩٦٠ قبول الطعن
شكلا ورفضه موضوعا » .

خلاصة احكم الصادر في ١٩٥٩/٦/٢٩ عن المحكمة الادارية في
القضية رقم ١٧

ان لاسباب التي اوردتها المدعي ليس فيها ما يؤثر على القرار المطعون

فيه لأن مشروع قسود المدعون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٥٨ لا أحد من الاعسار
اجتء عام ١٩٣٣ ، السنة الاشخاص المودعين قسده .
القرار يصعوب فيه صدر عن سلطة محضه وجامع لاسانه
القانونية .

حاصله حكم الصادر في ١٢/٩ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية في
القضية رقم ٤١

الجميع مساهمة المدعي انكار التواثر ركن السب في اقرار المصعوب
و لا يثبت في هذا الخصوص .
ما نسب للمدعي صحيح ويكون في حملته مأخذ ملكه يصح
الاعتداد به .

الادارة مرحضة في تقدير العقوبة التي ترى انزالها بموجب حراء
ه على دست يثبت ركنه له دون ان يكون لقصه حق مراجعتها ومراجعتها
في هذا التقدير .

الاعتراف المصعوب فيه سليم وسعي رفض الدعوى باعائه .

حاصله حكم الصادر في ٢٢/٧ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في لقصه رقم ٤

المرجع مدعي حي على افراج مدير عام في وقت كان يستع به
مسائل صلاحياته .

المدعى ٦٥ من المرسوم التشريعي رقم ٧٨ تاريخ ٣٠/٦ ١٩٤٧
المعدله المرسوم التشريعي رقم ٢٣ تاريخ ٢٠/٧ ١٩٤٩ مسحب وزير
محضه ساء على افراج المدير عام بشرطة والامن حتى سريخ مراقبي
لامن دون التقيد بقانون الموظفين الاساسي ولا سجل الموصف دون

حصوله لاجراءات خصوصية وصوائف يتفقد بها ، وان حقه بتقديم اقتراح
التسريح مستمد من القانون .

ان الادارة قد ردت أن الموظف غير صالح لخدمته بسبب . ان ما أدعى
به المدعى لا يدل من القرار المضمون فيه ولا يجعله مشنونا «لاجراف» .
« يشهد هذا المدعى على المحكمة في حقه ٢٢ ٧ ١٥٩
في القضية رقم ٣ » .

« يجب هذه مقوضي الدولة في هذه حكمة أمام
المحكمة الادارية العليا التي قررت تاريخ ٢٦ ٤ ١٩٦٠
في صور الصعير شكلا وموضوعا والغاء حكم المحكمة لاداره
وقرر التسريح » .

(راجع تسريح مراقبي الامن)

خلاصة الحكم الصادر في ١٢، ١٠، ١٩٥٩ من المحكمة الادارية
بالمحقق في القضية ١٤

ان قرار أمين العاصمة بشأن انهاء خدمته للمدعي هو قرار نافذ ولو لم
يصدق عليه وزير الشؤون البلدية والقروية لانه قرار صادر من سلطة
تنتهت وحده حتى اصداره دول ما وصديقه أو رياسته من سلطة أعلى .
ان قرار الغاء قرار التسريح صادر بعد مدة تزيد على تسعة أشهر
من قرار التسريح غير حائر لصدقه بعد المدة التي يجوز فيها ، ومصادره
مركز قانوني ذاتي اكتسبه للمدعي واستمد منه حقوق لا يجوز سحب
قرار ادري يرتد الى تاريخ سابق (حتى ولو كان قرار التسريح يصح
بصدقه وقراره شئون بلدية وقروية) لأن ذلك لا يجوز لاصول ،
ان المدعى على أساس سبب من المادون وسبب قوته وحده
المدعى الى طلبه .

« يجب هذه العاصمة في هذا الحكم أمام المحكمة

الإدارية العليا وقد قررت لجنة فحص الصعوبات فيها قبول
المشروع شكلاً ورفعه موضوعاً بتاريخ ٢٥ ٢ ١٩٦٠ « .

حالاته الحكم الصادر بتاريخ ١١ ٤ ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ١٦

إن رغبة المستوع في تحديد العقد خاصة حين تجاوز الخدمات الفعلية
حسبه بشرط عدم الاعتراض من الأركان العامة على قبول تحديد العقد بل
هي صدر حسب الصروف ما تراه واحد من قبول طلب التحدد أو إنهاء
الخدمة .

إن قرار رقم ٦١٤ تاريخ ٨ ٤ ١٩٥٨ تأطير بقائد الجيش الأول
كذلك صاحب واعقوب المقررة في الانظمة وبقوانين القائمة في الأقليم
استورنى رئيس الأركان العامة إلى أن يصدر بقوانين و لائحة الانظمة .
هذه القوانين والانظمة لم تصدر حتى الآن . لهذا فلا مجال للتطبيق
في صاحبها قائد الجيش الأول تاسم صدور القرارات المطلوبة لرئيس الأركان
عامة ومنه انحرار المطعون عنه الذي وردت من شوائب الاتصال .

حالاته الحكم الصادر بتاريخ ٩ ١٣ ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ٢٩

إن الأسباب التي أقام عليها مجلس التأديب قراره بتسريح المدعي
من الخدمة تأديباً غير صحيحة وإن المخالفات المسببة التي حسب إليه
وإني صدرت القرارات المذكورة بمخاربه عنها غير ثابتة في حقه بدليل أن
محكمة الجلسات قد برأته منها لعدم ثباتها . مما يجعل هذا القرار المطعون
فيه مخالفاً ولا مناص من إجابة الغائه .

« طعن إدارة قضائية بالحكومة في هذا الحكم أمام المحكمة

لاداره العليا التي قررت بتاريخ ٢١/٩/١٩٦٠ قبول الطعن
شكلا وموضوعا والغاء الحكم المطعون فيه ورفض المدعى .»

خلاصه لحكم الصادر في ٢٣/١٢/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٦٣

ان لمشرع بما نص عليه في المادة ٨٥ من قانون رقم ١٣٥ لسنة
١٩٤٥ (والتي صدر المرسوم المعمول فيه دلائل ادائها) أراد أن يعظم
اقرارات سي تصدر بحرفه الموظفين من الخدمة بغير ائريض التاديني
من كل طعن وأن يجعلها بمصدره من رفاه القضاء أيا كان نوعها ، لهذا
مع القضاء من نظر المصالح المتعلقة بهذه القرارات و يعرض بها بالاعاء
أو دعويس عنها أن كان العيب الذي قد تتسم به وذلك استثناء من
المعاده العامة التي تحجر الطعن في القرارات الادارية متى كانت مشونه
بعب من اعيوب التي نصت عليها المادة ٢٣ من قانون المحكمة بعبا
ومادة ٨ من قانون مجلس الدولة الذي حل محل القانون الاول . بهذا
يرد هذه الدعوى دون تصد لبحث في شكلها وموضوعها لانهاء الولاية
القضائية ، لانه لئن هذه الدعوى بالذات ولو كان مرسوم المشرع
صادرا بحق موصف أثناء وجوده في خدمة المصم .

تظلم :

خلاصه لحكم الصادر عن المحكمة الادارية بدمشق بتاريخ ٢٨/١٠/
١٩٥٩ في القضية ٤٨

ان لمادة ١٢ من قانون مجلس دولة نص على أنه لا تقبل الطلبات
المقدمة رؤس بعبه بقرارات الادارية المخصوص عليها في البدين ثالثا
وراما عندما كان منها صادرا من محال تأدينية والسد خامسا من المادة

٨٠ قبل انظمة منها الى بحسب الادارية التي تصدرت القرار . ان القرار
يصدر فيه . يصدر من مجلس اعدائه حصص مجلس تأديت به . كان
من الميعين انظمة الى السلطة التي تصدرت و نظار المدة انصره لست
٩٥ . قبل ان يجرى الى هذه المحكمة بطلب اعطائه . الامر الذي لم
يقع له لمعني من . جعل يسوي غير مقبوه شكلا .

.. تعيب هذه مقوضي الدولة في هذا الحكم تمام المحكمة
لا بد ان احد ابي قرار قبول الصنع شكلا ورفضه موضوعا
تاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠ .

موضوع:

حاشية الحكم الصادر في ٢٦ ١١ ١٩٥٩ من المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٣٣

ان عدم التسوية خلال ثلاثين يوما الى المحكمة تعيب ومراجعه
ورده جرائه لمن مروا خمس سنوات يجعل التسوية مقبوه شكلا .
في حين ان ليس كركس المعينة انما به بحكم وجوده في راس وصفه
ما به لا وصفه مالاك ووجهه في تقدير قيم الاملاك . وعلى ذلك فانه
.. حتى مع عدم الاضافة احيى يحق للموظف تناوبه بحسب البعده
شبه من غيره الاولي من المادة ١١٥ من قانون الموظفين العامة في
البعده بمرسوم شرعي رقم ٩٥ . لا العونين الذي يحق وصفه
حين . وترد الدعوى .

حاشية الحكم الصادر في ٩ ١٢ ١٩٥٩ من المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٢٠

.. هذه الدعوى تعبر عن المنازعات بخاصة بالمرتبات ولا يرى
عسى تحكمه المادة ٣٣ المتعينة بعبارة تقديم الدعوى .

ان المدعي قد حارب بحقه قبل انقضاء العدة في كل خمس سنوات
 مما يجعل الدعوى مقبولة شكلاً *
 ان تعيين المدعي كرئيس جهة اداة بحكم وجوده على رأس وصفه
 مالية لا يوصفه ملاكاً أو خدماً في تقدير قيمة الاملاك وعلى ذلك فانه
 يفتى استعوضت الاصلية اسي بحق للموظف بدولها بحسب ائدة ٣
 من المرسوم التشريعي رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٣ لا استعوض مدى يستحقه
 بوصفه خيراً وترفض الدعوى *

تعين :

خلاصة بحكم الصادر في ١٨ ١١ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
 دمشق بالقضية رقم ١٥
 ان رصوح لادارة اسي تدرب قرار التعيين برأي ديون المحاسبات
 واستحقاق قرارها بمقرر قرار جديد بوجه امة اعمس *
 ان احكام نظام موظفي جدارك احكام خاصة وقد نصت احكام
 الموظف عامة سي لا يرجع بها لا فساد سم نص عليه في الاحكام
 الخاصة *
 ان عدم تعيين سي مساهمة افساء رئيس مقرره بعد استئناف
 الشروع في مقررها المدير العام لبحارك لهذه المساهمة واني صممت
 قراره رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٨ الذي احدث ليعمر من الرئيس مساهمة
 واثامته دخول هذه مساهمة واحكام فيها برئيس الاول والثاني يحمل
 بها حقا وحقا في تعيين أو الترفع لوصفه المذكورة ما دام ان من يليهما
 في الترتيب قد عين أو رفع لهذه الوظيفة *
 ان عدم تعيينهما أو رفعهما يكون مخالف للقانون وتعين اعداء القرار
 السلبي بالامتناع عن تعيين المدعين *
 « صنعت ادارة قضائية الحكومة في هذا الحكم أمام المحكمة

الادارية اعليا التي قررت بتاريخ ٢٦/٤، ١٩٦٠ قبول الطعن
شكلا وموضوعا واعاء حكم المحكمة الادارية ورد الدعوى .
(راجع جمارك - موظفون)

نقاعد :

خلاصة الحكم الصادر في ٢٦ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة النقضاء
الاداري بدمشق في القضية ٥٨

ان هذه الدعوى في حقيقتها مسرعة حاشه معاش ولا يشترط قبولها
ان ترفع في موعد المحدد في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠
وتقبل شكلا .

ان المستدعي لم يكن من ابناء مخصوص عنده في المادة الاولى من
القانون رقم ١٤ سنة ١٩٥٨ ولا يعد من فئة الفساد الذين عسيهم المادة
٣٨ من القانون المذكور . لانه موصوف مذني فعل ليس الشبهة دون ان يتم
تدريسه نظاما على ما يقتضي به المادة ١٨ من هذه المادة . ولذلك يجرى
حالته من نطاق تطبيق الحكم الوارد في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٤
سنة ١٩٥٨ ولا يعد من أحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ ورفض
دعواه .

« مثل هذا المدعى قضت المحكمة في جلسة ٢٦ ١١
١٩٥٩ في القضية رقم ٦٠ » .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٦ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة النقضاء
الاداري بدمشق في القضية ٤٦

لا يشترط في قبول هذه الدعوى التزام موعد الطعن المقرر في المادة
٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ وانها مسرعة على معاش وتقبل شكلا .
ان السريخ قد اُصل بحكم المحكمة بعد في ١٤/١٢، ١٩٥٥ لذلك

ترد حده المدعي الى ما كانت عليه قبل سريخ ونشر حكمه منه
وتدخل مدة سريخ في حساب مدعى المدعى للمدعي *

ان المدعي يعتبر مرفق قضاء ابي امره الى ما على ما قضت به المحكمة
لعب وسعي الحساب معدل ربه انفاذ في الحسن سواء الاحرف
على انه كان مدعى ارباب المقرر بمرتبه شايه انفاذ بحكم المحكمة
انما * و * يومه لاداره عمل الوضفة لمرفق بها * لانه لا يجوز
لاحتجاج على المدعى بنشر غير دوى بجب انه الادارة حين صلب
حكما واجب التنفيذ *

خلاصه بحكم الصادر في ١٠ ١٢ ١٩٥٩ من محكمة قضاء
الاداري بدمشق ، بقضيه ٤٩

ان هذه الدعوى بعد دعوى سوية لا يشترط قبولها ان يرفع في
المبدا مخصص به في دده ٢٣ من اعدون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٠ لآ
امسود هذه امدد دعوى انصر وانما ، اقرار ان لاداره *

ان المدعي من الفلسطينيين المقيمين في راسي الجمهورية السورية
سريخ شر ما دون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٥٦ وقد تولي وصيفة في ملكه انه
لما انه بعد من حكمه امسود سريخ رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ دتوافق
فيه اشروم المخصص عليها في المادة الاولى منه ما في ذلك شر
بحسبه حسب اعبره مخرج كسوري اتصالا ، كما يقصد من قواعد ص
بده مؤمنة التي تضمنها هذا المرسوم *

» بش هذا المدفد قضت المحكمة في جلسة ١٠ ١٢ /

١٩٥٩ بالقضيه رقم ٤٨ وفي جلسة ١٧ ١٢ / ١٩٥٩ بالقضيتين

٥٤ و ١٦٨ » *

» طعن ادارة قضايه الحكومة في هذه الاحكام أمام

المحكمة الادارية العليا الي قرون تاريخ ٢٣ ٤ ١٩٦٠
قول الصم شكلا ورقصه موضوعا « .

حلاصه الحكم الصادر في ١٧ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة القضاة
الاداري بدمشق في القضية ٦٦

ان صم مدة الجهاد في الخدمة الفعلية للمدني تسوجب اعطائه
نهاية امدد المضمومة مستقلا عن اوصافه بسبب عدم تأديتيه و سن ناشت
عن طلب استماع أو استفادة أو صفت احده على سبب عدم ان عوده للمدني
الي الوظيفة مجدد تاريخ ١ ٢ ١٩٥١ تحدد مركزه القانوني كموظف
ففي فترة حرج بوضفه بعضه الفرصة بالاستفادة من أحكام قانون
القواعد ضمن مده أربع سواب ان مده خدمه المحسونه في معاش
استقاعد . ان قانون المجهدين في ارقم ١٢٢ تاريخ ١٤ ٣ ١٩٣٩ الذي
سمح بصم مدة الجهاد في الخدمات اعطاه في سبب عن الجهاد
معاش تقاعده لا يحفل بعض لوارد في قانون الاستعداد .

حلاصه الحكم الصادر في ٢١ ١٠ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٣١

في شكل رفعت الدعوى في الميعاد المقرر في امدد ٢٣ من قانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ هذا يكون مقبوله شكلا .
في الموضوع ان المدعي لم يتقدم الي المحكمة الدائيه معرصا على
تعديل تولده من ١٩٠٠ الي ١٨٩٥ من قبل جهة احصاء ١٥ ١٩٢٢ في
حينه .

ان تاريخ التولد الذي يعتد به هو تاريخ ميلاد المدني في احصاء عام
١٩٢٢ الذي ترجع الي عام ١٨٩٥ ويعبر بوجه ذلك أنه قد اكمل استين .

ويكون منه دعاء نمرار المظنون فيه غير قائم على أساس سليم من القانون وحرماً بالرفض .

خلاصة الحكم الصادر في ٢١ ١٠ ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
في القضية ٣١

المدعون رقم ٢٦٠ تاريخ ١٠ ٧ ١٩٥٦ اعترض الفلسطينيون المقيمين في أراضي الجمهورية العربية السورية ساريح شره كاسوريين أصلاً مدعون سائر ما سمح به اسوريون مما نص عليه القوانين والأنظمة .
و سمح عن هذا الحق اعتدواهم حتى يعتد كالموظفين اسوريين لا بحرمانهم من هذا الحق لا بعضهم كاسوريين . لذا فان القرار المأثور المشكوك منه مخالف للقانون ويستحق الالغاء .

« بشأن هذا المبدأ فصلت المحكمة في جلسه ٢٨ ١٠ /
١٩٥٩ بالقضية ٥٣ » .

« فصلت ادارته قضيا الحكومة في هذين الحكمين أمام
المحكمة الادارية العليا الى قرار ساريح ٢٣ ٤ ١٩٦٠
فصلت الحكمين شكلاً ورفضهما موضوعاً » .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٨ ١٠ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
بدمشق في القضية ٣٥

في الشكل ان مدفع بعدم قبول الدعوى لعدم توقيع عريضتها من
مجه غير قائم على أساس وسعيين رفضه لأن قانون المحكمة العليا الذي
رفع الدعوى في طله لا يشترط توقيع محام على عريضة المدعى .

في موضوع نص المادة ٣٧ من المرسوم التشريعي رقم ٣٤ لسنة
١٩٥٠ على (ان ارواح سب توجب عليه دفع معاش الروحة) وعليه

لا يحق للمدعي أن تترك مدعيه مدعيه وواضح الرواج بالجمع قبل
المحلول ولو وافق وورثه من دي. • هذا يكون الأساس الذي أوردته
المدعية غير قائمة على أساس سليم من القانون •

• حسب مدعيه في هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية
بعد وفور وجه فحص المحلول فيكون ضمن شكلا ورقصه
موضوعا بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٦٠ •

خلاصة الحكم الصادر في ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في قضية ٤٣

لا يحق للمدعي الاستفادة من المعونات العائلي لا بعد دخوله
الملاك ولا يحق له الاستفادة من هذا المعونات عن لمدة اسي كد فيها خارج
الملاك •

يعبر به حساب الخدمات الفعلية من أجل التقاعد للعاملين الذين
يخدمون في ملاك المعلم اشخاص والامداني من تاريخ صدور المراسيم
• قرارات المتعاقبة دحومهم في هذا الملاك •

• بحث بملاحة المدعيه من الجهة المدعية والاداره وتعيين المركز
تدوى لكل من المتعاقبين لا بدخل في اختصاص هذه المحكمة •

• طلعت ادارته فديا الحكومة في هذا الحكم أمام
المحكمة الادارية بعد اسي وورث قبول الطعن شكلا ورقصه
موضوعا بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ •

تنازل المدني :

خلاصة حكم الصادر في ١٩ / ١٠ / ١٩٥٩ عن محكمة قضاء
الاداري بدمشق في قضية ١٣٦

• المدعي قد سارل عن طلب الحكم على وجه الاستعجال مع المدعي
عليها من شراء الكمية الباقية من الزيت على حسابه •

خلاصة الحكم الصادر في ٢٥، ١١، ١٩٥٩ عن المحكمة لادارية
بدمشق في القضية ١٢

المدعي قد سرق عن الدتوى وسعى اثبات هذا السارق .

رأى :
رأى :

خلاصة الحكم الصادر في ٣، ١٢، ١٩٥٩ من المحكمة لادارية
بدمشق في القضية رقم ٣٣

المدعي يخرج من سرق عن سرق عنهم اخدمه المرسوم التشريعي
رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ احاطت بروايات السادة العسكرية ومن ثم
لا يكون في لاصل حتى ارفاده من حكم المادة ٢٢ من المرسوم المذكور
الى معنى منح قضاء و بقاء المخترعين وفرد ادرك المرحلين لرفض
و خرج ناشئ عن اخدمه راسب معلومة مقصوع . ان نص المدعي
لا يستلزم من سرق من افادون ويعين رفض الدعوى .

« يجب حصة موقوفى الدولة في هذا الحكم امام المحكمة
لادارية اعاد انني قررت سرح ٢١ / ٩ / ١٩٦٠ فورا الصل
شكلا ورفضه موضوعا » .

رجوع عن الدعوى :

خلاصة الحكم الصادر عن محكمة قضاء الادارى بدمشق
في ٢١/٩/١٩٥٩ بالقضية رقم ٧٩

المدعي قد سرق صرف النظر عن طلب وقف السعد مدعي ان
الجهة مدعى عليها قد قضت بملح التأمين ووفته على ديث .

خلاصة الحكم الصادر في ١٠ ٥ ١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري دمشق في القضية ١٤

أن المدعي مصون استبداده أمام المحكمة برجوعه عن دعواه
وسلب شطها •

خلاصة حكم الصادر في ١١ ٨ ١٩٥٩ من محكمة الإدارة
دمشق في قضية ٣٦

ب رجوع المدعي عن دعواه بصر لالء القرار لمطعون فيه من قبل
سلابه التي أصدرته بسره استعد الدعوى وانار الحصومه
• بهه •

ضم خذعة:

خلاصة حكم الصادر في ٢٣ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة الادارية
دمشق في قضية ٤٥

ان هذه الدعوى مدرجه في راقب ولا يتحتم رفعها ضمن مدة الستين
يوما وتصل شكلا •

ن موضوع هذه دعوى تحكيم أحكام المرسوم التشريعي رقم
٣٤ ربح ٢٧ ٤ ١٩٤٩ التي لا تحتر اضافة مدة خدمه المؤقتة التي
مدد خدمه اعلنه التي فصل في بصفة حقوق الفاعده لدا فان المدعي
غير محق بطلبه مما يستوجب رد دعواه •

خلاصة حكم صادر في ١٨ ١١ ١٩٥٩ عن المحكمة الادارية
دمشق في القضية ١٨

ان المدة التي قصدها المدعي موظفا مؤقتا في مصلحة الاعاشة لا يحور
أن تحس ضمن مدة خدمته الفعلية التي قضاه بورارة الاقصاد والتي

حسبته في معاش التقاعد لانه لا يسد لها من القانون ، ولا تنطبق عليه
الحكام المدة الثامنة من المرسوم التشريعي رقم ١٦١ تاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٣٥
بدا فان دعوى المطالبة بنظم الخدمة المؤقتة المذكورة على غير أساس من
القانون ويتعين رفضها .

« سمعت هيئة موصى الدولة في هذا الحكم أمام المحكمة
الإدارية العفد التي قررت بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٦٠ صوت طعن
شكلا وموضوعا وانعاه الحكم المطعون فيه وعدم قبول
الدعوى » .

(راجع موظف — تقاعد)

طرد :

خلاصة الحكم الصادر في ١٣ / ٨ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ٢٨

د بقره الأخره للمدة ٧٠ من المرسوم التشريعي رقم ٧٧ تاريخ
٣٠ / ٦ / ١٩٤٧ تشرط صدور حكم قضائي على الموظف بارتكابه فعلا
معصية كي يحق للمجلس الانصيبي ان يرتأى طرده بسببها .
ان المجلس المذكور ارتأى سرد المدعين من الخدمة لارتكابهم
فعلا معصية من سنصدار حكم قضائي بهذا الشأن . لذا يمين العاء
الامر الإداري المطعون فيه لصدوره خلاف بالأجراءات الأساسية التي
نص عليها القانون .

« مثل هذا المبدأ قصت المحكمة في نفس الجلسة

بالقضايا ٥ و ٨ و ١٧ »

خلاصة لحكم الصادر في ١٨ / ١١ / ١٩٥٩ عن المحكمة الإدارية
بدمشق في القضية ١١

ان قرر الطرد الصادر عن امين العاصمة متضمنا في مادته الاولى

الغاء قرار العرب في غير محله لأن قرار العمل السابق الصادر عنه قد صدر من سلطة ملكه وحدها وحده سليما . لذا فإن المدعى يكتسب منه حدا يتم بتحدد صدوره وينطبق كل دي مصححه ان يخرج به تعام لاداره ولا يكفي الاحتجاج بان القرار لأول ثى قرار لمرل غير نافذ لعدم تصديق الورره عليه . لا به لا يخرج قانونا بتصديق . لذا فان اقرار المصقول مع حاء مخالف لتدوين ويتمين العاؤه .

« طلعت ثمانية بماضيه وهئة مفوضي الدولة في عهد بحكم ثمانية المحكمة الادارية اعطى وقررت لجنه فحص المصقول - ربيع ٢٠ ٣ ١٩٦٠ قبول المعتبر شكلا ورفضها موضوعا » .

عقد :

حلاسه الحكم الصادر في ٣ ١٢ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء

الاداري بدمشق بالقصة ٨

ان قرار مصقول مع صدر من لجنه المدعى نسبها وفقا للتفويض الممنوح بها من قبل مجلس الوزراء ومقتضى صلاحيات المخرجه وزير المواصلات بقرار رئيس الجمهورية بحق التصديق على العقود التي توجب اشتريعات تصديقها بمرسوم او بقرار من مجلس الوزراء . لذلك فان الدعوى حرية بالرفض .

مبدأ :

حلاسه الحكم الصادر في ٢٦ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة القضاء

الاداري بدمشق في لقصة ٦٣

ان بعض حاء بمد مضي المدة القانونية المخصوص عليها في القانون ٥٧ يخص بالمحكمة العليا . ويتمين قبول الدعوى شكلا .

حلاصه حكم الصادر في ٢٣ ١١ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء

الاداري بدمشق في القضية ١١

ان الصغر في القرار اشكو منه قدم بعد فوات الميعاد ك ان التنظيم
رفع بي الحجة الادارية بعد قضاء هذه السطحة مما يجعل الشكوى غير
مقبولة شكلا .

٥- طعن منه متوصي الدولة وادارة قضاء الحكومة
و مدعي في هذا حكم ثمة المحكمة الادارية عند بي
قرار تاريخ ٢٠ ٤ ١٩٦٠ قبول الطعن شكلا . موضوعا
والعدا حكم محكمة القضاء الاداري والقرار لمصون فيه .

حلاصه حكم صادر في ١ ٢ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء

الاداري بدمشق في القضية ٣٩

لا بد من عدم ثبات وقف السطحة وفق الشكل المقرر وضمن الميعاد
المحدد . وحسب ان طلب تأجيل السطحة لا يخرج من كونه تمهيدا في قرار
الخطوب بعد ذلك فهو سجد سجد مع سجد لا جاء فيه تعليق بالمعاد المقرر
المبني . ولا يجوز تقديمه بعد انتهاء مهلة الطعن المحدد شهر واحد .
مقتضى حكمه قبول المحكمة الحكم رقم ٥٧ تاريخ ٢٨ ١٢ ١٩٥٠
وقبول مجلس الدولة رقم ٥٥ تاريخ ٢١ ٢ ١٩٥٩ .

حلاصه حكم صادر في ١٦ ١ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء

الاداري بدمشق في القضية رقم ١٢٤

بالنسبة للقرار الاول :

ان بدوى غير مقبولة شكلا رفعها بعد معاد السيل يوما من بعد
علم المدعي بالقرار المطعون فيه فانونا .

بالنسبة للقرار الثاني :

ان المادة ١٣ من قانون الاستملاك نص على امكانية الاعتراض على اقيم المقدرة لاستملاك العقارات الى لجنة تحكيمية ، وعلى ذلك فان الاحصاء لا يعقد لهذه المحكمة لان القرار المطعون فيه الصادر عن مؤسسة كهرباء حمص باعبار الجرم المثلث دون ربح العقار ليس قرارا نهائيا ، وقرار لجنة التحكيمية النهائي لم يصدر حتى الآن .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٣/٧/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ١٩

ان تقديم الدعوى بعد انقضاء المدة المحددة قانونا يحتم ردها شكلا عملا بحكم المادة ٢٣ من قانون المحكمة العليا والمادتين ١ و ١٣ المعدتين من المرسوم رقم ٥٥ .

« طعت هيئة مفوضي الدولة والمدعي في هذا الحكم ماء المحكمة الادارية العليا وقررت لجنة فحص الطعون قبول انطاع شكلا ورفض موضوعا بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٠ » .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٥/١١/١٩٥٩ عن المحكمة الادارية بدمشق في القضية ٦٢

ان المدعي قدم دعوى الانطال الى المحكمة العليا بعد المدة القانونية المحددة بالمادة ٢٣ من قانون هذه المحكمة لذا فان الدعوى ترد شكلا .
ان رقابة الادارية لمجلس الدولة على تصرفات الادارة تنحصر بالغاء ما يقع منها مخالفا للقانون . وهذه المحكمة غير مختصة بالزام الادارة بصدور قرار معين كقرار اعادة المدعي الى سنك الشرطة ، ان المدعي وقد حصر الدعوى ملزم بكافة الرسوم والنفقات .

وقف تنفيذ :

خلاصة الحكم الصادر في ١٧/١٢/١٩٥٩ عن محكمة القضاة
الإداري بدمشق في القضية ١٨٥

شروط في طلب وقف تنفيذ القرار المطلوب العاؤه أن تكون نتائج
السيد قد يتعد تداركها على ما ورد في المادة ٣١ من قانون
محس بدولة .

ولم كان السيد هذا القرار المطلوب العاؤه ليس له نتائج حدية يتعد
تداركها ، رفض طلب وقف التنفيذ .

» يمثل هذا المبدأ فصل المحكمة نفس الجلسة في
القضية ١٦٥ وفي حلة ٢٤/٩/١٩٥٩ في القضية ١١٨ وفي
حلة ١١/٢ ١٩٥٩ في القضية ١٦٤ ، وفي حلة
١٥ ١١/١٩٥٩ في القضية ١٥٥ وفي حلة ٢٤ ١٢ ١٩٥٩
في القضية ١٩٣ « .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٢/٧/١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري بدمشق في القضية ٨٣

أن قرار المانع من مراولة العمل حين تنفيه من شأنه أن يسبب للمدعي
أضراراً مادية قد يتعد تداركها . أن الأسباب التي استند عليها المدعي
هي أسباب جدية ، يكون معها طلب وقف التنفيذ حذراً بالقبول .

خلاصة الحكم الصادر في ٤/٥/١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري بدمشق في القضية رقم ٦٦

أن للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى
ورأت أن نتائج التنفيذ يتعد تداركها وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣١

من اعداها ٥٥ مؤرخ في ٢١، ٢٢، ١٩٥٩ • وحيت ٢ الشرح الموضح
وهو وحوب نوافر لاستعمال مُرر حب وقف سصد عبر قائم بذلك
رد ملك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه •

خلاصه حکم الصادر فی ۳۴ ۹ ۱۹۵۹ عن محكمة قضاء

الاداري دمشق في اقصيه ٨١

ن لاستجابه الى صلب وقف التمسك بسلامة توفّر ركنين اساسيين
فيه ولا سيّما على ما يشوب القرار الاداري موضوع الطعن من
سبب عدم مشروعية ذلك بعد تدارك سبب التي تترتب على استبعاد
ن متبنيه لجهة المصلحة منسب حقوقها على هذه المياه اما بحسب
ن لجهة انصافه لموضوع عنها في المادة ٢٦ من القرار ٣٣٠ تاريخ
٢٦ ٥ ١٩٢٦ في فصل قراره الطعن أمام محكمة الاستئناف
دعوى يكون صلب وقف التمسك غير متركز على امساك سليم

حالاته الحكم الصادر في ١٩ ١١ ١٩٥٤ من محكمة النقض

الإداري بدمشق بالقضية ١٩٦

المرتب الذي تضمنته ائدة ٣١ من قانون مجلس الدولة بموجب
مبدأ دفع المسد في صحيفة الدعوى لا يكون الا ذا السند السعوي
بعد قرار من اقرارات المجلس في المدينين ٨ - ١١ من قانون المذكور
(انظر في تصديق اعضاء المجلس) . ثم حين ماشر المجلس ولانه انقضاء
كامة فلا يلزم احكامه الوارد في ائدة ٣١ .

• طلب وقف تحريفي ، لتفاته موضوع هذه الفتوى طلب مستعمل
يهدف الى وجوب تعهد اجراء عقدي وسن طلب وقف تعهد قرار اداري •
• ما في المدعي بعده فتواه تكونه غير وارد في صحيفة الفتوى دفع غير
ملائمة معين رفضه •

ان الاجراء المطلوب وقف التمسد لم يكن طارئا بل كان قائما ومحققا
عند رفع الدعوى الاصلية وان الاثر امرتة عليه يمكن تداركها ، لذلك
يتعين رفض الطلب .

خلاصة الحكم الصادر في ٢٣ ٩ ١٩٥٩ عن محكمة قضاء
الاداري بدمشق في القضية ٨٥

ان الاحد لى طلب وقف التمسد يستلزم توفر شرطين فيه أحدهما
عدم مشروعه الفرر الاداري موضوع طعن والذي يرتب سائح بعدم
تداركها في حانه عدم وقف التمسد ان فقد شي من هذين الركنين يسع
رفض طلب تأجيل التمسد . وحيث ان المحكمة لها حق التقدير ترى ان
الاحور الجديدة التي قررت لها لجنه لا ترتب على الاستمرار في أدائها من
لاثر ما يستمر تداركها في المستقبل . وما لو صهر في صحة ان الجهة
المدعية محقة في دعواها .

ان طلب وقف التمسد عبر المرتكر على ما يبرره بما اشترطه احكام
اماده ٢١ من قانون مجلس الدولة يستلزم الرد .

خلاصة الحكم الصادر في ١٥/٦/١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الاداري بدمشق في القضية رقم ٨٤

ان امده ٢١ من قانون مجلس الدولة تشترط ان يكون سبب وقف
التمسد معلنا عنه في صحيفة الدعوى كما استلزم الاجتهاد المحكمة العيب
على ذلك .

ان امدي تقدم بطلب وقف التمسد باستثناء مستقل بعد تقديمه
الدعوى .

كان يجب على امدي ان تقدم طلب وقف التمسد مع استثناء الدعوى
ولم يفعل ، لذا كان طلبه حريا بالرفض .

خلاصة الحكم الصادر في ١١/٢٦/١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري بدمشق في القضية رقم ١٧٥

أن المدعي يستهدف بطلبه المستعمل وقف سميد إجراء عقدي يدخل
في ولاية القضاء الكامل لمجلس الدولة .
أن هذا الطلب المستعمل من شأنه أن يؤدي إلى نتائج يخشى عليها من
قوت الوقت .

خلاصة الحكم الصادر في ١٠/٥/١٩٥٩ عن محكمة القضاء
الإداري بدمشق في القضية ٧٠

أن المادة ٢١ من قانون مجلس الدولة تشترط للحكم بوقف استبعاد
نوعه عشرين الأول الاستعمال ، والثاني إمكانية الحكم .
أن هذه الجهة المدعى عليها للدار التي تعترف أن الذي ساءها هو
المدعي ، يشير إلى وجود هذين المتعصرين . لذلك أوقف التمهيد .

★ ★ ★

فهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|--------|
| محصر الاجتماع بامساح اعمال المحكمة الادارة اعليا | ٣ |
| كمة السيد رئيس مجلس الدولة الاساد السيد علي السيد | ٣ |
| كلعه السيد رئيس هيئة معوصي الدولة الذكور حصن اقدسني | ٤ |
| كله المحامين للسيد الاستاد سميد المري | ٦ |
| كلمة الذكور مصطفى السارودي | ٧ |
| كلمة الدكتور السيد صري | ٧ |

١ -

| | |
|---------|---|
| ١٠٢ | املاع القرار الاداري : انظر قرار ادارى - ائلاعه |
| ٢٤ و ٨٧ | انتر حكم الالءاء : انظر حكم الالءاء - اناره |
| ٧٤ | انتر رجعي : انظر بعثات |
| ٦٢ | اجازة بلا راتب |

| | |
|----------|--|
| ١٠٨ و ٩٥ | أجراء أساسي وجوهري - انظر شرطه وامر عام - تمريع مرامي |
| ٧٢ | الامر وفرار نادسي - استنده الى جراء مصب |
| ٥٨ | احاله الدعوى انظر اصول محاكمات - احصاوس ولائي ومحتي |
| ٦٥ | احاله الدعوى لا مخور غير نص تمريعي |
| ٦٥ | احالة على الاستيداع |
| ٦٦ | احكام المحاكم الادنيه - حدود رفاهه القضاء الاداري عنها |

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري :

(١) ما يدخل في اختصاصه :

| | |
|-----|--|
| ١٢٦ | تدبير مسمحس . انظر وقف تعدد |
| ٦٦ | شرط التحكيم في العقد الاداري |
| ٦٧ | طلبات مسمحلة في مارباعات العقود الادارية |
| ٦٨ | فرار الصرف من الخدمة لسبب نادسي |

(ب) ما يخرج عن اختصاص المجلس :

| | |
|----|---|
| ٦٨ | اسطر في اقرارات الادارية الصادرة قبل عاد قانون المجلس |
| ٦٩ | مفقات علاج |

إحصائيات :

- ٦٩ مخابرات أنظمة البلدية
٧٠ إحصائيات ولأني وإحصائيات محلي : انظر اصور محاكمات
٨٠ اساندة - سرج انظر سرج اسندي - محقق

اساءة استعمال السلطة :

- ٧٠ اعاده نفس موظف بعد انعام من صندوق حكم دلاء طرده
٧١ صرف الموظف من الخدمة دون قيام سبب سرور

اسباب التخفيف التقديرية :

- ١٠١ عدم تدليلها وصف الحرم ، انظر عقوبات عقوبة جائه
١١٢ سبت اسباب سروره لطعن - انظر محسن تدب سيطرة تقديره
٦٥ استبعاد - انظر احواله على الاستبعاد
٧٢ اصور محاكمات - احوال ولأني ومحلي
٧٩ اعاده استخدام الموظف المرح : انظر سرج انعام سبه
٧٠ اعاده فصل الموظف : انظر اساءة استعمال السلطة
٧٣ اعضاء محسن الدولة - تحديد سن
١١٩ اعلان جدول الترميم - انظر موظف - ترميم
١٠٨ انصاح عن الارادة انظر قرار رديي اسنده الى اجراء معب

| | |
|---------|---|
| ٨٧ و ٢٤ | العاء انظر حكم الالعاء آماره |
| ٩٩ | امساع عن سعيد انعقد - انظر عهد ادارى - تبعده |
| ١٢٣ | اتعاء صعة الموظف : انظر موظف - دلائل اسعاء صعته |
| ١٠٣ | انقطع المعاد انظر فرار ادارى نظم |

- ب -

| | |
|----|----------------------|
| ٧٤ | بعثات - تنازع قوانين |
|----|----------------------|

بلديات :

| | |
|----|------------------------------------|
| ٧٥ | محسنى بلدى سلطة وصاية |
| ٦٩ | محافظات أنظمة البلدية . انظر احصاى |

- ج -

| | |
|-----|---------------------------------------|
| ٤٧ | تاديب فرار تاديبى |
| ١٠١ | تبديل عقوبة انظر عقوبات - عقوبة جباله |
| ٨٠ | تحقيق . انظر تشرح استثنائي - تحقيق |

| | |
|---------|---|
| ٧٧ و ٦٦ | بحكم انظر احصاء مجلس الدولة ١١ شرط الحكيم |
| ٧٥ | تخطيط عام : انظر بلديات - مجلس بلدي . |
| ١٢٦ | تدبير معجل انظر وقف سعيد |
| ٢٩ | ترخيص |

ترفيح

| | |
|----|--|
| ٧٧ | اعمار الراسب الاساسي دور المقطوع . انظر حمامك - موطعور |
| ٧٨ | تجديده للمركز القانوني : انظر موظف - ترفيح |
| ٧٨ | مطالبة بالحقوق الذاتية : انظر دعوى تسوية |
| ٧٨ | سبب اقرار الاداري انظر قرار اداري - تسييبه |
| ٧٨ | سريع - اسء - |

سريع استثنائي :

| | |
|-----|---|
| ٧٩ | اعلام سببه |
| ٨٠ | بحق |
| ٩٤ | حصوه لرفاهه القضاء الاداري . انظر رفاهه امضاء الاداري |
| ٨٠ | وجوب استئاده الى سبب مشروع |
| ١١٤ | تسريع تدبيري : انظر مستخدم تسريع |

| | |
|-----|---|
| ٨٨ | سبوه - انظر دعوى سبوة |
| ٦٤ | مصرف مادي ، انظر احازره بلا راس |
| ١٢١ | تصنيف الموظف - انظر موظف تصنيفه |
| ١١٥ | نطق قانون انظر مستخدم |
| ١٠٣ | تنظيم : انظر قرار اداري |
| ٨٢ | مهددات الاشغال العامة - عدم الحلافاة الناشئة عنها |

تعويض

| | |
|---------|--|
| ١١٨ | حصد الموظف انظر مؤوسه الدونه عن حصص موظفيها |
| ٩٠ | دعوى : انظر دعوى تعويض |
| ٨٧ و ٢٤ | مرد غير قانوني انظر حكم الالغاء اثاره |
| ١٢١ | تعويض اختصاص - انظر موظف - تعويض اختصاص |
| ١٢٢ | تعيب عن لوظيفته نعم السلطة انظر موظف |
| ٩٩ | مسير العهد الإداري انظر عهد اداري - تفسيره |
| ٨٢ | تعاقد مسبق للالتزام : انظر مهددات الاشغال العامة |
| ٦٦ | تعديل العهدة : انظر احكام المحاكم المدنية - حدود الرقابة عليها |
| ١١١ | تقدير الوقائع : انظر مجلس انصاطي - صلاحية |
| ٧٥ | سازع قوانين انظر معتلات |

- ج -

| | |
|---------|--|
| ٤٧ | حاصلات راتب |
| ١١٩ | جدول اسرقيع انظر موظف - ترميع |
| ٨٤ و ٢٨ | جمارك - موظفون - ترفيعهم |
| ٢٧ | تحديد المحكمة المختصة بمصر المراتب الخاصة به |

- ح -

| | |
|---------|--|
| ٩٩ | حسب به ' انظر عقد اداري - تنفيذ |
| ١٠٥ | حصانة قانونية : انظر قرار اداري |
| | حكم - احرامه - اضر اساءه استعمار اللطه اعاده فصل |
| ٧٠ | الموظف |
| ٢١ و ٨٧ | حكم الاعضاء - آثاره |

- خ -

| | |
|----|-------------------------|
| ٨٨ | خدمة فعلية - موظف موقوف |
|----|-------------------------|

- ١١٨ حفظ الموظف : انظر مسؤولية الدولة عن خطأ موظفيها
٨٢ خلافات تعهدات الاشغال العامة : انظر تعهدات الاشغال العامة

ـ د ـ

دعوى :

- ٨٨ دعوى تسوية — تحديد درجة
٨٩ دعوى تسوية — مطالبة بحقوق الرميح
٩٠ دعوى تعويض — ميعاد تقادم
٤٤ مده حكمة — ميعاد
٩٠ مده قانونية
٩٠ مريعة في الرواتب والمعاش
١٢٣ دلائل انتهاء صفة الموظف : انظر موظف
١٤ دوريه اعوانين نصيب الدستور على القانون

ـ د ـ

رقابه القضاء الإداري :

- ٦٦ حدودها انظر احكام الحاكم التأديبية

| | |
|-----|--|
| ٩٢ | القرارات الادارية المسببة |
| ١٩٣ | القرارات الادبية - انظر قرار تديبي - حدود الرقابة عليه |
| ١١١ | ومجلس انضباطي - صلاحيته |
| ٩٤ | قرار التبرع - محض مشروعيه السائد له |
| ٩٣ | قرار الصرف من الخدمة |
| ١١١ | قرارات المجلس الانضباطي : انظر مجلس انضباطي - صلاحيته |
| ٣٩ | رسم دعوى - يحفظ موعد رفعها - |

- س -

| | |
|----|--|
| ٣٩ | سلطة ادارية - معرفةها |
| ٧٥ | سلطته وصائية ، انظر بلديات - مجلس بلدي |
| ٩٤ | سلوك وطبعي |
| ٩٥ | سفن |

- ش -

| | |
|----|------------------|
| | شرطة وامن عام : |
| ٩٥ | سريع مراعى الامن |

- طرد الرطيين المصريين - انظر مجلس اصاطي اقتصار
 ١١١ صلاحيته على المحررين
 ١٠٨ وقرار تأديبي - استناده الى احراء معيب

- ص -

صرف من الخدمة :

- احصائى مجلس الدولة : انظر احصائى المحس ٦٨
 ١٠٥ حصانة قانونية ، انظر قرار اداري
 ٩٣ حصانه قانونى - انظر رماية القضاء الادارى - قرارات انصرف
 ٧٩ انعدام سبه ، انظر تبريح
 ٧١ انعدام سبه ، انظر اساءه استعمال السلطة - صرف الموظف

- ض -

- ضابط شرطه - تدبيرهم : انظر مجلس اصاطي - صلاحيته ١١١

- ط -

- ٦٧ طلب مستمعين ، انظر احتصاص مجلس الدولة (١)
٥٧ طعن - تقرير بالطعن - ايداعه .

- ع -

- عدم احتصاص انظر احتصاص مجلس الدولة ، ب ما لا يدخل
٦٨ في اختصاصه
١٠٧ عدم رجعية القرارات الادارية . انظر قرار اداري - معقور رحمي
٧٤ عدم رجعية الفوائس ' انظر نجات
١١٧ عدم مؤوسه انظر مسئولية الادارة - قرار معص

عقد اداري :

- ٩٩ تفسير
٩٩ تنفيذ
٦٧ مبرعات انظر احتصاص مجلس الدولة ^١
٦٦ شرط الحكم انظر احتصاص مجلس الدولة ^١

عقوبات :

- معونة تأديبية ' انظر احكام المحاكم التأديبية - حدود الرقعة عليها ٦٦

| | |
|---------|--|
| ١١٣ | عقوبة نادية - انظر مجلس نادية - فرض عقوبة |
| ١٠١ | عقوبة جنائية - اسباب تخفيف تقديرية |
| ١١٦ | عقوبة مسكنية - انظر مستخدم |
| ٦٩ | علاج - بعائه : انظر اختصاص مجلس الدولة (ب) |
| ٨٧ و ٢٤ | علاقة وطيفة - انظر حكم الالغاء - آثاره |
| ٦٥ | عمر باطل - انظر احالة على الاستبدال |
| ٧٤ | عمل تعديدي - انظر بعثات |
| ١٠٦ | عيب في الشكل : انظر قرار اداري |

- ف -

| | |
|----|-------------------|
| ٧٣ | قانون مجلس الدولة |
|----|-------------------|

قرار اداري :

| | |
|-----|--|
| ١٠٢ | اللامه |
| ١٠٨ | امصاحه عن الإرادة - انظر قرار نادية - اساده الى اجراء معيب |
| ١٠٣ | انعدامه |
| ١٠٣ | تسببه |
| ٩٢ | تسببه - انظر رقابة القضاء الإداري - القرارات المسبة |
| ١٠٣ | تنظيم |
| ١٠٤ | تعريفه |

| | |
|-----|---|
| ١٠٤ | تعميل غير صحيح - |
| | تعريف بين القرارات المنشئة والكاشفة أنظر قرار إداري - معقول |
| ١٠٧ | رجعي |
| ١٠٥ | حصانه |
| ١٠٥ | حصانه قانونيه |
| ١٠٩ | ركن أسسب ، أنظر قرار تاديسي - حدود الرقنه عنه |
| ١٠٦ | ركن الب - مقلانه |
| ٦٨ | صدوره قبل نفاذ قانون مجلس الدولة أنظر احصاص المجلس ب |
| ١٠٦ | عدم قابليته للسحب |
| ١٠٦ | ميب في الشكل |
| ١٠٧ | مسؤوليه الإدارة |
| ١٠٩ | معقول رجعي |
| ١٤ | شرة |
| ١٠٨ | نفاذه |

قرار تاديسي :

| | |
|-----|--|
| ١٠٨ | استناده الى اجراء جوهري معيب |
| ١٠٩ | حدود رقنه التصاء الإداري عليه |
| ١١٠ | قواعد قانونية - صفتها العمومية الشاملة |

قوة القضاة المقصية :

- تخصيصها لنحو ٧٠ انظر اساءة استعمال السلطة اعادة فحص
 الموظف ومسؤوليه الإدارة - تعويض المضرر ١١٨
 تخصيصها لقرار " انظر قرار اداری - خصايه ١٠٥

- ٣ -

مجلس انضباطي :

- امصار صلاحه على ناديب المحرمين ١١١
 صلاحه في مقرر انواتع ومرص العقوبه ١١١
 مجلس بلدي : انظر بلديات ٧٥

مجلس التاديب :

- سلطه التاديبه في مرص العقوبه ١١٢
 مرص عقوبه ١١٢

| | |
|-----|-------------------------------------|
| ٧٣ | مجلس الدولة : انظر أعضاء المجلس |
| ٦٦ | محاكم تآديبية : انظر احكام |
| ٦٩ | محالعات انظمة البلدية : انظر اختصاص |
| ٩٥ | مراعيو الامر : انظر شرطة وامر عام |
| ١١٩ | مركز قانوني : انظر موظف ترفيع |

مستندم :

| | |
|-----|-------------------------------|
| ١١٤ | تسريع تآديسي |
| ١١٥ | تطبيق مسون |
| ١١٥ | نظمي مسون |
| ١١٦ | عقوبة مسكه |
| ١١٧ | عقوبة مسلكيه |
| ١١٧ | مسؤوليه الاداره |
| ١١٨ | مسؤولية الدولة عن خطأ موظفيها |
| ١١٩ | مدرعه على راس |

موظف :

| | |
|----|---|
| ٧٠ | اعده فصله بعد الحكم بقاء طرده : انظر اساءة استعمال السلطة |
|----|---|

| الصفحة | الموضوع |
|-----------|-----------------------------|
| ٩ | مقاعد |
| ١١٩ | ترويج |
| ١٢٠ | مراجع |
| ١٢١ | تصنيف |
| ١٢١ | تعرض احصائى |
| ١٢٢ | تعلم عن الوظيفة بعمل الطلبة |
| ١٢٢ | حالة حور |
| ١٢٣ | الحكم بالعد طرده |
| ١٢٣ | خدمه نعمة |
| ١٢٣ | دلائل انتقاء صفة الموظف |
| ١٤ | سلوك سياسى |
| ١٢٤ و ١٢٤ | صرف من الخدمة |
| ١٢٥ | معموره |
| ٩ | ملطيسى |
| ١٢٥ | موقوف |
| ٦٢ | موظف بكل - احارة |
| ١٢٥ | ميعاد مقام |

واحباب الوطنية - توظيف المال لا يتامى مع واجبات الوطن

٦١ وكرامتها

- ن -

١١٠ نص تشريعي - قواعد القانون - انظر قواعد قانونية

٧٤ نظم العشائ - تنازع قوانين انظر نصات

١٢٦ نفاذ علاج

١٢٦ نية مشتركة

- و -

١٢٦ وزارة الشؤون البلدية والقروية - تخطط عام

١٢٦

وصف حرم

وقف تنفيذ :

١٢٦

-

بدير مستعجل

١٢٧

ضرر يتعدى تداركه

١٢٧

عدم تأثيره بمصلحة الإدارة

١٢٨

عدم تقييده لحكمة الموضوع

* * *

ملحق الفهرس (١)

الصفحة

(١)

| | |
|-----|--------------|
| ١٢٩ | احارة |
| ١٣٠ | احصص |
| ١٣٦ | احلاء |
| ١٣٧ | اسعد اسموى |
| ١٣٧ | استقالة |
| ١٣٩ | استيداع |
| ١٤٤ | اعادة محاكمة |
| ١٤٢ | اعادة للخدمة |
| ١٤٣ | انتفاء صفة |

(١) هذا الفهرس يتعلق بالاحكام الصادرة عن محكمة القضاء الاداري والحكمة الادارية
في عام ١٩٥٩ .

١٤٤ انتهاء خصومة

(ب)

١٤٥ بطلان صحيفة الدعوى

(ت)

١٤٥ ترخيص

١٤٥ ترفع

١٤٦ ترفع

١٥١ تظلم

١٥٢ تمويض

١٥٣ تعين

١٥٤ تقاعد

١٥٨ تنازل عن الدعوى

| | | |
|-----|--------|-----------------|
| | (د) | |
| ١٥٩ | | رائب |
| ١٥٩ | | رجوع عن السلموى |
| | (هـ) | |
| ١٦٠ | | صم حنمه |
| | (ط) | |
| ١٦١ | | طرد |
| | (ع) | |
| ١٦٢ | | عقد |
| | (م) | |
| ١٦٢ | | مبعاد |
| | (و) | |
| ١٦٥ | | وقف تعبد |

المصطلحات

| الرمز | المعنى |
|-------|----------------------------------|
| ب.ط.د | دائرة فحص الطعون |
| ق | سنة قصالية |
| تس | المحكمة الادارية العليا في دمشق |
| ح | المحكمة الادارية المباني القاهرة |



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 067422160

KRM18
.A3
U54
1959